

مركز جيل البحث العلمي

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية



ISSN 2311-5181

مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Liban - Tripoli: Branche Abou Samra P.O. Box 8 - jilrc-magazines.com - social@jilrc-magazines.com



العام الرابع - العدد 32 - جوان 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المشرفة العامة: د. سرور طالبلي

المؤسس ورئيس التحرير: أ. جمال بلبكاي

jilrc-magazines.com - social@jilrc-magazines.com

ISSN 2311-5181

هيئة التحرير:

- أ.د. عاصم شحادة علي (الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا).
د. ديبش فاتح (جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر).
أ.م. د. فليح مضحي أحمد السامرائي (جامعة المدينة العالمية، ماليزيا).
د. سامية ابريغم (جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر).
أ.م. د. السيد محمد سالم سالم العوضي (جامعة المدينة العالمية، ماليزيا).
د. رضوان شافو (جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، الجزائر).

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. علي صباغ (جامعة قسنطينة 2، الجزائر)

اللجنة العلمية:

- د. نعموني مراد (جامعة لونيبي علي، البليدة 2، الجزائر).
د. براك خضراء (جامعة تبسة، الجزائر).
أ.م. د. داود عبد القادر إيليغا (جامعة المدينة العالمية، ماليزيا).
د. بوزيد مومني (جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر).
د. بشرى سعدي (جامعة مولاي اسماعيل، المغرب).
د. مراد علة (جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر).
د. طيب العيادي (جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب).
د. ساسي سفيان (جامعة الطارف، الجزائر).
د. تاج الدين المناني (جامعة كيرالا، الهند).

أعضاء لجنة التحكيم الاستشارية لهذا العدد:

- أ.م. د. محمد حسين علي جودة السويطي (جامعة واسط، العراق).
د. أسماء سالم علي عربي (الجامعة الأسمرية، ليبيا).
د. أميرة سامي محمود حسين (مصر).
د. سعاد عبد العزيز الفريح (جامعة الكويت).
د. عبد الفتاح عبد الغني مصطفى الهمص (الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين).
د. علي خير مطرود الكناني (جامعة واسط، العراق).
د. فوزية إبراهيم العوضي (جامعة الكويت).
د. نوري محمد أحمد شقلابو (جامعة الزاوية، ليبيا).

التدقيق اللغوي:

- أ.م. د. ميعاد جاسم السراي (الجامعة المستنصرية، العراق).
د. عبلة حسن (جامعة لينكولن، نبراسكا، الولايات المتحدة الأمريكية).
د. صلاح كاظم هادي العبيدي (جامعة بغداد، العراق).

التعريف بالمجلة:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

اهتمامات المجلة وأبعادها:

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية عبارة عن مجلة متعددة التخصصات، تستهدف نشر المقالات ذات القيمة العلمية العالية في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تعرض المجلة جميع مقالاتها للعموم عبر مواقع مركز جيل البحث العلمي، بهدف المساهمة في إثراء موضوعات البحث العلمي.

مجالات النشر بالمجلة:

تنشر المجلة الأبحاث في المجالات التالية: علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، علم الاجتماع، الفلسفة التاريخ، علم المكتبات والتوثيق، علوم الإعلام والاتصال، علم الآثار.

تنشر مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية البحوث العلمية الأصيلة للباحثين في هذه التخصصات كافة مكتوبة باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

شروط النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية :

ISSN 2311-5181

- أن يكون البحث المقدم ضمن الموضوعات التي تعنى المجلة بنشرها.
- ألا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر لأي مجلة ، أو مؤتمر في الوقت نفسه ، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
 - عنوان البحث.
 - اسم الباحث ودرجته العلميّة، والجامعة التي ينتمي إليها.
 - البريد الإلكتروني للباحث.
 - ملخّص للدراسة في حدود 150 كلمة وبحجم خط 12.
 - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- أن تكون البحوث المقدمة بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية والإنجليزية
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (20) صفحة بما في ذلك الأشكال والرسومات والمراجع والجداول والملاحق.
- أن يكونَ البحثُ خاليًا من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:
 - اللغة العربية: نوع الخط (Traditional Arabic) وحجم الخط (16) في المتن ، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (12).
 - اللغة الأجنبية: نوع الخط (Times New Roman) وحجم الخط (14) في المتن، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (10).
 - تكتب العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات بحجم 16 نقطة مثلها مثل النص الرئيسي لكن مع تضخيم الخط.
- أن تكتب الحواشي بشكل نظامي حسب شروط برنامج Microsoft Word في نهاية كل صفحة.
- أن يرفق صاحب البحث تعريفا مختصرا بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.
- عند إرسال الباحث لمشاركته عبر البريد الإلكتروني ، سيستقبل مباشرة رسالة إشعار بذلك .
- تخضع كل الأبحاث المقدمة للمجلة للقراءة والتحكيم من قبل لجنة مختصة ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون.
- لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

social@jilrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- 7 • الافتتاحية
- 9 • علاقة الطبيب و المريض: من نموذج العلاقة التبادلية إلى نموذج علاقة الصراع و التوتر: اوحسين عبد العاطي/جامعة القاضي عياض (المغرب).
- 17 • الطب الشعبي في المجتمع الجزائري: التطور و الأبعاد: أ.د. بن منصور مليكة/جامعة تلمسان أ. أمعايز عبدالمقادر/المركز الوطني للبحوث CNRPAH (الجزائر).
- 25 • الجريمة و الضبط الاجتماعي: مقارنة مفاهيمية نظرية: أ.أمال غنو/جامعة تلمسان (الجزائر).
- 43 • مضامين الدراما التلفزيونية و تأثيراتها على الشباب (دراسة في الأبعاد الثقافية): خديجي مختارية/جامعة تلمسان.
- 61 • دور المناهج المدرسية في مواجهة الكوارث الطبيعية: أ.خالد مطهر العدواني (الجمهورية اليمنية).
- 75 • نموذج الانحدار المناسب في تحليل البقاء في حالة المتغير التابع الثنائي عند أخذ الزمن بعين الاعتبار: شامل مناور عزيز الكفراني/جامعة الموصل (العراق).
- 89 • خطوات التدريب المهني كمدخل أساسي لتطوير الموارد البشرية في ظل نظرية النظم: د.بحري صابر/جامعة سطيف 02
- 99 • الهدر التربوي الكمي في المؤسسات التعليمية بولاية برج بوعريج: دراسة على عينة من تلاميذ مستوى الرابعة متوسط والأولى ثانوي أ. تشعبت ياسمين، أ. أحمد بلمرابطة/جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

مقالات باللغات الأجنبية

- 113 • Réforme du système éducatif : raisons d'être, démarche et mesures de pilotage, Dr.Khlifi Ammar , l'Institut Supérieur de l'Education et de la Formation Continue de Tunis
- 127 • Le financement des PME au sud-ouest tunisien : Entre les potentialités actuelles et les défis à surmonter, Dr.Mohamed Taher KRAIMA, Sami Boudabbous, Université de Sfax.
- 145 • New Paradigm in reading the biography of Prophet Muhammad... (With some practical examples), Dr. Ruqaiya Alalwani/ University of Bahrain.
- 157 • L'approche psychologique dans l'œuvre d'Avicenne, Dr. KAZI-TANI Lynda/Université de Mustapha Stambouli – Mascara (Algérie).

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، اللهم صلي وسلم وبارك على عبدك ورسولك أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

ها هي اليوم مجلة "جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية"، تصدر عددها الثاني والثلاثون الذي تضمن بحوثاً من الجزائر و تونس والمغرب واليمن و العراق والبحرين، معلنةً استمرار نهجها التنوعي لإيصال هدفها العلمي لأكبر عدد ممكن من الباحثين في مختلف الأقطار.

وتودّ هيئة تحرير المجلة من قرائها - كالعادة - أن يتفاعلوا معها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وببريدها الإلكتروني بإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم التي يرون أنها يمكن لها مردود جيد على تطوير المجلة والارتقاء بها.

تبقى المجلة ملكاً للباحثين والقارئ، وكلها شرف بأي بحث يرسل لها خدمة للعلم والباحث والطالب.

وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب.

رئيس التحرير / أ.جمال بلبكاي

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

علاقة الطبيب والمريض: من نموذج العلاقة التبادلية إلى نموذج علاقة الصراع والتوتر

الباحث اوحسين عبد العاطي/جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

ملخص:

سنتوجه من خلال هذا المقال، إلى تناول ثلاث نماذج دراسية لفهم علاقة الطبيب والمريض. فبالنسبة لبارسونز باعتباره أول من تناول موضوع الصحة والمرض بصفه عامة، وموضوع علاقة الطبيب بالمريض بصفة خاصة، لا ينسلخ من الإطار النظري الذي ينتهي إليه في دراسته لعلاقة الطبيب بالمريض، وهو الإطار النظري البنائي الوظيفي. ينظر لهذه العلاقة بأنها علاقة يطبعها احترام الأدوار لهدف علاج المريض واسترجاع حالته الصحية السوية. إذ يرى بارسونز أن المرض هو انحراف اجتماعي، إلا أنه ليس دائم، حيث وجود ميكانيزمات يولدها النسق الطبي من قبل دور الطبيب الذي يسهر على علاج المريض المصاب. غير أن هذه العلاقة التي يتصورها بارسونز غير كافية لتفسير علاقة الطبيب والمريض. من هنا جاءت دراسة كل من سوزاس و هولندرقاما بتطوير نموذج بارسونز لهذه العلاقة، حيث ميزوا بين ثلاث نماذج من التفاعل الذي يحدث بين الطبيب والمريض أولها العلاقات السلبية – الايجابية، وثانيها التعاون الموجه، وثالثها المشاركة المتبادلة. في حين، سار الاتجاه التفاعلي الرمزي مع فريدسون- منتقدا التصور البارسونزي - إلى تأكيد وجود علاقة صراع وتوتر بين الطبيب والمريض نظرا لاختلاف الأنساق الثقافية لكل من الطبيب و المريض، إذ أن الطبيب ينتهي إلى نسق ثقافي علي كوني، و المريض ينتهي إلى نسق ثقافي عامي محلي.

تقديم:

يعتبر الإنسان ذلك الكائن المركب من أجزاء مترابطة فيما بينها، بمعنى كائن مركب من ماهو نفسي وعضوي واجتماعي وثقافي. فهذا الكائن الذي اسمه الإنسان يحتاج إلى دراسته، لذلك بدأ الإنسان يتساءل عن وجوده في كل جوانبه في اللحظات التاريخية التي كان فيها موضوعا للفلسفة. فلما استقلت العلوم عن الفلسفة اختص كل واحد بجزء من دراسة الإنسان، يتخذه كموضوعه وكمجال اشتغاله. لذلك يمكن القول أن المعرفة انتقلت من عالم الموسوعة إلى عالم التخصص المعرفي. فقد أصبحت السيكولوجيا تهتم بالنفس البشرية، وينظر هذا العلم للصحة والمرض في علاقتها بالفرد، وتهتم البيولوجيا بالإنسان من حيث هوكائن عضوي، بينما تهتم السوسولوجيا والانتريولوجيا بالإنسان من حيث هو كائن اجتماعي و ثقافي. لهذا، فإن السوسولوجيا تدرس الصحة والمرض في ارتباطها بما هو اجتماعي وثقافي، فالمرض و الصحة لا يمكن النظر إليها فقط على كونها مسألة عضوية أو فردية ، بل كذلك هي مسألة اجتماعية. فلما أدرك علماء الاجتماع على أن ارتباط الصحة والمرض بالمجتمع تحتاج إلى دراسات سوسولوجية لفهم المحددات الاجتماعية لهذه الظاهرة كموضوع بكر دخل إلى دائرة التفكير السوسولوجي.

إن دراسة السوسولوجيا لهذه الظاهرة متعددة الجوانب بما فيها جانب يهتم علاقة الطبيب بالمريض، لما لها من أهمية سوسولوجيا في دراستها. ففي حالة المرض، يمر المرضى من مسار يضم شبكة من العلاقات: علاقة المريض بمرضه، علاقة

المرض بالمجتمع، و علاقة المريض بمختلف الفاعلين المتدخلين في العملية العلاجية بما فيهم الأسرة والأصدقاء والأقارب والطاقم الطبي وكل ما تربطه به علاقة اجتماعية. فمنذ بداية ظهور أعراض مرضه يدخل في علاقات اجتماعية مع من حوله من أعضاء أسرته وأصدقائه وأقاربه. علاقات تتمظهر في تشخيص مرضه، والبحث عن العلاج، واتخاذ آراء الفاعلين الذين يدخلون معه في العلاقات التي توضح أن المرض ليس مسألة فردية فقط، بل كذلك هو مسألة اجتماعية. ولما يجرب المريض العلاج التقليدي¹، فإن فشل هذا الأخير يدفعه إلى المستشفى كمؤسسة وكمقاولة اجتماعية. يصبح المريض في علاقات بالطاقم الطبي من أطباء و الممرضين، تتخذ جانبا آخر نظرا لاختلاف الأنساق الثقافية لكل من المريض و الطبيب و الممرض بالإضافة إلى اختلاف الأنساق الثقافية والاجتماعية للمرضى لما له من أهمية في تفسير اختلاف طبيعة علاقتهم بالأطباء، لأنهم يأتون من جماعات مختلفة يحملون معهم ثقافتهم. غير أن ما يجب الإشارة إليه بصدد حديثنا عن مسار المرض هو اختلافه كلما انتقلنا من الأمراض الحادة القابلة للشفاء إلى الأمراض المزمنة التي يستحيل الشفاء منها، حيث تنتهي الأولى بشفاؤها إما بالعلاج الطبي الحديث أو بالعلاج التقليدي بالاستعانة بالأدوية التقليدية، بينما الأمراض المزمنة تنتهي بالموت وتفرض على المريض التعايش مع المرض وتدييره. لهذا تكون الأمراض المزمنة أكثر اجتماعية من الأمراض الحادة نظرا للمدة التي يتخذها المرض².

وعلى هذا سعى مجموعة من السوسيولوجيين إلى دراسة علاقة الطبيب بالمريض. إذ كانت البداية الأولى مع السوسيولوجي الأمريكي T.PARSONS الذي جسّد نموذج لعلاقة المريض والطبيب من خلال مدخل الأدوار الاجتماعية، وبعد ذلك حاول مجموعة من السوسيولوجيين تجاوز مقارنة بارسونز الذي يختزلها في ادوار محكمة يكون فيها الطبيب صاحب السلطة المطلقة، والمريض يكون شخصا مسالما يرضخ لأوامر الطبيب ويعمل بها، لكون علاقة الطبيب بالمريض قد تظهر بأشكال أخرى كالصرع و التوتر والتعاون من جهة المريض باعتباره فاعلا في مسار العلاج.

أولا: علاقة الطبيب و المريض من زاوية الأدوار الاجتماعية.

لا يمكن الحديث عن علاقة الطبيب و المريض من منظور تالكوت بارسونز دون استحضار تصوره العام للمجتمع، وعليه يمكننا فهم تصوره لهذه العلاقة.

ينظر بارسونز للمجتمع كنسق اجتماعي عام يحتوي على انساق فرعية، و كل نسق له وظيفة خاصة وتربطه علاقة تبادلية مع الأنساق الأخرى. فكل نسق فرعي يتجزأ إلى انساق فرعية أخرى. ففي كل تجزئ نجد أربعة انساق و أربع وظائف (وظيفة تحقيق الهدف، وظيفة التكيف، وظيفة التكامل، وظيفة المحافظة على النسق من الانهيار). فهذه الوظائف نجدها في كل تصنيف للأنساق وصولا إلى اصغر جزء في المجتمع و هو الفرد كعنصر داخل النسق الاجتماعي العام. فإذا انطلق في تحليله للمجتمع من النسق الاجتماعي العام إلى اصغر عنصر وهو الفرد، فإن ذلك لا يعني أن تحليله للمجتمع ينتهي عند الفرد، بل يعود إلى النسق الكلي في إطار الترابط والتساند الوظيفي بين الأنساق الفرعية لضمان توازن النسق الاجتماعي العام و المحافظة عليه من الانهيار. و يرى بارسونز أن خروج احد الأنساق أو احد العناصر عن المعايير وعدم أداء وظيفته، يسمي

¹ إصابة المريض بالمرض وإعلان مرضه لأسرته، قد يبدأ العلاج بالتقليدي أو مباشرة بالعلاج الحديث. ذلك يرجع إلى اختلاف الجماعات في خصوصياتها الثقافية فهناك من الجماعات التي لا تنق في العلاج الطبي الحديث أو ليس لها وعي بالعلاج الحديث، في هذه الحالة تفضل اللجوء إلى العلاج التقليدي . غير أن فشل هذا العلاج يبقى الأمل الوحيد في العلاج الطبي الحديث . وهناك من الجماعات التي يرتبط وعيها بالعلاج الطبي الحديث لما يصاب المريض بالمرض في هذه الجماعات مباشرة يتم الانتجاع به إلى المستشفى .

²Baszanger Isabelle. « Les maladies chroniques et leur ordre négocié ». In: Revue française de sociologie, 1986, 27-1. pp. 3-27 .

ذلك بالانحراف الاجتماعي، وذلك يهدد النسق بالانهيار، غير أن هذا الانحراف في نظره ليس دائم، إذ هناك ميكانيزمات تولدها الأنساق الأخرى تقاوم هذا الانحراف، وتعيد النسق أو العنصر المنحرف إلى أداء وظيفته بالشكل الذي يضمن التوازن الاجتماعي للنسق الكلي.

وعلى هذا التأسيس النظري، فإن بارسونز ينظر للمريض بأنه ذلك العنصر الذي كانت له وظيفة اجتماعية قبل إصابته بالمرض و كان فاعلا مشاركا في المجتمع، لما يصاب بالمرض يصبح عاجزا على أداء وظائفه الاجتماعية. لهذا يكتسي المرض صفة الانحراف الاجتماعي حسب بارسونز. لذلك فإن "المرض يضع المريض على الهامش، لأنه لا يمكنه القيام بوظائفه العادية، ولا يستجيب لما ينتظر منه المجتمع"¹. فإذا كان المرض حسب بارسونز انحراف اجتماعي له نتائج سلبية على النسق الاجتماعي نظرا لتماسك الوظائف المتبادلة بين عناصر النسق الاجتماعي لكل عنصر وظيفته الخاصة، فإن توقف احد العناصر عن أداء وظيفته، فإن ذلك سيهدد النسق الاجتماعي بالانهيار. غير أن بارسونز يرى أن هذا الانحراف لا يستمر دائما، لأن هناك مقومات تولدها الأنساق المقابلة للعنصر أو النسق المنحرف تعيده إلى الحالة العادية له. فهذا الدور في حالة المرض كانحراف اجتماعي يتمثل في وظيفة المؤسسات الاستشفائية، وبالأخص دور الطبيب المتمثل في التشخيص للمرض، وتقديم الوصفات العلاجية، ومتابعة حالة المريض حتى يتعافى من المرض ليصبح بذلك قادرا على ممارسة الأنشطة الاجتماعية والعودة إلى أداء وظائفه.

يرى بارسونز في هذه العلاقة بين الطبيب و المريض أن الأول يكون فيها ايجابيا والثاني سلبيا، كل واحد يؤدي دوره باحترامه². ويتميز دور المريض بأربع خصائص:

- 1- إعفاء المريض من مسؤوليته الاجتماعية و الطبيعية، يتوقف هذا الإعفاء في تحديد مدى شدة المرض، وهذا بالطبع يحتاج إلى شهادة طبية رسمية تفيد بأنه مريض حقا.
- 2- إعفاء المريض من مسؤولية اتخاذ القرارات الهامة في حياته أثناء فترة مرضه.
- 3- نظرا لحالة المريض غير المرغوب فيها، تكون تلك الحالة شرعية فقطحينما يكون لدى المريض الرغبة في التحسن بأسرع وقت ممكن.
- 4- ويترتب على ذلك التزام المريض بأن يسرع بالبحث عن المساعدة التكنيكية المتخصصة، وأن يتعاون مع الطبيب ويتبع نصائحه وتعليماته.

إذا كانت هذه الخصائص تميز دور المريض، فإن دور الطبيب يرتكز على المسؤولية التي تقع على عاتق الطبيب في تحقيق رفاهية المريض وتقديم كل التسهيلات له ومحاولة شفائه من مرضه، وذلك يتطلب من الطبيب مستوى عاليا من التخصص الدقيق في العلم الطبي، بالإضافة إلى القدرة على فهم العلاقات الإنسانية التي تساعد المريض على الشفاء، إذ يرى بارسونز أن التخصص التكنيكي وحده غير كاف للوصول إلى علاج ناجح³.

إن تصور بارسونز لعلاقة الطبيب بالمريض، هو انعكاس لتصوره للنسق الاجتماعي. بمعنى لم يغير من جهازه المفاهيمي - كالوظيفة والدور الاجتماعي والتوازن والاستقرار- أثناء دراسته لظاهرة الصحة والمرض⁴. ففي حالة المرض يعني وجود انحراف اجتماعي، و في حالة الصحة يعني وجود توازن والاستقرار الاجتماعي. وهذا ما يؤكد ميل دوركايم E.Durkheim في كتابه

¹ F.Aballéa : « soin de santé et classes sociales » recherche sociale, N° 81, Janvier 1982 P42.

² Philippe Adam et Claudine Herzlich. Sociologie de la maladie et de la médecine, Armand Colin, Paris, 2007, p77.

³ Ibid, p78.

⁴ زكرياء الابراهيمى. الصحة والمجتمع : دراسة سوسيولوجية للصحة والمرض بالمجتمع القروي المغربي، فضاء ادم، الطبعة الأولى، 2016 ص 65.

« les règles de la méthode sociologique » بالأخص في القاعدة التي تميز بين الظاهرة السليمة *normal* والظاهرة المرضية *pathologique*، يقيم هذا التمييز من خلال معيار نظرة المجتمع لما هو مفيد و مقبول في المجتمع من جهة، و من جهة أخرى لما هو مرفوض في المجتمع، كأن نقول على سبيل المثال، الزواج كظاهرة اجتماعية فهي مقبولة في المجتمع يمكن تصنيفها ضمن صنف الظواهر السليمة، ومثال للظواهر المرضية في المجتمع الجريمة لأنها مرفوضة في المجتمع. وعلى هذا الأساس يميز دوركايم بين المرض و الصحة كظواهر اجتماعية. فالمرض من صنف الظواهر المرضية، لأن لا احد يقبل بالمرض، فهو مرفوض اجتماعيا، أما الصحة باعتبارها مقبولة في المجتمع، فهي تصنف ضمن الظواهر السليمة¹.

ومن خلال هذا النموذج النظري لعلاقة المريض والطبيب، نجد أن ارتكاز بارسونز على مفاهيم من مثل التوازن الدائم و التساند الوظيفي للأنساق الاجتماعية في دراسته لظاهرة الصحة والمرض كظاهرة اجتماعية، جعلته إطار نظري ملائم لدراسة نوع من الأمراض البسيطة، أي ما يسمى بالأمراض الحادة القابلة للشفاء، وغير ملائم لدراسة الأمراض المزمنة غير قابلة للشفاء. فدور المريض حسب C.Herzlich كمفهوم يمكن أن يكون صالحا في حد ذاته، لكن ما تنتقده هو المضمون الذي أعطاه بارسونز لهذا المفهوم، إذ انه ليس في النهاية سوى نمطا مثاليا معياريا للسلوك الذي ينبغي على المريض أن يتبناه في المجتمعات الغربية، وبالخصوص من طرف الطبقات الوسطى. كما ترى أن هذا المفهوم لا يتطابق دوما مع الواقع المعيش كما هو الشأن للمجتمعات ذات الثقافة غير الغربية، حيث يتم المزاجية بين الطب التقليدي و الحديث، خصوصا إذا تعلق الأمر بالأمراض المزمنة².

إن ما يبرر عدم صلاحية هذه المقاربة لدراسة علاقة المرضى المصابين بالأمراض المزمنة والطبيب، هو اعتباره أن المرض انحراف اجتماعي يمكن مقاومته من خلال دور الطبيب المتمثل في علاج المريض للوصول إلى شفائه، ذلك ما يعيده إلى الحالة العادية له ليصبح قادرا على أداء وظائفه الاجتماعية. لكن المريض المصاب بالمرض المزمن، لا يمكنه أن يشفى من مرضه لأنه غير قابل للعلاج، وبالتالي نكون أمام انحراف اجتماعي لا يمكن مقاومته رغم ما يقدمه النسق الطبي من الخدمات العلاجية الذي يختص بهذه الوظيفة الاجتماعية.

ثانيا: أنماط التفاعل الاجتماعي لعلاقة الطبيب والمريض: من النموذج الواحد إلى تعدد النماذج.

إذا اقتصر بارسونز على نموذج واحد من العلاقة بين الطبيب والمريض، والتي ينظر إليها بأنها ايجابية، يكون فيها المريض مسالما والطبيب فاعلا، يهدف كل واحد إلى الشفاء من المرض الذي أصيب به المريض. وعلى ذلك سعى مجموعة من السوسيولوجيين إلى تحديد نماذج أخرى لعلاقة الطبيب و المريض .

نجد كل من Thomas szasz و Mark hollandier اخذوا من نموذج بارسونز لعلاقة الطبيب و المريض بعض المظاهر وبالأخص فكرة تبادلية العلاقة، إلا أنهم حاولوا تطوير نموذج بارسونز بالانتقال من النمط الواحد لهذه العلاقة إلى تحديد ثلاث أنماط من العلاقة العلاجية ترتبط مباشرة بحالة المريض³. من خلال كتابهما المنشور سنة 1965، وصفوا فيه هذه

¹ يمكن العودة هنا الى الفصل الثالث من كتاب اميل دوركايم : les règles de la méthode sociologique ، éditions P.U.F ، 2013 .

² عبد الرحمان المالكي و محمد عبابو: "النظر السوسيولوجي للصحة والمرض من زاوية التمثلات الاجتماعية" ، حويلات مختبر سوسيولوجية التنمية الاجتماعية ، العدد الأول 2011 ، ص 40-7 .

³Ph.Adam et C.Herzlich ، sociologie de la maladie et de la médecine· ibid·p78.

الأنماط الثلاث من التفاعل الذي يحدث بين الطبيب والمريض، أولها العلاقات السلبية – الايجابية وثانها التعاون الموجه و ثالثها المشاركة المتبادلة¹.

بالنسبة للعلاقة الايجابية – السلبية **activité – passivité**: يظهر فيها المريض سلبيا، بينما الطبيب يكون فيها ايجابيا، وتكون هذه العلاقة في حالات الغيبوبة والجروح الشاذة والهديان، والعلاج يجري في هذه الحالة دون اعتبار لإسهام المريض. ففي النموذج الثاني لعلاقة الطبيب و المريض أي نموذج التعاون الموجه **coopération guidée**: يكون المريض متعاوناً، لأن مرضه اقل شدة ويكون واعيا بما يجري حوله، وهو قادر على إتباع التعليمات و النصائح التي يقدمها له الطبيب كما هو قادر على ممارسة الحكم على الأشياء. فالمريض يعترف في هذه الحالة بان الطبيب يعرف أكثر منه عن حالته المرضية، وما عليه إلا إتباع نصائحه و تعليماته حتى يشفى من المرض. أما النموذج الثالث نمط علاقة المشاركة المتبادلة **participation mutuelle**: وهو ما أغفله بارسونز في تصوره لعلاقة الطبيب و المريض، في هذه الحالة يتعلق الأمر بالأمراض المزمنة مثال (المرض السكري أو السرطان) حيث يتم تنفيذ برنامج العلاج على يد المريض بتعليمات يتلقاها دوريا من الطبيب، و الطبيب يعين المريض على مساعدة نفسه².

إن هذا النموذج الذي اقترحه كل من سوزاس و هولندريليس إلا تطويرا لنموذج بارسونز لعلاقة الطبيب و المريض³. فقد حاولوا تجاوز النموذج الذي يرى فيه بارسونز المريض بأنه مسالم و يخضع لتعليمات الطبيب، حيث يكون (المريض) ايجابي في هذه العلاقة، وهذا يقترن بالنموذج السلبي – الايجابي بإضافة نموذجين يكون فيها المريض فاعلا في العلاقة التي تربطه بالطبيب، نموذج التعاون الموجه و نموذج المشاركة المتبادلة.

ثالثا : علاقة الطبيب و المريض كعلاقة توتر و صراع. الصراع بين النسق الثقافي المحلي العامي للمريض والنسق الثقافي العلمي الكوني للطبيب في العلاقة العلاجية.

إن العلاقة التي تجمع الطبيب و المريض لا تتجسد فقط في علاقة التبادل و التعاون،، يسودها الهدوء و السكون، بل كذلك هي علاقة صراع و عداة أي هي علاقة صراع الأدوار، لأن مركز وقوة الجانبان ليست متساوية. فدور الطبيب يرتكز على عدم المساواة في القوة والخبرة الفنية لصالح المريض. إن عدم المساواة ضروريا لأن الطبيب يحتاج إلى نوع من القوة أو النفوذ في العلاقة بالمريض حتى يستطيع أن يحدث تغييرا ايجابيا في حالة المريض الصحية⁴.

قارب **friedson Eliot** إشكالية علاقة الطبيب بالمريض من زاوية الاتجاه التفاعلي باعتباره من رواد النظرية التفاعلية الرمزية، تلك المقاربة التي اختزلت دراسة الظواهر الاجتماعية في ما هو ميكروسوسيولوجي بارتكازها على التفاعلات التي تحدث بين الفاعلين الاجتماعيين . ولهذا ارتكز فريدسون على العلاقة بين الطبيب و المريض بانتقاده للتصور البارسونزي، بحيث لم يتوصل الى العلاقة التبادلية في ابحاثه، كما طبقها بارسونز، بل حل محلها بعض البدائل الأخرى في تحليله لدور الطبيب و المريض كالعداء و الصراع اللذان يمكن أن يتواجدا في مثل هذه العلاقة⁵. فلقد توصل فريدسون إلى أن الصراع والتوتر الذي يمكن أن يسود العلاقة بين الطبيب و المريض، يرجع إلى اختلاف الأنساق الثقافية لكل من الطبيب و المريض، إذ ينتمي الطبيب

¹ نادية عمر، العلاقات بين الأطباء والمرضى، دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، 1993 ص 82.

²PH.Adam et C.Herzlich، sociologie de la maladie et de la medicine·ibid·p79

³M.Johann Tétart. Évolution de la relation médecin patient lors d'un suivi au long cours : points de vue de médecins généralistes installes depuis plus de 30 ans dans les Alpes-Maritimes recueillis lors d'entretiens individuels. Médecine 2005 p 10. HAL Id·humaine et pathologie

⁴ الوحشي احمد بيري و عبد السلام بشير الدويبي. مقدمة في علم الاجتماع الطبي، دار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ليبيا، 1989 ص 123.

⁵ نادية عمر . العلاقة بين الأطباء والمرضى ، دراسة في علم الاجتماع الطبي ، نفس المرجع ، ص 81 .

إلى النسق المرجعي العلمي و الكوني، والمريض ينتهي إلى النسق المرجعي العامي و المحلي. فالصراع بين المرضى و الأطباء، هو صراع بين الأنماط الثقافية العلاجية¹. إذا كان الطبيب يتصور المريض وحاجياته حسب معارفه الخاصة و المرتبطة باستقلاليته المهنية **autonomie professionnelle**، وفي المقابل، يتصور المريض مرضه وفقا لمتطلبات حياته اليومية في ارتباطها بالنسق الثقافي الذي نشئ فيه².

ينظر فريديسون للمريض كزبون تكون أفكاره حول ما يريد تحقيقه مختلفة عن أفكار المهنيين أي الأطباء الذين تتم استشارته لهم. وهذا الاختلاف يكون له اثر كبير في العلاقة بينهم. كذلك أن تقديم الخدمة الطبية من طرف الطبيب محكومة باختيارات المرضى، بحيث لا سلطة للطبيب على الزبناء، ولا يمكن أن يجبرهم على استعمال خدماته، بل هو دائما تحت رحمة الاختيار الحر للزبون. غير أن الزبون ليست له كفاءة علمية لاختيار الطبيب، وعادة ما يستشير احد الأصدقاء أو الأقارب عن الطبيب الذي تكون له كفاءة عالية في العلاج حسب تصورهم. ولهذا فان الطبيب يتلقى الدعم من خارج المجتمع المحلي، ودوره يتأرجح بين النسق العامي المحلي و النسق العلمي الكوني. وهكذا يمكن للثقافة الطبية العامية لمجتمع محلي أن تقترب من الثقافة الطبية المهنية، لكن لا يمكن أن تكون مطابقة لها³. إذن فإن اختيار الطبيب الأفضل حسب المريض هو نتيجة مجموعة من العلاقات التي تربطه بالفاعلين داخل المجتمع، تبدأ بالتشخيص الذاتي والجماعي لمرضه بتدخل الأسرة والأصدقاء والأقارب، وقد يستشير مع احد الممرضين أو الصيادلة عن حالته المرضية لينتهي هذا المسلسل التشخيصي الخارج عن المهنة بالمهنيين الأطباء. و يرى فريديسون أن التفاعلات التي تربط المريض بكل من كانت له علاقة به قبل الوصول إلى المستشفى، هي السبب في اختيار الطبيب الأفضل من طرف المريض. ويؤكد فريديسون على أن درجة التقارب بين النسق الثقافي المحلي و النسق الطبي المهني، يرتبط باختلاف الأنساق المرجعية العامية نظرا لاختلاف خصوصيات الجماعات المحلية التي ينتهي إليها المرضى. بهذا نكون أمام نسق ثقافي محلي قريب من النسق الثقافي المهني للطبيب، يرتبط هذا النسق الثقافي المحلي بالفئات التي كلما كان احد أعضائها في حالة المرض تلج إلى المؤسسة الطبية، و أمام نسق محلي بعيد عن النسق الثقافي المهني للطبيب الذي يكون فيها المريض يرفض اللجوء إلى الخدمات الطبية، وعادة ما يرجع سبب مرضه إلى القوى الغيبية، كالجن أو السحر أو العين أو الغضب من الله، و يتم اللجوء في هذه الحالة إلى العلاج التقليدي، بينما لما تشتد حالة المرض و يفشل العلاج التقليدي هنا يصبح الأمل الذي يبقى للمريض هو اللجوء إلى الطبيب.

خاتمة:

عودا على البدء، يمكن اعتبار الدراسات التي تناولت علاقة الطبيب بالمريض بأنها امتداد للتوجه النظري الذي ينتهي إليه كل باحث، فبالنسبة لبارسونز باعتباره أول من تناول موضوع الصحة و المرض بصفه عامة، وموضوع علاقة الطبيب بالمريض بصفة خاصة، لا ينسلخ من الإطار النظري الذي ينتهي إليه في دراسته لعلاقة الطبيب بالمريض، وهو النظرية البنائية الوظيفية، فنفس المفاهيم التي درس بها النسق الاجتماعي كالوظيفة و التوازن و الاستقرار والاستمرارية، هي التي أطرت و وجهت دراسته لعلاقة الطبيب بالمريض. ينظر لهذه العلاقة بأنها علاقة يطبعها احترام الأدوار لهدف علاج المريض واسترجاع حالته الصحية السوية. إذ يرى بارسونز أن المرض هو انحراف اجتماعي، إلا انه ليس دائم لأن هناك ميكانيزمات يولدها النسق الطبي من قبل دور الطبيب الذي يسهر على علاج المريض المصاب. غير أن هذه العلاقة التي يتصورها بارسونز غير كافية

¹ محمد عباو . " سوسولوجيا الممارسة الطبية من منظور اليوط فريديسون " ، حوليات مختبر سوسولوجية التنمية الاجتماعية ، العدد الأول ، 2011 ص 85-98 .

² Dodier nicolas ، darbon sébastien. « Eliot Freidson، la profession médicale » . In : Science sociales et santé 3 ، n ° 1 ، 1985 pp. 129-143.

³ محمد عباو . " سوسولوجيا الممارسة الطبية من منظور اليوط فريديسون " ، نفس المرجع .

لتفسير علاقة الطبيب والمريض. من هنا جاءت دراسة كل من سوزاس و هولندر لتطوير نموذج بارسونز لهذه العلاقة، حيث ميزوا بين ثلاث نماذج من التفاعل الذي يحدث بين الطبيب و المريض، أولها العلاقات السلبية – الايجابية وثانيها التعاون الموجه و ثالثها المشاركة المتبادلة. في حين سار الاتجاه التفاعلي الرمزي مع فريديسون منتقدا التصور البارسونزي إلتأكيد وجود علاقة صراع وتوتر بين الطبيب والمريض، نظرا لاختلاف الأنساق الثقافية لكل من الطبيب والمريض، إذ أن الطبيب ينتمي إلى نسق ثقافي علمي كوني والمريض ينتمي إلى نسق ثقافي عامي محلي.

قائمة المراجع:

1. الوحشي أحمد بيري و عبد السلام بشير الدويبي. مقدمة في علم الاجتماع الطبي، دار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ليبيا، 1989.
2. زكرياء الابراهيمي. الصحة والمجتمع : دراسة سوسيولوجية للصحة والمرض بالمجتمع القروي المغربي، فضاء أدام ، الطبعة الأولى ، 2016.
3. عبد الرحمان المالكي و محمد عبابو: "النظر السوسيولوجي للصحة والمرض من زاوية التمثلات الاجتماعية"، حوليات مختبر سوسيولوجية التنمية الاجتماعية ، العدد الأول 2011.
4. محمد عبابو "سوسيولوجيا الممارسة الطبية من منظور اليوط فريديسون " ، حوليات مختبر سوسيولوجية التنمية الاجتماعية ، العدد الأول ، 2011.
5. نادية عمر، العلاقات بين الأطباء والمرضى، دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، 1993.
6. Baszanger Isabelle. « Les maladies chroniques et leur ordre négocié ». In: Revue française de sociologie. 1986، 27-1. pp. 3-27.
7. Dodier nicolas ، darbon sébastien. « Eliot Freidson. la profession médicale » . In : Science sociales et santé 3 ، n ° 1 ، 1985 pp. 129-143.
8. F.Aballéa : « soin de santé et classes sociales ». recherche sociale. N°81. Janvier 1982.
9. -Philippe Adam et Claudine Herzlich. Sociologie de la maladie et de la médecine، Armand Colin، Paris ، 2007.
10. M.Johann Tétart. Évolution de la relation médecin patient lors d'un suivi au long cours : points de vue de médecins généralistes installes depuis plus de 30 ans dans les Alpes-Maritimes recueillis lors d'entretiens individuels. Médecine humaine et pathologie، HAL Id، 2005 .

الطب الشعبي في المجتمع الجزائري: التطور والأبعاد

أ.د. بن منصور مليكة/جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان أ. أمعازيز عبد القادر/المركز الوطني للبحوث CNRPAH

ملخص:

يعتبر الطب الشعبي من المواضيع التي تطرق لها علماء الأنثروبولوجيا، حيث أنهم أسسوا فرعاً خاصاً يعرف باسم: الأنثروبولوجيا الطبية، و باعتباره موروثاً ثقافياً و ما ينجز عنه من مفاهيم و معتقدات و ممارسات متداولة في حياة الناس ، فقد صيغت حوله خطابات كثيرة و متنوعة مما أدى إلى ترسيخها في الخيال الجمعي للناس، و بالتالي فالمرض و الصحة وجهان لعملة واحدة، تعبيراً عن معتقدات و قيم سائدة، فهو ما يمكن اعتباره معرفة اجتماعية، تستهدف أساساً المحافظة على صحة الإنسان من جميع الأمراض التي قد تصيبه لأسباب معينة، حيث نجد أنه سعى منذ الأزل إلى استنباط حلول علاجية من البيئة التي يعيش فيها، بل و تطويرها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، لذلك تميزت تلك الممارسات العلاجية بالتنوع و الاختلاف من حضارة إلى أخرى، و لفهم حقيقة و واقع الطب الشعبي، و حتى التحديات التي أصبح يواجهها هذا النوع من العلاج في مجتمع أهم سماته التطور و الحدائة، لابد من الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ماهو الطب الشعبي؟ و ما هي أنواعه و أساليبه ؟

2- ما هي أهم الخصائص و التطورات التي عرفها قديماً و حديثاً عند الشعوب و الحضارات المختلفة ؟

و ذلك لفهم الواقع الحالي له، و الذي يعد بحق تراكماً لخبرات و تجارب الأجيال السابقة التي ارتقت بالطب الشعبي حتى وصلت به إلى ما هو عليه اليوم .

3- ثم ما مدى صموده، أو بالأحرى مدى نجاحه في المحافظة على استمراريته في ظل هذا الواقع المتغير؟

تمهيد

لقد شهدت جميع ميادين العلم تقدماً كبيراً، و خصوصاً في مجال الطب ، و رغم ذلك التطور الهائل الحاصل على مستوى التقنيات الصناعية، فإن الحاجة إلى العلاج الطبيعي ما تزال قائمة، باعتبار مصدره الطبيعي، و في تناول جميع الناس، و لأنه العلاج الذي يعفي المريض من الآثار السلبية التي يخلفها التصنيع الكيميائي¹ (1) و لعل خير دليل على ذلك ما ذكره أحد المؤرخين الفرنسيين من ازدياد عدد المشعوذين غير المجازين أو الأطباء الشعبيين في فرنسا، حيث ذكر بأنه >> لا يمكن إنكار النجاحات التي يحققونها في معالجة الكثير من الأمراض الوظيفية و الجلدية <<² ، و من بين هذه العلاجات نجد الطب

¹- خليل حسن إبراهيم الحموي الأعشاب، العلاجات الشعبية للأمراض الشائعة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص،4.

²- بييرهنري كلوتز، الإنسان و الطب، تر: منيف المرعي، دار المنارة، سوريا، 1990، ص.18.

الشعبي (folk médecin) وهذا الأخير تخصصاته في تزايد و تقدم داخل الثقافة الشعبية الجزائرية ، وقد حاولنا حصر تخصصات ممارسات الطب الشعبي في:

-العلاج بالأعشاب والنباتات الطبية. العلاج بالكي. العلاج بالحجامة. العلاج بالوصفات العلاجية الشعبية المعالجة بالتجبير (الجبار) العلاج بالقرآن الكريم (الراقي).

1 - مفهوم الطب الشعبي:

1-1 المفهوم اللغوي: مصطلح شعبي لغة مصدره شَعِبَ و شَعْبٌ، و هو يعني خضوع مجموعة من الناس لنظام اجتماعي معين¹ و يرى أحمد الجوهري أن صفة الشعبية يقصد بها كل معتقد يؤمن به الشعب فينبعث من نفوس أبنائه عن طريق الكشف أو الرؤية أو الإلهام.²

1-2 المفهوم الاصطلاحي:

تعددت و تنوعت تعريفات الطب الشعبي منها على سبيل المثال لا الحصر تعريف " فوشر " حيث يرى أن الطب الشعبي بمفهومه المعاصر هو مجموعة متنوعة من الخبرات و المعلومات الناجمة عن الملاحظة الفضولية و مناهج البحث³، هذا و يعرف الطب الشعبي على أنه مجموعة المعارف و المهارات و الممارسات القائمة على النظريات و المعتقدات و الخبرات الأصلية، التي تمتلكها مختلف الثقافات و التي تستخدم للحفاظ على الصحة و الوقاية من الأمراض الجسدية و النفسية أو تشخيصها أو علاجها أو تحسين أوضاع المصابين بها.⁴

و في ذات السياق ، و لإزالة اللبس عند الحديث عن الطب الشعبي و الطب البديل، و أيضا الطب البدائي ، نجد أن الطب البديل يطلق على مجموعة واسعة من الممارسات العلاجية التي لا تعد من فروع الطب التقليدي، و يستخدم أطباء الطب البديل أساليب طبيعية لعلاج الأمراض، و يعتقدون أن جسم الإنسان يستطيع مداواة نفسه إذا ما سئحت له الفرصة.

و يصف معظم الأطباء أساليب الطب البديل بأنها غير علمية، غير أن بعض الأطباء بدأوا في مزج أفضل الأفكار و الممارسات التي يتميز بها الطب التقليدي و الطب البديل لمعالجة المرض، و أطلق على العلم الذي يستخدم الطب البديل كعامل و مساعد و مكمل للطب التقليدي باسم الطب " المتتم " و " البديل "⁵ ، في حين نجد الطب البدائي يستخدم نفس العناصر الشائعة من المواد العلاجية للطب الشعبي و أحيانا يشترك معه ، لكن يختلفان في السياق الثقافي الاجتماعي، ففي حين يهيمن الطب البدائي داخل المجتمعات التي تتسم بالبدائية و التخلف، نجد الطب الشعبي يتعايش مع أنماط أخرى للعلاج مثل الطب الحديث⁶ .

1- إبراهيم مصطفى و آخرون، المعجم الوسيط، ج، دار الدعوة، القاهرة، 1989، ص. 483 .

2- أحمد أبو زيد و آخرون، دراسات الفلكلور، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة، 1980، ص. 19.

3- العشماوي عثمان، المعتقد الشعبي - دراسة في الطب العرقي، دار الحكمة، الجزائر، 2004، ص. 26.

4 - محمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الطبية- الثقافات و المعتقدات الشعبية، ج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (ب.ت)، ص ، 180.182.

5- الموسوعة العربية العالمية (التمهيش الكامل).

6 - anthropologie de la maladie , ed, payot, paris, 1997,p.48.52

2- أنواع الطب الشعبي

بالحديث عن أنواع الطب الشعبي، نجد أنه ينقسم إلى: الطب الشعبي الطبيعي والديني و الممارسات العلاجية المنزلية

2-1 الطب الشعبي الطبيعي:

هو الذي يعتمد على عناصر طبيعية نباتية و حيوانية و غلى مستخلصاتها¹ فنجد على سبيل المثال الأعشاب الطبيعية و هي الأعشاب التي تحتوي في جزء أو أكثر من أجزائها على مادة فعالة واحدة، أو أكثر ويمكن أن نعالج بها مرضا معيناً²، و يوجد عدد كبير من العناصر الطبيعية، قد أكد الدين الإسلامي فعاليتها فورد ذكرها في القرآن الكريم كالتين و الزيتون ، التمر، الرمان ، العسل و غيرها، أو في وصفات الطب النبوي كالحبة السوداء و الحناء.... إلخ.

و تتنوع العناصر النباتية بين خضروات و فاكهة و نباتات عطرية و أعشاب تستعمل، بعض أجزائها كالثمار و الأزهار و الأوراق و الجذور و غيرها ... و في الواقع إنه لأمر مثير للاهتمام، و ملفت للانتباه، أن تكون كل الحضارات، في كل القارات قد مالت إلى البحث في الخصائص العلاجية للنباتات، حيث انتقلت تلك المعارف عن القدرات العلاجية لتلك النباتات عبر آلاف السنين بل و تعمقت و تنوعت ، دون أن تتعرض للزوال وحتى في أيامنا هذه، و التي لا تزال مستخدمة على نطاق واسع.

2-2 الطب الشعبي الديني:

استند إلى فكرة أساسية مفادها أن أسباب المرض أو بعض الأعراض المرضية، كالصداع المستمر أو النزيف أو المغص ترجع إلى تأثير العين و السحر أو تأثير أحد الكائنات فوق الطبيعية كالجن أو الشياطين و بالتالي لا بد أن تتضمن طرق العلاج طرقا دينية أو سحرية تتفق و أسباب المرض، قد تكون منزلية يجربها الإنسان لنفسه أو لذويه ، أو يتم فيها اللجوء إلى ممارسين متخصصين كالرقاة أو المشعوذين³.

2-3 الممارسات العلاجية المنزلية

خطوة أولى غالبا لعلاج أعراض مرضية بسيطة كالصداع أو المغص، كما قد تكون ممارسات أخيرة يتم اللجوء إليها – أحيانا – بعد محاولات أخرى علاجية شعبية أو رسمية مثل طرق علاج الألام الروماتيزمية أو العقم⁴

و من بين أهم تلك الممارسات نجد التداوي بالأعشاب و النباتات⁵، و الذي اعتبره البعض أبا للعلاج الطبيعي، حيث لجأ إليه الإنسان منذ القدم، فاعتمد على ما تقدمه له الطبيعة الغنية من مواد أولية في هذا المجال، مكشفا لأثارها و مفاعيلها و مطورا لخصائصها و تراكيبيها ، فقد استطاع الإنسان منذ أزمنة بعيدة أن يكشف أثر النباتات و الأعشاب على صحته العامة، و لم

1 - سامية حسن الساعاتي، السحر و المجتمع، ط2 ، دار النهضة العربية، بيروت، 1993، ص؟

2- سعاد عثمان و آخرون، الطب الشعبي ، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، (ب.ت)، ص. 116 .

3 - نفسه، ص. 135 .

4 - نفسه، ص. 159 .

5- و هي تلك الأعشاب التي تحتوي في جزء أو أكثر من أجزائها على مادة فعالة واحدة أو أكثر و يمكن أن يعالج بها مرضا معيناً، أو يقلل منه، و يشمل مصطلح الأعشاب الطبية، الأعشاب و المواد العشبية و المستحضرات العشبية و المنتجات العشبية الجاهزة، التي تحتوي على عناصر نباتية فاعلة أو تركيبات نباتية أخرى.

يكن ذلك دفعة واحدة، و إنما حصيلة ملاحظة و تجربة طويلتين، فتركت لنا الحضارات القديمة نقوشا و آثارا تشير إلى استخدام النباتات و الأعشاب في العلاج الطبي¹.

3- تطور الطب الشعبي :

مع تطور المعارف الإنسانية و تراكم المعلومات في عقل الإنسان، انتقل من طور استعمال النباتات البرية الموجودة في الطبيعة إلى طور زراعة النباتات المطلوبة في العلاج²، ومن الطرق التقليدية للعلاج الطبيعي نجد "التدليك"، فلو رجعنا إلى معابد قدماء المصريين "بالأقصر" لوجدنا أن التدليك كان شائعا منذ سبعة آلاف سنة، و لو قرأنا "الإلياذة" و "الأوديسة"، و هما أشهر مرجعين من الأساطير اليونانية، لوجدنا ذكر عن الضباط و العساكر و ما كانوا يحظون من تدليك لأجسادهم بعد عودتهم من الحرب، فاعتبر لذلك التدليك جزءا لا يتجزأ من العلاج الطبيعي، أو العلاج بالطرق الطبيعية³، و ليس التدليك و حسب، و إنما شاعت عديد من الوسائل و الطرائق المستخدمة في العلاج الشعبي و التي تعود المعالجون الشعبيون استخدامها في معالجة الحالات المرضية التي يواجهونها منها مثلا، ما هو شائع في المجتمع الجزائري من استخدام للكي و التجبير في حالة الكسور، أيضا معالجين بالتدليك و الأعشاب، و اللجوء إلى الرقية و الحجامة.

و بالنسبة للعالم العربي بصفة عامة، فإنه أخذ في التطور منذ 2هـ/8م، في الجزء الشرقي من العالم العربي، أي في المنطقة التي تشمل العراق و الشام و إيران و مصر، و قد انطلقت حركة التطور هذه بالمشرق قبل أن تصل المغرب، و السبب في ذلك قد يعود إلى الإرث الهائل الذي تسلمه المشرق من حضارات بلاد الرافدين و مصر و الهند اليونان، وهو الإرث الذي أثاره العرب ثم أوصلوه بدورهم إلى العالم الأوروبي⁴

و كانت قد انطلقت ببغداد في عهد الخلفاء العباسيين حركة ترجمة واسعة نقلت إلى اللغة العربية أمهات الكتب الطبية الأجنبية و خاصة اليونانية، و في فترة لاحقة ساهم المغرب العربي و بلاد الأندلس بأعمال عظيمة في هذه الدفعة⁵ أي فيما يتعلق بأساليب علاج المرض.

و قد اعتمد كثيرا على النظام الغذائي في الحضارة العربية الإسلامية، يشهد له عدد النصائح المتعلقة التي تحتوي عليها الأحاديث النبوية و كتب علم النبات و الفلاحة⁶، فالرسول الكريم - صلى الله عليه و سلم - كان يعرف الكثير من الطب الشافي في عصره، و كان طبيا بسيطا و لكنه نافع يقوم على التجربات، و في سيرته - صلى الله عليه و سلم - شواهد على ذلك، حيث كان يرى عليه الصلاة و السلام أن درهم وقاية خير من قنطار علاج، و لهذا فإن أحسن ما تصح به الأبدان هو مراقبة

1- خليل حسن إبراهيم، المرجع السابق، ص.3.

2- حيث نجد أنواعا مختلفة و ذات مميزات معينة، توصف في العادة كعلاج لأمراض محددة من تلك الأعشاب و النباتات الطبيعية ذات الأهمية العلاجية، و التي يختلف توزيعها الجغرافي من بقعة إلى أخرى، و بكميات متنوعة أيضا و على سبيل المثال الحصر، نجد أن بلاد الجزائر غنية جدا في أعشابها الطبيعية لما تحتلها من مساحات واسعة و مناخات متنوعة، بحرية و قارية و صحراوية، و ما تتمتع به من دفء و سطوع شمسي و طقس جميل و تربة مختلفة و خصبة للغاية، ما أدى إلى تنوع نباتي في التركيب و المميزات الخاصة، و قد أثبتت الدراسات العديدة أن بالجزائر ما لا يقل عن 3500 نوع من النباتات، ينظر عبد القادر حليمي، النباتات الطبية في الجزائر، منشورات برقي، الجزائر، 2004، ص.4.

3- أحمد خالد العلاج الطبيعي لماذا؟، مركز الأهرام، مصر، 1990، ص.31.

4 - أبو مروان عبد الملك الإشبيلي، الطب العربي في الأندلس، منشورات ثالثة، الجزائر، 2007، ص.10.

5- نفسه الصفة نفسها.

6- نفسه ص.157.

الطعام ، فكان يرى ألا يأخذ الإنسان منه إلا ما تمس إليه الحاجة ، و من أحاديثه البالغة الحكمة قوله : " نحن قوم لا نأكل حتى وإذا أكلنا لا نشبع " ، و من أحاديثه " جوعوا تصحوا " .

كما كان قوله الشريف – صلى الله عليه وسلم – " المعدة بيت الداء، الحمية رأس الدواء " و تلي مراقبة الطعام في الطب النبوي النظافة، فقد كان – صلى الله عليه وسلم – شديد العناية بنظافة جسده و ثيابه و بيته¹.

هذا و التداوي من خلال ، عديد أحاديث النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – واجب و لازم لدفع البلاء ، حيث لا يسمح بالتداوي بالمحرمات و لا بالنجاسات ، و لا يسمح لأوامر طبيب يعالج بالخمير ، كما يكره شرب الدواء من المشرك ، و ينكر البعض التداوي بوصفات النصراني².

لقد تطورت الممارسات العلاجية في العصر الحديث مع التطور الفكري و التقني ، فنشطت معاهد البحوث و أجريت الدراسات لتبين ما لهذه الممارسات العلاجية من فوائد و خواص شافية ، فتوفرت لدى الباحثين قائمة طويلة من أنواع الأعشاب الموجودة على الأرض ، و قد أظهرت البحوث قدرة معظمها على معالجة الأمراض ، فنجد مثلا قشور الرمان تحتوي على حمض " التنيك " ³ و نبات عرق الذهب يحتوي على مادة الزميتين⁴، و يحتوي الثوم على مادة " الأنييدول " ⁵ و كان الدكتور : " ديفيد جريستوك " من جامعة" الوليد " بإسبانيا قد أجرى بحثا على " المانجو " تقتل ديدان البطن لما تحتويه هذه النباتات من مواد تعادل مادتي : البيلاثيرين و السانتونين القاتلين للديدان.

و قد أكدت الدراسات التي أجريت في أمريكا قدرة " حبة البركة " (الحبة السوداء) في تقوية جهاز المناعة، و مقاومة الأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي⁶.

و الجدير بالذكر عن هذه الحبة أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: " الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام " كما أكدت بحوث أخرى أجريت في معهد البحوث بالقاهرة، أن ورق الصفصاف، و أوراق التوت تحتوي على مادة الساليسين التي تخفض سكر الدم، كما أن " للكر كدية "، و شواش نبات الذرة تأثيرا مخفضا لضغط الدم.

إذن يمكن القول بأن الممارسات العلاجية المعتمدة، و بمختلف أنواعها شهدت تطورا عند الحضارات المتعاقبة، و ذلك تبعا للأمراض التي كان يواجهها الإنسان ومنها كان الطب الشعبي، و الذي اعتمد وسائل و مواد مختلفة، و التي كثيرا ما كانت تسهم في الشفاء من عديد الأمراض، و هو ما أثبتته التجارب بالتقنيات الحديثة، فأصبح من المستحيل الاستغناء عنها، و لكن و أمام التطور السريع الذي يشهده العالم، و الانتقال إلى استعمال تقنيات أكثر تطورا في مواجهة الأمراض التي تصيب الإنسان، هل بالفعل لا يمكن الاستغناء عن هذا النمط من العلاج التقليدي؟ وهذا ما يدعونا للتساؤل أيضا : هل يمكن للطب الشعبي أن يحافظ على استمراره في ظل هذه التغيرات؟

1 – السيد الجميلي، إعجاز الطب النبوي، دار الشهاب، الجزائر 1977، ص.8.

2- نفسه ص. 25.

3- له خاصية وقف نمو الميكروبات و معالجة القروح.

4- تقتل طفيل الزحام (الدونستاريا).

5- قادر على مقاومة حمى التيفوئيد.

6- الموسوعة العالمية العربية.

لن نبالغ إذا قلنا بأنه لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات البشرية، من ما يسمى بالطب الشعبي، و القائمين عليه أي المعالجين الشعبيين و الذين يملكون مهارات و حكم استشفائية، و بذلك يعتبر المعالج الشعبي من أكثر الشخصيات المؤثرة في المجتمع الذي يعيش فيه، و يتجلى ذلك التأثير من خلال تفرده ببعض الحكم و الأسرار، و لعل ذلك ما سوف يسهم في الحفاظ على هذه الممارسات، على اعتبارات تلك العلاقة الناشئة بين المعالجين و المعالجين من جهة، ثم ترسخها كموروث ثقافي في عقليات الأفراد، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه و باعتبار توارثه بين الأجيال من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك يمكن إضافة عوامل موضوعية، لا يمكن فصلها عند الحديث عن هذا الموضوع بالتحديد، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي، إذا أنه و أمام تدهور الحياة الاقتصادية، و غلاء مستوى المعيشة، و ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية، و ذلك ما دفع بغالبية الناس إلى العودة إلى الممارسات العلاجية التقليدية بمختلف أنواعها، و من ذلك أيضا رسوخ الطقوس العلاجية في الذاكرة الشعبية، و لعل ذلك ما يترجم لنا المنزلة الاجتماعية التي لا زال يحظى بها الطب الشعبي، و قد تثبت هذه الممارسات في المجتمع باعتبار أنها تمثل مظهرا من مظاهر التراث و العادات، بل و حتى المعتقدات الدينية التي يجب المحافظة عليها كونها إرثا مقدسا توفر الشفاء و العافية لطالبي العلاج.

4- سيرورة الطب الشعبي في المجتمع الجزائري:

المجتمع الجزائري مشبع بتراث علاجي شعبي لا مجال لحصره يغطي معظم مجالات الصحة و المرض، و وقاية و علاج. و ممارسة العلاج الشعبي يتطلب خبرة و مهارة قد تكون مستمدة عن طريق الوراثة من أحد الأقارب، أو مكتسبة عن طريق مواصلة القراءة و التحصيل الذاتي. و بعبارة أخرى فإن العلاج الشعبي يتضمن أنماطا عديدة من التخصصات و المعالجات و الأساليب و الأدوات. و لذلك فقد يشتهر معالج ما في نمط علاجي دون غيره، و على هذا فإن الثقافات المختلفة عادة ما تحوي ما يطلق عليه بالتخصص العلاجي. فهناك معالج متخصص في العلاج بالكي، و آخر في الحجامة و ثالث في تجبير العظام و الفلنات المفصليّة، و كلها تخصصات تتطلب الخبرة و التجربة الطويلة. إضافة إلى أن هناك علاجات قائمة على الأساس العقلي و التحصيلي مثل العلاج بالأعشاب و النباتات الطبية، إلى علاجات أخرى تعتمد على تسخير الكائنات فوق الطبيعية مثل علاج السحر و الصرع.

وفي ضوء هذا الزخم المعقد يتزايد عدد المعالجين بالأعشاب و مجبري العظام و الفلنات المفصليّة، و المعالجون بالحجامة، و المعالجون بالكي و المعالجون بالسحر في المجتمع الجزائري.

و الواقع أن مفاهيم الصحة و المرض و الوقاية و العلاج تعد نتاجا للثقافة السائدة، و لذلك فهي تفسر على أساس المعتقدات الشعبية حول جسم الإنسان و علاقته بالعالم الطبيعي الذي يعيشه و يدركه، و العالم فوق الطبيعة الذي يعجز عن ادراكه، و ما يحويه من الكائنات المتنوعة، و منها الملائكة و الجن. و لا يخرج تفسير المعالج الشعبي عن هذه التصورات، و كذلك تفسير الأفراد لأسباب المرض¹

ولعلنا نلاحظ في ضوء نظرية العلامات (Signatures) و نظرية التوازن (Equilibre) في الطب الشعبي يفسر المعالجون - و المرضى - المرض و يشخصون أسبابه. و لذلك نجد المعالج بالكي يرد " لا يفلق الحديد إلا بالحديد " بحيث يفسر الأمراض التي

1- علي عمار، ملامح العلاج الشعبي في منطقة حوض تافنة دراسة ميدانية في غرب الجزائر، منشورة ضمن صفحة ملتقى العلماء و الأطباء و المهندسين العرب، الخميس 2014/01/23، 09.37د، تاريخ الاطلاع 2016/10/17، بالموقع الإلكتروني www.arsco.org

يعالجها بالكي بأنها ناتجة عن عروق لا يتمكن الطب الحديث من علاجها ولا تجدي الأدوية الحديثة معها نفعا، وقد يفلح الكي في إماتة العروق فيموت معها المرض. ولذلك يقوم بكمها بالنار سبع مرات أحيانا حتى يتخلص منها المريض نهائيا. ومن جهة أخرى فإن المعالج بالكي يرى أن النار عادة ما تكون حارة وجافة، وبالتالي فهي تعالج الجروح و التآليل والأمراض الجلدية والعروق ذات الطبيعة الباردة الرطبة، وهكذا يحدث التوازن في جسم الإنسان ويتخلص من المرض. وإذا كان السياق الثقافي يفسر أسباب المرض، فإنه يقدم - من جهة أخرى - الإشارات التي تقي الإنسان من المرض. وفي ضوء هذا السياق يقرر المعالج بالكي مثلا أن معظم الأمراض التي يعالجها إنما هي ناجمة عن الخوف والبرد وتعرض الإنسان لأذى الكائنات فوق الطبيعة، وعليه تكون الوقاية منها بتجنب الخوف وأذى الكائنات فوق الطبيعة والابتعاد عن تيارات الهواء الحارة والباردة التي لا توازن مع حالة الجسم الداخلية

ومن الأسباب التي تؤدي إلى لجوء المرضى في الجزائر إلى الطب الشعبي والتي يمكن إيجازها في ما يلي: طبوغرافية المجتمع الجزائري حيث تغلب الطبيعة الجبلية والتغطية النباتية بمختلف أشكالها وأنواعها، الأمر الذي أدى إلى تشتت السكان في تجمعات قليلة ومتناثرة في أعلى الجبال والهضاب والسهول والشعاب عوامل قد لا تساعد في كثير من الحالات عدم وصول الخدمات الصحية إليها، فتحل محلها الممارسات العلاجية الشعبية حيث تفرض وجودها فتصول وتجول. و اقتصر النسق الطبي الرسمي على مجرد تقديم الخدمة الصحية دون مراعاة للخلفيات الاجتماعية والثقافية، ولا مراعاة للاعتبارات الإنسانية في النجدة والرحمة فيفقد الطب الحديث صفته الإنسانية وثقة الأفراد المعالجين فيه. مع بطء الشفاء من المرض المزمن، واستعصاء بعض الأمراض على العلاج الطبي الحديث مثل الروماتيزم والعقم والصرع والمس... الخ. أمور تدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الطب الشعبي الضامن للشفاء السريع مثل العلاج بالكي أو الصرع أو تجبير العظام والفلتات المفصلية. و قلة النفقات التي يتكلفها العلاج الشعبي غالبا، بالمقارنة مع التكاليف الباهضة التي يفرضها الطب الحديث. ومما ساعد على ابتعاد الأفراد عن الطب الحديث غلبة الطابع المادي على الخدمات الصحية التي يقدمها، حيث صار سلعة مرتفعة الثمن يحصل عليها القادرون فقط. أما غير القادرين فقد كفاهم العلاج الشعبي شفاء، والموت راحة ومستقرا.

عموما، فإنه يمكن القول من خلال ما سبق ذكره، أن للطب الشعبي مكانته الخاصة في المجتمع الجزائري و التي حظي بها من خلال تراكم تجارب و معارف الأجيال السابقة، فأصبح اللجوء إليه في كثير من الأحيان أفضل الخيارات، حيث أثبت نجاعته في كثير من الحالات، و حتى لا يؤول إلى الزوال أصبح لزاما الالتفات إلى هذا النوع من التداوي، لا لكونه أسلوبا يحافظ به الفرد الجزائري على صحته و حسب، و إنما باعتباره جزءا من شخصية و هوية و تراث ، و مرآة عاكسة لنظرة الأفراد إلى الأمراض و طريقة مواجهتها، باقتباس أفضل الحلول من الطبيعة و تطويرها بالخبرة البشرية على مر السنين، و ذلك من خلال رؤية كل مجتمع على حدة، و لكن هل يمكن للأجيال اللاحقة أن تقدر هكذا أمر ، و تعمل على المحافظة عليه و تواصل ما بدأت به الأجيال السابقة؟ و يبقى البحث و التنقيب مفتوحا في هذا الموروث الشعبي.

قائمة المراجع:

- (1)- أبو زيد أحمد و آخرون، دراسات الفلكلور، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة، 1980.
- (2)- الساعاتي سامية حسن، السحر والمجتمع، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1993.
- (3)- إبراهيم مصطفى و آخرون، المعجم الوسيط، ج، دار الدعوة، القاهرة، 1989.
- (4)- إبراهيم خليل حسن الحموي الأعشاب، العلاجات الشعبية للأمراض الشائعة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.

- (5)- إبراهيم محمد عباس، الأنثروبولوجيا الطبية- الثقافات والمعتقدات الشعبية، ج، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (ب.ت).
- (6)- الإشيلي أبو مروان عبد الملك، الطب العربي في الأندلس، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
- (7)- الجميلي السيد، اعجاز الطب النبوي، دار الشهاب، الجزائر، 1977.
- (8)- العشماوي عثمان، المعتقد الشعبي- دراسة في الطب العرقي، دار الحكمة، الجزائر، 2004.
- (9)- ببيرهني كلوتز، الانسان والطب، تر: منيف المرعي، دار المنارة، سوريا، 1990.
- (10)- خالد أحمد، العلاج الطبيعي لماذا؟، مركز الأهرام، مصر، 1990.
- (11)- عثمان سعاد وآخرون، الطب الشعبي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، (ب.ت).
- (12)- علي عمار، ملامح العلاج الشعبي في منطقة حوض تافنة دراسة ميدانية في غرب الجزائر، منشورة ضمن صفحة ملتقى العلماء و الاطباء و المهندسين العرب، الخميس 2014/01/23، 09.37د، تاريخ الاطلاع 2016/10/17، بالموقع الإلكتروني www.arsco.org
- (13)- الموسوعة العربية العالمية.

الجريمة والضبط الاجتماعي: مقارنة مفاهيمية نظرية

أ. أمال غنو/جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

ملخص:

عرف الإقبال الكثيف نحو المدن مشاكل اجتماعية معقدة مثل الجريمة المنظمة والإدمان على المسكرات والمخدرات وجنوح الأحداث والتفكك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق وسواها، الأمر الذي إنجر عنه ضعف في قوة الضوابط العرفية، وانتعاش في تأثير الضوابط الرسمية فاتجهت الجزاءات من الأسلوب القمعي إلى الأسلوب الإصلاحي وكان جراء الأسلوب الردعي إثقال كاهل الأجهزة الحكومية وتكليفها ماديا وماليا فعجزت عن معاقبة كل منحرف.

لهذا تسعى كافة الدول بما تملك من أجهزة وقدرات وإمكانات إلى تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلال التي تنعكس أثارها السلبية على أمن المجتمع واستقراره. وذلك من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية وتعتبر الجريمة جزء منها، والنفوذ إلى أسبابها، ووضع الحلول المناسبة لها، وابتكار الوسائل والأساليب التي تكفل معالجة السلوكيات الاجتماعية الخارجة عن قيمها وتقاليدها ومعتقداتها وأعرافها، ووضع الخطة الإستراتيجية في رسم المستقبل وتحسين الأوضاع المعيشية. الكلمات المفتاحية: الجريمة- أنواع الجريمة- معايير تصنيف الجريمة- الضبط الاجتماعي- أنواعه- النظريات والاتجاهات المفصلة للجريمة والضبط الاجتماعي.

مقدمة:

تشكلت الضوابط الاجتماعية مع وجود المجتمعات البشرية، وكانت على الدوام إلزامية للفرد على المجتمع، فالفرد لم يكن حرا في أعماله وأفعاله بل ظل دائما محاطا بقيود و ضوابط تحدد أحكامه و توجهها، وتباين هذه الضوابط بتباين المجتمعات وتتطور هذه الضوابط أحيانا وقد تتعثر أحيانا أخرى، فما يقبله مجتمع في مرحلة تاريخية معينة، يغدوا بعد فترة عائقا أمام حريته وإبداعه في المجتمع نفسه. فيبدأ الفرد في تعديله أو تغييره ليتلاءم مع طبيعة المكان والزمان للفترة التاريخية الجديدة. وقد حظي موضوع الضبط الاجتماعي بمكانة هامة في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته حتى اليوم، حيث اهتم الباحثون في هذا العلم بدراسة النظم والأنساق الاجتماعية ودورها في خبرة سلوك أعضاء المجتمع، وتدعيم النظام الاجتماعي.

كما يعد الضبط الاجتماعي من أهم مقومات المجتمع الإنساني وسمة ملازمة لكل المجتمعات على اختلاف درجة تحضرها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فلا يوجد تنظيم اجتماعي دون معايير ضابطة للسلوك الإنساني تحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية أو عادات اجتماعية أو قوانين أو معتقدات أو قيم اجتماعية. وهو بهذا الدرع الواقي من الانحرافات الاجتماعية لتحقيق التناسق والتوافق الاجتماعي بين الأفراد والمجتمعات. في الوقت الذي اخترقت فيه الضوابط الاجتماعية كالدين والعادات والتقاليد والأعراف والقانون، التي تحدد السلوك للجماعة.

وسبب ذلك عائد إلى اتساع رقعة الفساد وانتشار الجريمة والانحراف في أوساط المراهقين، وانتشار العصبية والطبقية التي شطرت المجتمع إلى أجزاء متعددة.

على هذا الأساس تم صياغة الإشكالية التالية:

-ما هي أهم النظريات قديمة كانت أو حديثة التي جاء بها مفكري علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي وما مدى قدرتها على معاربة الجريمة والانحراف؟

وتأسيسا على ذلك وللإجابة على التساؤل المطروح، جاءت الدراسة تبعا للمحاور التالية.

المحور الأول: الجريمة والضبط الاجتماعي: جدلية المفهوم.

إن انتقال الأسر من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري عقد من وضعيتها وجعلها تواجه عدة صعوبات وبمستويات متباينة ناتجة عن طبيعة الحياة الحضرية، منها ما تعيشه أنيا على شكل مشكلات ومنها ما يهددها مستقبلا على شكل مسائل اجتماعية، وتأتي ظاهرة الجريمة في مقدمة هذه المشكلات التي يعاني منها خاصة الوسط الحضري. لهذا استلزم علينا البحث في مفاهيمها وأنواعها، مما ولد هاجس التخوف من التأثيرات السلبية على الشباب فيما يتعلق بهويتهم الثقافية وقيمهم وسلوكياتهم. و بما أن المجتمع نسق اجتماعي يشكل مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التي تساعده على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، لهذا لا بد علينا قبل كل شيء معرفة مفهوم الضبط الاجتماعي وهل هناك أنواع لهذا المفهوم، ثم في ما بعد التعرض لأهم النظريات المفسرة للجريمة والضبط الاجتماعي.

أولا: مفهوم الجريمة وتعريفاتها:

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي. ثم تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك في مجال الفقه القانوني وعلم الاجتماع بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحا وتحديدا وذلك يشجعنا لكي نتناول مثل هذه الجريمة والسلوك الانحرافي حسب ما تقتضيه معالجتنا لموضوع المدخلة.

1-التعريف اللغوي: فأصل كلمة جريمة من مجرم أي قطع وكسب، أي الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي آخر يراد فيها الحمل على فعل إثما ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم، كما اشتق من ذلك المعنى إجرام و أجرموا. وقد وردت كلمة جريمة في العديد من الآيات القرآنية منها قول الله تعالى: "إن الذين أجرموا كانوا من اللذين آمنوا يضحكون." (الآية 29 من سورة المطففين).

وقد قال تعالى أيضا: "كلوا وتمتعوا قليلا إنكم مجرمون." (الآية 46 من سورة المرسلات).

وقال أيضا: "وما أضلنا إلا المجرمون." (الآية 99 من سورة الشعراء).

وقوله تعالى: "ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون." (الآية 82 من سورة يونس).

ومما سبق بيانه يتضح لنا أن كلمة الجريمة في معناه اللغوي تعني إثيان الفعل، الذي لا يستحسن ويستهجن والامتناع عن الفعل الذي يستحسن ولا يستهجن.

2- **التعريف الشرعي:** تعني الجريمة إتيان شخص فعلا مجرما شرعا وعاقبا عليه، أو الامتناع عن إتيان فعل يأمر الشرع بإتيانه وبعد تركه معاقبا، وذلك لأن سبحانه وتعالى قرر عقابا لكل من يخالف أوامر ونواهيه، والعقاب أمر دنيويا ينفذه ولي الأمر أو الحاكم، أما أن يكون عقابا أخرويا، ويتولى تنفيذه الله¹.

3- **التعريف القانوني للجريمة:** يرى نورماند Normand أن كلمة Delit أو كما يفهم من الكلمة بحسب علم المصطلحات اللغوية المترجمة (جنحة) عدة معاني، فهو يرى أن للكلمة معنى عام مرادف للكلمة Infraction وتعني هذه الكلمة عند البعض جريمة ولكنها في الحقيقة هي كل خرق لأحكام نظام أو تشريع ما، سواء أكان خرقا لنظام القانون الجنائي أو المدني، أو الإداري. أي أن الجنحة أو الإثم Delit هي خرق لتشريع ما.

ولكنه يوضح أن الجريمة الجنائية تتميز عن غيرها من الجرائم المدنية أو الإدارية ولمصطلح Delit استعمال آخر لاحظته نورماند عند قيام المشرع الجنائي الفرنسي باستعراض تقسيمه للجرائم إلى جنابات Crimes وجنح Delits ومخالفات **contravention** ويرى نورماند أن الفارق بين الجنابة والجنحة هو فارق في نوع العقوبة².

كما يوضع فيدال Vidal في صدر مؤلفه الشهير "دروس في القانون الجنائي" رأيه في مفهوم الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تتأثر بدرجة المدنية³.

كما يرى تيسو Tissot أن للجريمة معنى عام مشترك في جميع العالم رغم تباين المدينيات، على أساس أنها فعل موجه ضد النظام العام أو الأخلاق العامة وهي متشابهة في كل بلاد العالم، أي أن هناك مجال إجرام طبيعي ذو طابع عالمي، فكل البلاد تحمي الإنسان في ماله الخاص وفي حياته وفي بدنه... الخ، وبهذا يكون تيسو وضع جانبا كبيرا من جوانب مفهوم الجريمة وهو جانب الجرائم الطبيعية⁴.

ويمكن تعريف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها "سلوكا مضادا للمجتمع يستحق نوعا من العقاب. أو أنه سلوكا يخرق القانون⁵. أما رجل القانون "بول تبان" فيعرف السلوك الإجرامي بأنه نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض صاحبه على المحكمة، ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين⁶، وفي تعريف آخر له يرى بأن الجريمة هي مجموع المخالفات المرتبكة والمشهر بها، والمتابع عليها، ولا يعتبر الفرد مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون ارتكب بدون عذر يعاقب عليه⁷.

وكقراءة تحليلية لهذا التعريف نجد أن "تابان" يصنف السلوك الإجرامي ضمن دائرة الأفعال أو أنماط السلوك المعاقب عليها قانونا نظرا لانتهاكه قاعدة قانونية وتهديده لأمن وسلامة الفرد والمجتمع، وإن المجرم لا يكون كذلك إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك، وهذا ما يجعلنا نخلص أن التعريف القانوني للجريمة يقوم على عنصرين أساسيين هما:

¹أسامة عبد الله قايد، الجريمة أحكامها العامة في الأنظمة الحديثة والفقهاء الإسلامي، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص-ص 1-2.

²عبد الرحيم صدقي، مبادئ الكريمنولوجي، مصر: دار المعارف، 1985، ص 17.

³نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 28.

⁴نفس المرجع، ص 29.

⁵مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرفي لتلميذ المدرسة الثانوية، الجزائر: شركة دار الأمة، 2003، ص 242.

⁶علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون دراسة مقارنة، لبنان: المؤسسة الجامعية، 1984، ص 09.

⁷دوزيسزابو وآخرون: المراهقون والمجتمع، تر: الطاهر عيسى والأزهر بوغبنوز، الجزائر: د.د.ن، 1994، ص 90.

1- القاعدة القانونية: فكل فعل يخرق قاعدة قانونية يعتبر جريمة تستوجب عليه العقوبة.

2- المحكمة: لا يعتبر الفرد مجرماً إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك.¹

4- تعريف علم النفس للجريمة: يرى علماء النفس أن الجريمة تعتبر موقف وهذا الموقف يمكن وصفه بأنه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة. وقد عرف لاغاش Daniel Laghache الجريمة بأنها التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع. وعندما يتناول لاغاش تفسير فكرته عن الجريمة والسلوك الإجرامي يلاحظ أن المجرم بفعله الجرمي يرفض قيما مشتركة في الجماعة التي ينتمي إليها أو يفضي عليها، و أن المجرم بفعله الجرمي يعزل نفسه عن جماعته أو يخرج منها، كما أن الجماعة نفسها تعمل على عزله أو إخراجه أو حتى على القضاء عليه.²

وضمن السياق نفسه نجد أن بعض أنصار مدرسة التحليل النفسي يعرفون السلوك الإجرامي والمجرم على حد سواء على أنه " من تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة، ومن ثم فهم يقرون بأن السلوك الإجرامي هو نتاج عدم قدرة الفرد على السيطرة والتحكم في رغباته وغرائزه المنافية للقيم والضوابط الاجتماعية المتفق عليها في المجتمع.³

والملاحظ أن بحوث علم النفس الجنائي ارتبطت بأهداف مدرسة التحليل النفسي التي حاولت فهم ديناميكية الحياة النفسية بالكشف عن الدوافع الخفية المحركة للسلوك الإنساني، فهي ترى أن كل ظاهرة سلوكية تنشأ عن أسباب ومقدمات حدثت في حياة الفرد السابقة.⁴

وعلى حسب الطبيب النمساوي سيجموند فرويد (SIGMUND FREUD) ففسر السلوك الجانح بتلك الصراعات التي تحدث بين القوى الشعورية من جانب، والقوى اللاشعورية من جانب آخر، حيث قسم جوانب النفس حسب وظائفها إلى ثلاثة أقسام هي الذات- الأنا- الأنا الأعلى، ويرجع السلوك الإجرامي حسب مدرسة فرويد إما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والتزاعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية أو عن كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإما إلى انعدام وجود الأنا، أو عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع. وفي كلتا الحالتين تنطلق الشهوات والميول الغريزية من قيودها لتلتبس الإشباع عن طريق السلوك الإجرامي.⁵

5- التعريف السوسيولوجي للجريمة: ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوماً أكثر تحديداً عن غيره من مفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بدراسة السلوك الإجرامي.

إذ إن تعريفات الجريمة تعتمد أساساً على طبيعة السلوك الإجرامي والمجرم، ولذا فإن الكثير من العلماء قد ذهبوا إلى التعريف القانوني للجريمة وهو في حد ذاته غير مرضي بالنسبة لإغراض العملية. وقد توصل "هرمان منهيم" Herman Mannheim قراراً بأن الجريمة هي سلوك اجتماعي معادي وهو هنا يريد أن يوضح القيم التي يحتمها القانون الجنائي.

¹ عماد بن تروش، "العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، 2011، ص 126.

² مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، بيروت: مؤسسة نوفل، ط2، 1987، ص-ص 202-203.

³ عماد بن تروش، مرجع سبق ذكره، ص 127.

⁴ إبراهيم أكر منشات، علم الاجتماعي الجنائي، بغداد: الدار الجامعية، د.ت.ن، ص 14.

⁵ سيجموند فرويد، الموجز في التحليل النفسي، تر: سامي محمود علي عبد السلام القفاش، القاهرة: دار المعارف، 1970، ط2، ص-ص 16-18.

فقد ذهب كل من موريس P. Morris في دراسته لمفهوم الجريمة وركلس W. Reckless في دراسته المدخل السوسولوجي لدراسة الجريمة وغيرهم، إلى أن الجريمة نسبية وزمنية ومجتمعية، وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة أولاً، ومن ثم يذهب إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ، وذلك بدوره يخضع لتغيير قيم المجتمع واتجاهاته بمرور الزمن¹.

ونظراً لاختلاف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع فإن ذلك يعني أن المجتمعات الغربية والتي تتسم بالتجانس والعزلة الثقافية والتي تعتمد بشكل واضح على المعتقدات في تحديد تجريماتها يكون العرف السائد هو معيار التجريم في المجتمع البسيط المتجانس، في حين أن الواقع يختلف في المجتمعات المتقدمة والتي بعدم التجانس وازدياد التنوع والاختلاف وبالتالي ازدياد التعقد في الحياة الاجتماعية ومن ثم لا يكون العرف مصدراً للتجريم ولكنها تستند إلى التشريع. ومن ثم رأى علماء الاجتماع قصور التعريف القانوني للمجرم وعدم صلاحيته للدراسة العلمية للجريمة، وقد برز في التراث الاجتماعي حول الجريمة ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف السلوك الإجرامي.

-الاتجاه الأول: يعتبر الجريمة جميع أنماط السلوك المضاد للمجتمع.

-الاتجاه الثاني: فيركز على معايير السلوك التي تحكم سلوك الأفراد سواء في جانبه الرسمي أو غير الرسمي.

-أما الاتجاه الثالث: فالتعريف الاجتماعي للجريمة يتمثل في محاولة إعادة صياغة تعريف للجريمة وذلك ما به سذرلاند Stuhlerland في دراسته الجرائم الخاصة أو الجريمة ذات اللياقة البيضاء*، وقد عضد كل من "كليارد" و"هارتنج" هذا الاتجاه لتوسيع مفهوم الجريمة ليشمل جميع الأفعال الإجرامية أو الأفعال المخالفة للمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب لما يترتب عليها من أضرار على المصلحة الاجتماعية.

إن المتأمل في هذه التعريفات المختلفة لمفهوم الجريمة (قانونية، نفسية، اجتماعية...) يخلص إلى أنه هناك شبه إجماع بينهم، ذلك أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تشير دائماً إلى كل فعل يستهجن، مرفوض، ضار وهذا الرفض يكون كرد فعل لمخالفة الأنساق القيمية التي يعتمدها المجتمع ويرتضها².

6-أنواع الجريمة ومعياري التصنيف:

ليس هناك في الواقع تصنيفاً واحداً للجرائم ولكن هناك عدة تصنيفات لها تختلف باختلاف الفرض من التصنيف وسوف نعرض باختصار لأهم هذه التصنيفات.

-التصنيفات القانونية: تقسم الجرائم من حيث جسامتها إلى ثلاثة أنواع: الجنايات والجنح والمخالفات، والتقسيم هنا حسب العقوبة المقررة لكل نوع منها.

-تقسيم الجرائم حسب ايجابيتها: تقسم الجرائم إلى جرائم ايجابية وأخرى سلبية، فالفعل الايجابي المخالف للقانون كالقتل والسرقة والضرب والاعتصاب يعتبر جريمة ايجابية أما الامتناع عن قيام عمل يرفضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص فإنه يعتبر جريمة سلبية³.

¹نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق ذكره، ص 35.

* الجريمة ذات اللياقة البيضاء هو إجرام أوساط رجال الأعمال، وينتج عنه الإمعان في الفردية الذي يعده عاملاً حاسماً في زيادة حجم هذا النوع.

²المرجع نفسه، ص-ص 36-38.

³سليمان سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام القانوني، الإسكندرية: الجامعة الجديدة، 1994، ص 69-70.

-تصنيف الجرائم حسب طبيعتها: إن التمييز بين الجريمة السياسية وجريمة القانون عم ليس بالأمر الهين ومرد هذه الصعوبة إلى كون القانون لا يقدم أي توجيه في هذا الشأن.

✓ الجرائم الإرهابية: يوجه المجتمع الدولي ظاهرة الإرهاب التي غالبا ما تكتسي طابعا دوليا وبمواجهة هذه الظاهرة لجأت مختلف الدول التي عرفتها إلى سند تشريع خاص، كما حدث في الجزائر بسن المرسوم التشريعي المتعلق بمكافحة أعمال التخريب والإرهاب.

-الجرائم المرتبطة بركنها المادي: وتنقسم إلى:

أ: الجرائم التامة وجرائم الشروع: يقصد بالجريمة التامة الجريمة التي استنفدت كل عناصر ركنها المادي من سلوك ونتيجة يربط بينهما علاقة سببية فالسرقة تقع تامة باختلاس مال المجني عليه.

والقتل بإطلاق النار أو بالطعن باله حادة بما يحدث الوفاة إما جريمة الشروع فهي تلك التي يبدأ الجاني في تنفيذ السلوك المكون لركنها المادي دون أن تحقق رغم ذلك النتيجة.

ب: الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة: الجريمة الوقتية هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت محدود وينتهي بمجرد ارتكابه كالقتل والتزوير. أما الجريمة المستمرة فهي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل إخفاء الأشياء السرقة أو خطف الأطفال.

ج: تصنيف الجرائم حسب اتجاه ضررها: تقسم إلى جرائم مضرّة بالمصلحة العامة كجرائم امن الدولة وجرائم مضرّة بالأفراد كالقتل أو السرقة وجرائم سياسية وجرائم عسكرية.

-التصنيفات الاجتماعية لبعض الجرائم: وتنقسم إلى:

-جرائم ضد الممتلكات: كالسرقة والحريق والعمد وتخريب الممتلكات والإهمال واللامبالاة.

-جرائم ضد الأفراد: كالقتل بكل أشكاله والضرب.

-جرائم ضد النظام العام: كجرائم امن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب.

-جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة أو الإخلال بالنظام فيها.

-جرائم ضد الأسرة: كالخيانة الزوجية و إهمال الأطفال والزنا والطلاق.

-جرائم ضد الأخلاق: كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة.

- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع: مثل الصيد في غير موسمه أو الري في غير الأوقات المحددة أو تبيد ثروات المجتمع¹.

ثانيا: مفهوم الضبط الاجتماعي:

تعددت مفاهيم الضبط الاجتماعي نظرا لتعدد آراء وجهات نظر علماء الاجتماع حول تحديد هذا المفهوم، فمنهم من يرى أن الضبط الاجتماعي مرادفا للتنظيم الاجتماعي، على أساس أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى القيود والأنماط كافة، التي يتولد منها الانضباط والنظام الاجتماعي، ومن أمثال هؤلاء:

¹أحمد سمير نعيم، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، د.ب.ن، دار التأليف، 1996، ص 21.

1-تعريف الضبط الاجتماعي:

يعرف ماكيفر Maciver الضبط الاجتماعي بأنه: "وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليد وقيمه ومعايير¹.

ويذكر الورثان أن هناك من ربطوا الضبط الاجتماعي ربطاً وثيقاً بالثقافة، وجعلوا من العسير دراسة الضبط الاجتماعي بعيداً عن ثقافة المجتمع. ومن هؤلاء جورفيتش Gorfetsh، الذي يرى أن الضبط الاجتماعي هو "مجموع الأنماط الثقافية، التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع².

ويتفق هذا التعريف مع ما جاء في القاموس الحديث لعلم الاجتماع حيث عرف الضبط الاجتماعي من منظور ثقافة المجتمع بأنه "وسائل اجتماعية وثقافية تنظم وتحدد سلوك الفرد، وتدفعه إلى الامتثال للتقاليد وأنماط السلوك الهامة التي لها وظيفة للجماعة وللمجتمع³.

وبذلك يتضح أن الضبط الاجتماعي في منظور علم الاجتماع الحديث متمثل في العادات والتقاليد والقيم والأعراف السائدة في المجتمع، فالضبط إذا وسيلة اجتماعية أو ثقافية، تفرض قيوداً منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي، لجعله مسيراً لثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليد وأعرافه ومعتقداته، وبذلك نلاحظ أن ثقافة المجتمع بما تتضمنه من عرف اجتماعي، وعادات وتقاليد وقيم تمثل في مجملها مظاهر للسلوك العام السائد، -هي من وجهة نظر مؤيدي هذا الاتجاه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي⁴.

فقد ربط قاموس الأنثروبولوجيا الضبط الاجتماعي بالقوة والقسر موضحاً أنه: "كل أنماط القوة والقسر التي تتضمن الامتثال للمعايير والأعراف في المجتمع البشري⁵.

ويتفق الجابري مع هذا الاتجاه حيث عرف الضبط الاجتماعي بأنه: "وظيفة اجتماعية تبقي على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد، من خلال القيم والمعايير⁶. ويعرفه مذكور إبراهيم الضبط الاجتماعي بأنه: "مجموعة الأساليب والإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي يتخذها المجتمع لرقابة سلوك الأفراد من أجل الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره⁷".

¹ماكيفر، المجتمع، تر: علي أحمد عيسى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1961، ص 273.

²أحمد الورثان عدنان، مفهوم الضبط الاجتماعي، الرياض: د.د.ن، 2008، ص 04.

³بن معجب الحامد محمد، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، 1994، ص 22.

⁴الرشيدى نايف فرحان بن خزيم، فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 16.

⁵مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، ط1، القاهرة: الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 16.

⁶خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، الرياض: بيت الحكمة، 1997، ص 34.

⁷إبراهيم مذكور، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2004، ص 31.

و يعرف الضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري¹، إذا فهو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه².

وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العلاقات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض. وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة.

ولا شك أن قراءة أفكار ابن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية، بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار وخيمة على أمن وسلامة أفراد المجتمع، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث لا يستطيع أحد منا أن ينكر أن الجرائم أصبحت ترتكب في وضوح النهار، وأمام مرأى ومسمع كافة أفراد المجتمع. فهذه جماعة من المجرمين تحمل أسلحة بيضاء للاعتداء على المارة، والأخرى تخطط وتستعد للاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة. وجماعة تستهلك المخدرات علنا وما ينجر عن ذلك من اقتراف جرائم هتك العرض والسرقة. وحتى القتل وكأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات³.

2- أنواع الضبط الاجتماعي:

على الرغم من اختلاف العلماء حول صور وأنواع الضبط الاجتماعي، وصعوبة تصنيفها، إلا أنها تتداخل فيما بينها وتعمل كنسيج يسعى لتحقيق هدف واحد يتمثل في ضبط سلوك أفراد المجتمع وإعادة المنحرفين منهم إلى جادة الصواب، حيث يحقق كل نوع من أنواع الضبط نوعا من السيطرة سواء أكانت بالصواب أو العقاب أو العمل بواسطة المؤسسات المختلفة أو القواعد التي تنظم الجزاءات التي تقرها مؤسسات الضبط الاجتماعي⁴.

ونظرا لأهمية أنواع الضبط الاجتماعي سوف يتم التركيز على بعض منها على النحو التالي:

1-2- الضبط الاجتماعي الرسمي:

هو الذي يضعه المجتمع لفرض السيطرة الهادفة على الأفراد الذين ينتمون إليه، ويكون عن طريق القواعد المقننة والتشريعات الملزمة لكافة المؤسسات الاجتماعية، ويتم بطريقة مقصودة حيث تقوم به جهات معينة اضطلعت بمهمة التأكد من أن الناس يلتزمون بمجموعة محددة من المعايير السلوكية، خاصة القانون، كالشرطة والمحاكم الشرعية والسجون التي تجبر الناس على احترام القانون عن طريق الأساليب الردعية الرسمية مثل التوقيف أو الغرامة أو الحبس لأولئك الذين يخالفون قوانين المجتمع⁵.

2-2- الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية والعادات والتقاليد والعرف والرأي العام، والأسرة والمدرسة، وجماعات الرفاق، وجماعات العمل، ووسائل الإعلام هي الجهات التي تتولى عملية الضبط الاجتماعي

¹معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، الأردن: دار الشروق، 2004، ص 23.

²عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، ط1، الأردن: دار المشرق الثقافي، 2006، ص 308.

³عماد بن تروش، "العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، 2011، ص 126.

⁴عطية جبارة جبارة، المشكلات الاجتماعية والتربوية: تشخيص-علاج-وقاية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 225.

⁵مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص 26.

بطريقة غير رسمية، ورغم أن وظيفة هذه الجهات الرئيسية ليست الضبط الاجتماعي إلا أنها تلعب دورا هاما فيه¹. وسواء أكان الضبط الاجتماعي رسميا أو غير رسمي فهو يؤدي وظيفة مزدوجة يتمثل أحد وجهيها في تأكيد ودعم الحدود المقبولة من السلوك، والوجه الآخر يوجه كيفية التعامل مع المنحرفين عن هذا السلوك².

2-3- الضبط الاجتماعي الايجابي:

يتمثل هذا النوع من الضبط الاجتماعي في: " مجموعة الطرق والأساليب الايجابية كالمدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي، والتي تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والأنماط السلوكية المقبولة اجتماعيا³.

2-4- الضبط الاجتماعي السلبي:

يتمثل هذا النوع من الضبط الاجتماعي في: " ما تتخذه الجماعة من وسائل وأساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية، والتي تجعل الفرد حريصا على عدم مخالفة قيم ونظم المجتمع، مع ملاحظة أن الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا⁴.

2-5- الضبط الشعوري:

يعتبر الضبط الشعوري: " عملية توافق واعية مرنة من ذات مدركة واعية، في هذا النوع يضبط الفرد إرضاء للمجتمع، ورغبة في الحصول على الثناء والتقدير والمدح، وخوفا من الجزاء والعقاب، واحتراما للعادات والتقاليد والأعراف والقوانين، وهذا النوع من الضبط يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه كالأُسرة والمدرسة وجماعة الرفاق.

2-6- الضبط اللاشعوري:

الضبط اللاشعوري: يسمى بالضبط الداخلي وهو تلقائي نما تدريجيا وتلقائيا من خلال بعض التفاعلات الاجتماعية التي تبلورت ثم ترسخت تدريجيا في النفس البشرية فأصبحت قواعد ثابتة وجزء لا يتجزأ من شخصية الفرد، وهذا النوع من الضبط هو أفضل أنواع الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه لأنه لا يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه، بل يصدر من داخل الفرد ورغبته وليس خوفا من سلطة أو قانون معين، ومثل هذا النوع من الضبط تحكمه عوامل مختلفة كالدين والتقاليد والأعراف والقيم، وقواعد السلوك في الأسرة وقواعد التعامل داخل المجتمع، ولكن رغم أن العديد من هذه العوامل يدخل في دائرة الدين لأن العادات والأعراف والقيم تعد مصدرا من مصادر التشريع في الدين الإسلامي⁵.

المحور الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الجريمة والضبط الاجتماعي:

اختلفت آراء العلماء والباحثين حول مفهوم الجريمة والضبط الاجتماعي وما ينضوي عليه، و تعددت تعريفاتهم، وتبعاً لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال معالجة الجريمة والضبط الاجتماعي، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه النظريات.

¹علي سليم سلوى، الإسلام والضبط الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1985، ص 40.

²بيث هس وآخرون، علم الاجتماع، تر: محمد مصطفى الشعيبي، الرياض: دار المريخ، 1989، ص 235.

³عبد الله الرشيدان، علم اجتماع التربية، ط1، عمان: دار الشروق، 1999، ص 229.

⁴المرجع نفسه، ص 270.

⁵خالد فرج الجابري، مرجع سابق ذكره، ص 52.

أولاً: الاتجاه الموضوعي في تفسير الجريمة:

سنتناول بالتحليل الإسهامات التي بحثت عن عوامل الإجرام الكامنة ويضم مجموعة من المدارس منها:

1: المدرسة الاجتماعية:

تضم هذه المدرسة العديد من النظريات التي إن اختلفت في تفاصيلها، إلا أنها تتفق في تأكيدها على أن العوامل الاجتماعية هي الحاسمة في تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً مقبولاً ومن هذه النظريات:

1-1- النظرية اللامعيارية (الأنومي):

طور هذه النظرية العلامة إميل دوركايم وانطلق فيها من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، تجنباً منه الوقوع في التفسيرات الغائية، أو الركون إلى عوامل دخيلة. وقد انتهى من خلال دراسته عن التغيير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفضي عن تكوين تشكيلة مغايرة نوعياً للتركيب الاجتماعية السابقة للمجتمع. في هذه الحالة من التغيير، خاصة أن اتسم التغيير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجههم حيال ما تنص عليه، لاحظ دوركايم أن المعايير الاجتماعية (الثقافية) تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيراً سريعاً، مما يخلق حالة الأنومي التي يصحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي¹.

وهذا ما أوضحه دوركايم في دراسته حول الانتحار وانتهى بتقديم تفسير اجتماعي لظاهرة الانتحار وارتفاع معدلاتها، سعى إلى ترميم هذا الفعل الإجرامي وانتهى به الأمر لتقديم نموذج ثلاثي له يتلخص في:

❖ الانتحار الأناني: الذي ينتج عن انحلال الروابط الاجتماعية والانتماءات الاجتماعية والثقافية والدينية للفرد.

❖ الانتحار الايثاري: الذي ينتج عن شدة وعمق هذه الروابط (كان يضحى الفرد بحياته في سبيل الجماعة).

❖ الانتحار الأنومي: الناتج عن اضطراب وفوضى القيم الاجتماعية والمعايير وتضاربها حيث لا يستطيع أن يعين الخطأ من الصواب².

1-2- نظرية التفكك الاجتماعي:

تعتمد هذه النظرية في تفسيراتها التي تقدمها لظاهرة الجريمة على التفكك الاجتماعي والذي يعرفه ميشيل مان بأنه: " مصطلح يشير إلى جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغيير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تؤثر سلباً على الضبط الاجتماعي بالمجتمع³.

هذا وبالرغم من أن البعض⁴، يرى في هذه النظرية واعتمادها على ظاهرة التفكك الاجتماعي في تفسير الجريمة عيب ينقص من أهميتها وقصور يعترها، إلا أن هذه النظرية قد ألفت الضوء على حالة مهمة من الزاوية الاجتماعية، فمتغير التفكك الاجتماعي ليس متغيراً أحادياً الجانب أو بسيطاً، فهو ظاهرة اجتماعية تحوي العديد من المتغيرات الفرعية كالتغيير في النسق

¹ عبد الله أحمد عبد الله المصري، "في اجتماعيات الجريمة و الانحراف قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف". على الموقع الإلكتروني:

² نجيب بولماين، مرجع سابق ذكره، ص 71.

³ مان ميشل، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر: عادل الهواري وآخرون، د.ب.ن: مكتبة الفلاح، 1994، ص-ص 661-662.

⁴ فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، ليبيا: المكتبة الجامعية، 1998، ص 50.

القيمي والتدرج الاجتماعي والمؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بل وأكثر من ذلك أن له بعده النفسي، ولكن هذا لا يعفي النظرية من الانتقاد الذي مؤداه أن النظرية تعتمد على متغير دخيل أو متوسط بين الظاهرة محل الدراسة والعوامل أو المتغيرات المفسرة، فالتفكك ما هو إلا حالة أو ظاهرة نتاج العديد من العوامل المتداخلة على رأسها التغير الاجتماعي السريع، وفشل المجتمع في إعادة تنظيم وسائل الضبط الاجتماعي فيه على الأقل الرسمي منها¹.

1-3- نظرية الضبط الاجتماعي:

لقد ذهب العلماء لتأكيد فكرة التركيز في دراساتهم لظاهرة الجريمة على متغيرات يمكن قياسها إجرائيا، ومن هؤلاء العلماء فريق من الاجتماعيين اتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي سبباً لتفسير هذه الظاهرة، فأنصار هذه النظرية ينظرون للإجرام والجناح عموماً على أنه نتاج حالة " التحرر النسبي " من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف².

2- المدرسة السلوكية الاجتماعية:

يركز المنتمون إلى هذه المدرسة على بعض أنواع السلوك المتأثرة بمكونات الواقع الاجتماعي في تشكيلها و استمرارها في تفسير الظاهرة الإجرامية، وفيما يلي عرض لأهم نظريات هذه المدرسة.

1-2- نظرية التقليد:

من أنصار هذه المدرسة جابريالتارد و الذي ركز على متغير المحاكاة الاجتماعية أو التقليد، وتنطلق هذه النظرية من أساس مفاده: أن الإنسان حينما يسلك مسلك إنما هو مقلد لمثل احتذ به في سلوكه هذا، أي يسعى الفرد لتقليد غيره ممن يتفاعل معهم، والجريمة سلوك اجتماعي مثلها مثل غيرها من مسالك اجتماعية (لغة، عادات، قيم، ممارسات دينية)، والفرق بينها كامن في درجة القبول الاجتماعي لها والذي يتحدد بمقدار الضرر الاجتماعي اللاحق بالجماعة أثر هذا السلوك أو ذلك، فكلما انخفض هذا الأثر السالب زاد قبول السلوك حتى إذا ارتفعت إيجابياته صارت الجماعة تحث عليه وقد تشجع ما إن خالفه الفرد عقب³.

فالمجرم في هذه النظرية مثله مثل غيره من الأفراد في عامة الخصائص العامة كسمات أبناء جنسه أو عرقه أو ما في حكمه، كذلك ترى هذه النظرية أن الإنسان لا يسلك أي مسلك اعتباطاً، وإنما بموجهات عدة من أهمها اتخاذ مثل يحتذ به، أي أن الفرد يسعى إلى تقليد المثل في تفاعله الاجتماعي مع الآخرين. ويرى تارد أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية صارت بالمجتمع⁴.

2-2- نظرية الاختلاط التفاضلي:

يحاول سذرلاند وهو من المتأثرين بأفكار "المدرسة الواطسنية" التي شاعت أفكاره في الولايات الأمريكية عام 1920، إيضاح قصور الركون للتقليد وحده في تفسير ظاهرة الجريمة باعتماده على متغير التعلم بمفهومه العام، أي المقصود منه وغير المقصود، فالإجرام في اعتقاده يتعلمه الفرد من احتكاكه بالخبرة الإجرامية بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا ويذكر أن عملية التعلم تتأثر بالعديد من العوامل من بينها: استمرار التأثير بمعنى استمرارية الاختلاط التفاضلي أو النسبي بالجماعات

¹عبد الله أحمد عبد الله المصري، مرجع سابق ذكره.

²شتا السيد علي، علم الاجتماع الجنائي، د.ب.ن: مؤسسة شباب الجامعة، 1993، ص 92.

³عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول: أصول الإجرام، د.ب.ن: مطبوعات جامعة الكويت، 1973، ص 241.

⁴المرجع نفسه، ص 245.

الجائحة، فكلما استر وزاد في درجته اثر ذلك على تكون الاتجاهات السالبة الأمر يزيد من انحراف الأفراد وإجرامهم. كذلك أسبقية التأثير ويقصد منها أي النماذج أثرت في الشخص أولاً، ذات التأثير الاجتماعي المحكم أو مختلة التنظيم؟ وفي أي المراحل العمرية تأثر الفرد بثقافة هذه الجماعة؟ فهو يعتقد أنه كلما تأثر الفرد في عمر مبكر بالجماعات المنظمة، زادت احتمالية التزامه بالقوانين والقواعد الأخلاقية بالمجتمع نتيجة تكون الاتجاهات الإيجابية لدى هذا الفرد¹.

3- المدرسة الثقافية الاجتماعية:

على غرار الفريق الأول من الاجتماعيين الذين حملوا البنى الاجتماعية المسؤولة الكاملة عن ارتكاب الأفراد جريمة ما، نجد فريق آخر قام بالبحث عن تفاسير منطقية وميدانية لظاهرة الجريمة من خلال تحليل الثقافات العامة أو الفرعية، وفيما يلي عرض موجز لهذه الإسهامات.

3-1- نظرية صراع الثقافات:

إن أنصار هذه النظرية ومنهم "يورسيتين سلين" يرجعون الإجرام إلى حالات التصارع الثقافي، هذه الحالة من الصراع تخلق درجة من الارتباك في المجتمع. وهذه الأخيرة تنعكس على سلوك الأفراد مما يجعلهم يبيحون لأنفسهم القيام ببعض الأنماط السلوكية على الرغم من أنها لا تزال في الثقافة بحكم السلوكيات الجانحة وغير المقبولة اجتماعياً، ومثل هذه الحالة ترجع في الغالب إلى إصابة أبناء المجتمع إلى ما يعرف بالأنومي أي عدم وضوح السبل الثقافية أمام الأفراد، في مقابل أن الأهداف التي يرمي إليها الأفراد (الطموحات) ذات إجبار ثقافي واضح، الأمر الذي يجعلهم يبيحون لأنفسهم ابتكار أساليب سلوكية يحققون بواسطتها طموحاتهم ولا يهتمون في الغالب بمدى شرعية هذه السبل الثقافية².

3-2- نظرية الوصمة الاجتماعية (الوصمة الانحرافية):

تقوم هذه النظرية على أساس إيضاح قضيتين هما: انه قد تتكون هوة بين حكم بعض الأفراد على سلوكيات معينة وحكم الجماعة التي ينتمون إليها، ففي الوقت الذي يبيح الأفراد لأنفسهم إبداء تلك السلوكيات نجد الجماعة تجرمها وتحكم على فاعلها بكونه خارجاً عن قواعد الإجماع بالمجتمع، وهذه هي الوصمة الاجتماعية. أما القضية الثانية والجوهرية في هذه النظرية فتتمثل في الأبعاد العكسية أو السلبية لقوة الضبط الاجتماعي على الأفراد والتي قد تدفعهم للإجرام بعد فقدهم ما كانوا يسعون إلى بلوغه وهو الصيت الحسن وشهادة الأخلاق الاجتماعية، وهذا هو الجديد الذي تطرحه النظرية.

وتجدر الإشارة إلى أن لمبرت قدم نظريتين ليبين من خلالها أنه وكما يؤدي ضعف الضبط الاجتماعي في المجتمع إلى انتشار الجريمة وتفاحل معدلاتها بذلك المجتمع، يؤدي الضبط المفرط فيه إلى اتجاه البعض نحو ارتكاب سلوك إجرامي³.

¹ فوزية عبد الستار، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² عبد الله أحمد عبد الله المصري، مرجع سابق ذكره.

³ عبد الله غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول: "الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي" (نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1994، ص 103.

3-3- نظرية الثقافة الفرعية:

لم ترض هذه التفسيرات العلامة "كوهن" فقد ذهب عام 1955 في تفسير ظاهرة الانحراف عند الأحداث، مذهبا تميز بالتركيز على الكيفية التي تتم بها عملية تكون الثقافات الفرعية للجناحين من منطلق أن كل فئة جانحة تشترك في مبادئ وقيم واتجاهات تؤلف ثقافة خاصة بهم، يستمدون منها الشعور بالانتماء وتبريرات للسلوك الانحرافي¹.

ويستمر التصارع وتزيد الثقافة الفرعية في حث الأفراد على العمل خارج المعايير التي تؤكد الثقافة العامة وفي الوقت نفسه تحفزهم نحو العمل بالمعايير المطورة. وهكذا، تستمر الثقافة الفرعية في محاولة تأكيد نفسها في داخل الثقافة العامة بالمجتمع في حالة من التصارع والتجاذب.

4- المدرسة الدينية:

لقد ذهب البعض إلى افتراض وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني والجريمة، وبالرغم من أن الإشكاليات المنهجية التي قد تعيق قياس هذا المتغير بالشاكلة التي هو عليها في الواقع، إلا أن بحاث منهم دوركايم أكدوا وجود علاقة بين الدين وبين ارتكاب الأفراد بعض السلوكيات الإجرامية مثل الانتحار والشروع فيه².

ومن جهة ثانية، يورد عبد الله غانم طرحا دينيا إسلاميا لتفسير الجريمة أساسه: أن الجريمة سلوك حدد له في الدين الإسلامي عقابا ماديا دنيويا تعزيفا كان أو حدودا، وإنما تفسر من خلال " غياب الوازع الديني " فهذا المتغير في اعتقاده هو المفسر الحقيقي لهذه الظاهرة وارتفاع معدلاتها بالمجتمع، لأن الإنسان ليس مجبرا وبخاصة على ارتكاب الجريمة³.

ثانيا: النظريات الاجتماعية لدراسة الضبط الاجتماعي:

يزخر التراث السوسيولوجي باهتمام العديد من العلماء الذين تناولوا موضوع الضبط الاجتماعي بالدراسة والتحليل، وكذا مختلف الاتجاهات القديمة منها والحديثة، حيث ظهرت نظريات عديدة في هذا الشأن منها:

1-2- نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس Ross):

تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد روس أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي. حيث تشكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي. بمعنى آخر أنه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية على أفرادها، وهنا تضطر تلك المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين كافة أفرادها. وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمتها، وتباينت جماعاته، أي أن هناك أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله⁴ وهي:

-زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.

-ضعف الغرائز الطبيعية، وظهور الأنانية الفردية.

¹عبد الله عامر الهماي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط2، د.ب.ن: منشورات جامعة قار يونس، 1994، ص89.

²عبد الله أحمد عبد الله المصري، مرجع سبق ذكره.

³عبد الله غانم، مرجع سبق ذكره، ص 111.

⁴محمد جابر سامية، القانون والضوابط الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984، ص67.

-ظهور جماعات متباينة في المجتمع الواحد.

2-2-نظرية الضوابط التلقائية (سمنر)Sumner:

إن الفكرة الأساسية لنظرية سمنر تنصب على العادات الشعبية التي تعتبر من وجهة نظره الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي التي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، لكونها تعبر عن عادات المجتمع و أعرافه، وطالما أن تلك الصفة محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الرؤساء في الضبط الاجتماعي، فالأعراف عند سمنر لها أهمية بالغة، حيث تحكم النظم القوانين، وهو يرى أنه لا يوجد حد فاصل بين الأعراف والقوانين، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات القانونية التي قد يلجأ إليها الرؤساء في بعض الأحيان، لكونها أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية¹.

2-3-نظرية الضبط الذاتي (كولي Cooley):

ينظر كولي للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ، يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو " تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت، وبناء عليه فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي، والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة².

2-4-النظرية البنائية الوظيفية (لانديز LANDIS):

يركز لانديز على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي، ويصور لانديز النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري، يمثل أحد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزاعات الفردية، بينما يمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وبينهما توجد منطقة تسامح واسعة³.

2-5-النظرية الثقافية التكاملية (جيروفيتش Gurvitch):

يرى جيروفيتش أن الضبط الاجتماعي إما أن يكون ضبطاً منظماً أي تقوم به مؤسسة رسمية، أو ضبطاً عن طريق مؤسسات اجتماعية غير رسمية كالأسرة والمسجد يتمثل في الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد، أو ضبطاً تلقائياً من خلال القيم والأفكار والمثل التي يكتسبها الفرد من خلال اختلاطه بجماعات الرفاق أو الأقارب، أو ضبطاً أكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة التي يكتسبها الفرد من الزملاء في العمل...⁴.

2-6-نظرية الفعل الاجتماعي (بارسونز Parsons):

وترتكز هذه النظرية على وجهة نظر بارسونز في الفعل الاجتماعي، حيث يرى " أن الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون محكوماً بعدة عوامل منها أفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعايير وقيمه وعاداته ومعتقداته، ويمتد تأثيرها كذلك على الأفعال الذين

¹الرشيد نايف فرحان بن خزيم ، مرجع سابق ذكره، ص31.

²عبد الله الرشيدان ، مرجع سابق ذكره ، ص 82.

³بن عبد العزيز السالم خالد عبد الرحمن، الضبط الاجتماعي و التماسك الأسري، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية،2000،ص 69.

⁴المرجع نفسه، ص 58.

يشتركون معه في الفعل، وتسهم هذه النظرية في توضيح الكثير من القضايا الاجتماعية، بالنظر إلى ما تحتويه من قدرات تحليلية تمكن من أجل معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية وقضايا علم الاجتماع، فالفعل الاجتماعي بالنسبة إلى بارسونز الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية، وأشكال التفاعل الاجتماعي بين الناس، فما من صلة تقوم بين الأفراد والجماعات، إلا وهي مبنية على الفعل الاجتماعي، وما أوجه التفاعل الاجتماعي إلا أشكال للفعل التي تتباين في اتجاهاتها وأنواعها ومساراتها، ولهذا يعد الفعل عنده الوحدة التي يستطيع من خلالها رصد الظواهر الاجتماعية وتفسير المشكلات التي يعاني منها الأفراد، وتعاني منها المؤسسات على اختلاف مستويات تطورها¹.

2-7-نظرية النسق الاجتماعي (هومانز Homans):

ترى هذه النظرية أن النسق الاجتماعي يتألف من القوى، كما تسوده في بعض الفترات حالة من التوازن والاستقرار، وتسوده في فترات أخرى حالة من عدم التوازن، وتحدد هذه النظرية قضية الضبط الاجتماعي بطريقتين: الطريقة الأولى باعتبارها نوعاً من الامتثال للمعايير، والثانية باعتبارها أحد الأمور التي نظم السلوك، وإن علاقة الاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع هي التي توجد الضوابط الاجتماعية، فالأفراد يمثلون للمعايير مما يسهل تبادل العلاقات الاجتماعية²، ويرى هومانز أن الانحرافات البسيطة ضرورية لإحداث التوازن، فبوجود الانحرافات عن المعايير تقوم الضوابط الاجتماعية بتأدية دورها، فيتولد احترام هذه المعايير، كما يكون لدى الأجهزة المعنية بالضبط الجاهزية الكاملة لمواجهة أي انحراف قد يحدث³.

2-8-نظرية التنظيم (هولنج شيد Hollingshead):

يرى هولنج شيد أن التنظيم نسق يتكون من مجموعة من المعايير والقواعد والقيم والأحكام التي توجد في ثقافة معينة والتي تزود أعضاء المجتمع بالاتجاهات المشتركة والسلوك المتشابه، وبالتالي ينضبط السلوك عن طريق هذه القواعد والتنظيمات والضوابط التي يمارسها المجتمع⁴.

2-9-نظرية التماسك الآلي والعضوي (مانهيم Mannheim):

تنطلق هذه النظرية من طبيعة الضوابط الاجتماعية التي تسود كلا من المجتمعات التي يركز التنظيم الاجتماعي فيها على التماسك الآلي، وهي الجماعات البدائية، وبين المجتمعات التي يركز فيها التنظيم الاجتماعي على التضامن العضوي على ما ذهب إليه دوركايم. ولذا فإن تقسيم العمل أوجد مؤسسات وهيئات مختلفة تعنى بالناحية الاقتصادية والسياسية والتربوية والإدارية، وهذه المؤسسات لا تسعى إلى تحقيق أهدافها فقط، بل تسعى لتحقيق أهداف أخرى، فالتربية لا تسعى إلى تلقين المعرفة فقط، بل يتعدى ذلك على أنها تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة باعتبار أنها وسيلة ضابطة تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد قواعد معاملاتهم بعضهم مع البعض الآخر⁵.

ويقسم مانهيم أساليب الضبط الاجتماعي وهي على النحو التالي:

¹جون ركنس، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، تر: محمد الجوهري وآخرون، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003، ص 113.
²محمد جابر سامية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 145-146.
³سلامة محمد محمد، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 15.
⁴ابن عبد العزيز السالم خالد عبد الرحمن، الضبط الاجتماعي و التماسك الأسري، مرجع سابق ذكره، ص 74.
⁵مصطفى الخشاب، مرجع سابق ذكره، ص-ص 57-59.

أ- أساليب مباشرة: وهي تعتمد على التأثير الشخصي للأفراد كالوالدين، ورجال الدين، والقائد، فهم يستخدمون وسائل ضابطة للتأثير في السلوك، وتلك الأساليب يستخدمها في الغالب الرؤساء في الضبط الاجتماعي.

ب- أساليب غير مباشرة: وهي تأتي على صور مختلفة كالضبط في الجماعات التي لا يسودها التنظيم، كالحشود والجماعات التي تكون حدودها معروفة كالأُسرة والعشيرة، والضوابط التي تنشأ وفقاً للمواقف الحادة، وتلك التي تنشأ وفقاً لميكانزمات الحياة الاجتماعية كالمنافسة وتقسيم العمل والحراك الاجتماعي وتوزيع السلطة¹.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة من خلال محاورها موضوع الجريمة والضبط الاجتماعي: مقارنة مفاهيمية نظرية، كونه موضوع يحظى بالأهمية العلمية والعملية، خاصة لما تشهده دول العالم بما في ذلك المنطقة العربية، ومن خلال ما سبق يتضح أن الضبط الاجتماعي في معناه العام عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات-المقصودة وغير المقصودة- التي يتخذها المجتمع بكافة مؤسساته لمراقبة سلوك أفرادها بهدف التأكد من أنهم يتصرفون وفقاً للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم.

وخلاصة القول أن جميع النظريات السابقة تتمحور حول أهمية القواعد والقيم والأحكام والمعايير في عمليات الضبط الاجتماعي، وهذه أساسيات تقوم عليها الديانات السماوية على العموم والإسلام بوجه خاص مما يعني ضرورة توظيف تلك النظريات وتفعيلها في كافة مراكز المجتمع ومؤسساته بصفة عامة. وهذا دون شك يتوقف على دور القائمين عليها، حتى يتحقق الضبط الاجتماعي في أسى معانيه، ومن ثم تقدم للمجتمع الرقي بالمستوى الأخلاقي والقيمي لأفراده.

قائمة المراجع:

1/الكتب:

1. إبراهيم أكر منشآت ، علم الاجتماعي الجنائي، بغداد : الدار الجامعية، د.ت.ن.
2. إبراهيم مذكور ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2004.
3. أحمد الورثان عدنان ، مفهوم الضبط الاجتماعي، الرياض: د.د.ن، 2008.
4. أحمد سمير نعيم ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، د.ب.ن، دار التأليف، 1996.
5. أسامة عبد الله قايد، الجريمة أحكامها العامة في الأنظمة الحديثة والفقهاء الإسلامي، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995.
6. بيث هس وآخرون، علم الاجتماع، تر: محمد مصطفى الشعبي، الرياض: دار المريخ، 1989.
7. بن معجب الحامد محمد ، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، 1994.
8. بن عبد العزيز السالم خالد عبد الرحمن، الضبط الاجتماعي و التماسك الأسري، الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 2000.

¹الرشيدى نايف فرحان بن خزيم ، فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي، مرجع سابق ذكره، ص- ص 36-37.

9. جون ركس ، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، تر: محمد الجوهري وآخرون، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.
10. دوزيسزابو وآخرون: المراهقون والمجتمع، تر: الطاهر عيسى والأزهر بوغنبوز، الجزائر: د.د.ن، 1994.
11. ماكيفر، المجتمع، تر: علي أحمد عيسى، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1961.
12. مان ميشل ، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر: عادل الهواري وآخرون، د.ب.ن: مكتبة الفلاح، 1994.
13. محمد جابر سامية ، القانون والضوابط الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984.
14. مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحراقي لتلميذ المدرسة الثانوية، الجزائر: شركة دار الأمة، 2003.
15. مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه، ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.
16. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، بيروت: مؤسسة نوفل، ط2، 1987.
17. مصلح الصالح ، الضبط الاجتماعي، ط1، القاهرة: الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
18. معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، الأردن: دار الشروق، 2004.
19. سلامة محمد محمد ، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
20. سليمان سليمان عبد المنعم ، أصول علم الإجرام القانوني، الإسكندرية: الجامعة الجديدة، 1994.
21. سيجموند فرويد، الموجز في التحليل النفسي، تر: سامي محمود علي عبد السلام القفاش، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1970.
22. عبد الرحيم صدقي، مبادئ الكريمينولوجي، مصر: دار المعارف، 1985.
23. عبد الله الرشدان ، علم اجتماع التربية، ط1، عمان: دار الشروق، 1999.
24. عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط2، د.ب.ن: منشورات جامعة قار يونس، 1994.
25. عبد الله غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول: "الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي" (نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1994.
26. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع ، ط1، الأردن : دار المشرق الثقافي، 2006.
27. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول: أصول الإجرام، د.ب.ن: مطبوعات جامعة الكويت، 1973.
28. عطية جبارة جبارة ، المشكلات الاجتماعية والتربوية: تشخيص-علاج-وقاية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992.
29. علي سليم سلوى ، الإسلام والضبط الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1985.
30. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون دراسة مقارنة، لبنان: المؤسسة الجامعية، 1984.
31. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، ليبيا: المكتبة الجامعية، 1998.

32. شتا السيد علي ، علم الاجتماع الجنائي، د.ب.ن: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

33. خالد فرج الجابري ، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، الرياض: بيت الحكمة، 1997.

* الجريمة ذات البياقة البيضاء هو إجرام أوساط رجال الأعمال، وينتج عنه الإمعان في الفردية الذي يعده عاملا حاسما في زيادة حجم هذا النوع.

2/الدوريات:

34. نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمقرافيا، جامعة قسنطينة، 2008.

35. عماد بن تروش، "العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، 2011.

3/ الرسائل الجامعية:

36. الرشيد نايف فرحان بن خزيم ، فاعلية دور رؤساء مراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

4/ المواقع الالكترونية:

37. عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، "في اجتماعيات الجريمة و الانحراف قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف". على الموقع الالكتروني: www.minshawi.com

مضامين الدراما التلفزيونية وتأثيراتها على الشباب (دراسة في الأبعاد الثقافية)

الباحثة خديجي مختارية/جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

ملخص:

تهدف من خلال هذا المقال لتحليل العلاقة بين المضامين الدرامية التلفزيونية والتغير الثقافي الذي يمس قيم وسلوكيات الشباب ، وذلك من خلال رسم العلاقة بكل أبعادها الثقافية ، بداية بتأثيرات الصور النمطية في تشكيل التمثلات الاجتماعية والتصورية للشباب و التأثيرات النفسية والعاطفية وصولا إلى التأثير في الجانب السلوكي والثقافي من خلال المضامين ذات المحتوى الجنسي وتلك المجسدة للنزعة الاستهلاكية لدى الشباب وفق اطار يسلم بدور الدراما التلفزيونية في انتاج الشيء ونقيضه .

وبهذا سعى هذا المقال في تحليله للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالدراما التلفزيونية ؟

- كيف يمكننا أن نلمس (الشيء ونقيضه) في مضامين الدراما التلفزيونية؟

- ما مجالات تأثير مضامين الدراما التلفزيونية على الشباب؟

الكلمات المفتاحية: الدراما التلفزيونية ، الشباب ، تأثير ، الصور النمطية ، المضمون العاطفي ، المضمون الجنسي ، العادات الاستهلاكية ، الزمن الاجتماعي ، الزمن الاعلامي.

مقدمة:

لقد شهد العالم في القرن الأخير نقلة نوعية في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية لدرجة تعددت فيها التعبيرات الدالة عن هذه النقطة بين (الثورة/الصدمة/النهاية...) ، وكلها مصطلحات تتفق (مفاهيميا ودلاليا) حتى وإن اختلفت (لفظيا) وذلك بالتعبير عن مدى التطور الحاصل في المجال التكنولوجي ، وبخاصة "البث الفضائي المباشر". إذ شهد العالم البث الفضائي المباشر ، وازدادت وتيرة البث بتعدد القنوات الفضائية وتنوع مضامينها ومصادرها وكذا أهدافها. وكان من بين هذه البرامج التي لاقت الاستحسان والاهتمام من طرف الجماهير الغفيرة ومن كلا الجنسين (البرامج الدرامية) والتي تتنوع بين المحلية والأجنبية ، بين الواقعية والخيالية بين الهزلية والجدية ، بين السياسية والعاطفية...، فمكتسبات الثقافة التلفزيونية لم تعد تعني شيئا واحدا ولم تعد تنتج نموذجا واحدا وإنما تنتج الشيء ونقيضه وتحفز الشيء ونقيضه...¹

¹. الغدامي عبد الله ، الثقافة التلفزيونية سقوط النخبة وبروز الشعبي، الدار البيضاء المغرب ،المركز الثقافي العربي ،2004، ص. 200.

- فما المقصود بالدراما التلفزيونية؟

- كيف يمكننا أن نلمس (الشيء ونقيضه) في مضامين الدراما التلفزيونية؟

- ما مجالات تأثير مضامين الدراما التلفزيونية على الشباب؟

1. تعريف الدراما¹ التلفزيونية.

يمكن النظر إلى "كلمة" دراما" على أساس أنها عمل أو حركة أو حدث ، فهي محاكاة لأنّ المحاكاة تشتمل على العمل والحركة والحدث...².

إذ "عرّف" باتريك هانكس" الدراما بعدة تعريفات كلها تنصب تحت معاني متقاربة ومتشابهة مثل: موقف مثير ، تهيبج وإثارة ، تهويل متزايد ، قصة معروضة في سياق ، عرض وتمثيل الأحداث ، مشهد حركي ، عرض مسرحي ، جزئية في التمثيل المسرحي ، فن الممثل ، فن التأثير ، فن صياغة المسرحية ، خبرة واقتدار مسرحي التمثيل بشكل عام ، عمل الممثلين ، موقف متأزم ، انفعال وإثارة الجمهور ، إثارة حادة ، إفراط في إظهار الموقف حدث تصويري خيالي ، عرض مأساوي ، تصاعد الأحداث³

وكلها مفاهيم تحمل ضمناً الحركة والقدرة على التعبير والفعل ، لهذا نجد أنّ أغلب التعاريف المقدمة للدراما تركز على "الكلمة اليونانية" الفعل" والذي يقصد به أي عمل أو حركة أو حدث لمحاكاة السلوك البشري وعرضه ، وبالتالي فهي فعل إنساني ينتهج المحاكاة ويقتبس مادته من الحياة الواقعية ويعيد تمثيل الواقع من خلال تصوير الماضي بصيغة الحاضر وبأسلوب خاص ذو طبيعة فنية متكاملة قابلة للتصديق ، مبنية على فكرة الصراع فالفعل الانساني لا يصبح درامياً إلا إذا لازمه صراع ذو مبررات ينتهي بنتائج منطقية ومقبولة (هذا ما أشار إليه فلاح كاظم المحنة)⁴.

-إذن- باختصار يمكننا النظر إلى " الدراما " عموماً كما نظر إليها " فيصل إبراهيم المقدادي" باعتبارها " فنا من الأفعال الانسانية القائم على الصورة والقدرة التعبيرية أو محاولة الفنان تصوير الواقع أو الحقيقة باستعمال الرموز كهدف للترفيه عن النفس ليستريح القلب والعقل"⁵ ، ويمكننا تقسيم الدراما إلى عدة أنواع حسب " الحبكة"⁶ ومدة عرض الدراما إلى:

¹ ترتبط البداية الحقيقية للدراما عند بعض المختصين بالفكر الديني للإنسان وبالطقوس التي يؤديها لممارسة شعائره ، ويعتبرون أنّ عنصر الصراع الدرامي يستمد جذوره من الفكر الديني للإنسان البدائي الذي عرف عنصر " الحدوث" عن طريق ميله الفطري للمحاكاة ، ويؤكدون أنّ إدراكه للصراع أو إحساسه به مرتبط بإدراكه للقوى الغيبية التي تحكم الحياة من حوله ، ويرجع إلى المصريين والسوريين القدماء .../ لمزيد من المعلومات حول الدراما تاريخياً ، أنظر ³ عيسى ميلود جمال ، الدراما التلفزيونية (المضامين التربوية والمتطلبات الاعلامية) ، ليبيا ، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء ، 2007 ، ص.72.

³ النادي عادل محمد ،مدخل إلى فن كتابة الدراما، تونس ، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، 1987 ، ص. 09.

⁴ جمال عيسى ميلود ، المرجع السابق، ص.76.

⁵ المرجع نفسه ، ص.76.

⁶ الحبكة : هي سلسلة من المعطيات " الحوادث" يربطها إطار فني في تماسك منطقي ضمن خط درامي من البداية حتى نهاية العمل الدرامي كما تعرّف بأنها تتابع الأحداث زمنياً ، وطبقاً لقانون العلة إلى نتائجها المحتومة وتساهم في شد المشاهد ، إذ تخلق في وجدانه شعوراً بأنّ الأحداث تتبع في طبيعتها ما سبقها وتؤدي إلى ما يليها على أساس من التسلسل المنطقي./ لمزيد من المعلومات أنظر: جمال عيسى ميلود ، المرجع نفسه، ص.87.

أ. الأفلام:

الفيلم هو "قصة قد تكون تاريخية أو اجتماعية أو بوليسية أو عاطفية ، تدور حول فكرة واضحة يستخدم فيه الأسلوب الدرامي ، وقد يكون قصيرا يستغرق ساعة أو طويلا يستغرق ثلاث ساعات، وهذا حسب موضوع الفيلم ، وغالبا ما تنتج الأفلام بهدف العرض في قاعات السينما لتستوعب الجمهور الواسع"¹، إذ تكون " حبكة التمثيلية التلفزيونية سواء كانت تمثيلية² قصيرة أو تمثيلية سهرة ، مثل حبكة المسرحية تماما ولكن الاختلاف في طريقة المعالجة ، نسبة إلى اختلاف امكانيات التليفزيون عن المسرح وفي هذا النوع من الدراما التلفزيونية يتصاعد الحدث إلى أن يصل للذروة الرئيسية كما هو الحال في المسرحية تقريبا"³.

ب. المسلسل:

يعتبر المسلسل " مجموعة من حلقات تمثيلية متتابعة يستغرق عرضها حسب عدد معين من الحلقات وتنتهي كل حلقة بسؤال مجهول ، وتؤدي كل منها إلى الأخرى في تسلسل ومنطقية أي أنّ كل حلقة تنتهي بموقف درامي مثير ومشوّق، وكثير من الحلقات تنتهي بأزمات أو ما يعرف بالذرى الصغرى لتحقيق قدر كبير من التأثير"⁴

أما حبكة المسلسل تعتمد على عقدتين ، عقدة كبرى يتم حلها في نهاية المسلسل وعقد فرعية أخرى بعدد حلقات المسلسل ، بحيث تشتمل كل حلقة على عقدة فرعية هذه العقدة الفرعية تدور في إطار العقدة الرئيسية ويتم تطور الشخصيات والصراع منذ الحلقة الأولى حتى نهاية الحلقة الأخيرة"⁵.

ت. السلسلة:

يرى " خلوصي" أنّ السلسلة " هي مجموعة من الحلقات الدرامية كل منها قائم بذاته تنفصل بأحداثها عن غيرها من الحلقات وإن كان يجمعها جو عام واحد"⁶. إذ في السلسلة كل حلقة تنتهي بنهاية أزمتهما أو بحل عقدهتها هي وحدها ، أو بمعنى أدق كل حلقة من حلقات السلسلة بمثابة تمثيلية مستقلة ، أي لها بداية ووسط ونهاية ، حيث إنّ الحلقة الواحدة من السلسلة تعتبر عملا دراميا كاملا، لأنّ كل حلقة تبدأ ببداية جديدة ليس لها علاقة بنهاية الحلقة التي سبقتها"⁷. وهذا هو الفرق الجوهرى بين "المسلسل" و"السلسلة" والذي يتم الخلط بينهما في كثير من الحالات خاصة لدى غير المتخصصين .

فإذا كان الفرق الأساسي بين " الفيلم" و" المسلسل" يكمن أساسا في مدة العرض فإنّ الفرق بين "السلسلة" و"المسلسل" يكمن في الحبكة التمثيلية ذاتها ، إذ يشترط في "المسلسل" الديمومة إلى آخر حلقة مع التسلسل في الأحداث بحيث تكمل الحلقة السابقة لاحقتها ، أما "السلسلة" فيمكن القول عنها أنّ كل حلقة منها تعتبر عملا قائما بذاته يبدأ بعقدة وينتهي بحلها ، بحيث لا تلتقي ولا ترتبط عقدة الحلقة السابقة بعقدة الحلقة التي تليها بأي حال من الأحوال ، لأنها ببساطة لا تحمل نفس الأحداث

⁴ طهبوش نسيم، القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب الجزائر ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، 2011، ص.68.

² التمثيلية : هي مجموعة من المشاهد المتسلسلة وفق سياق معين ، تجسد حدثا رئيسيا يدور حول محور واحد قد تسير على هامشه بضعة أحداث ثانوية ، وتقدم القصة فيها من خلال شخصيات شبيهة بالحياة الواقعية / لمزيد من التفاصيل أنظر: جمال عيسى ميلود ، المرجع نفسه، ص. 91.

³ .النادي عادل محمد ، المرجع السابق، ص.238.

⁴ عيسى ميلود جمال ،مرجع سبق ذكره، ص .65.

⁵ .النادي عادل محمد، مرجع سبق ذكره ، ص. 238.

⁶ . جمال عيسى ميلود ، المرجع نفسه ، ص.91.

⁷ .النادي عادل محمد ، المرجع نفسه، ص.238.

ولا نفس العمل ولا نفس المضمون ، بل السلسلة تقوم أساسا على شرط الاستقلالية ورفض التتابع والاستمرارية مع الاحتفاظ بنفس الاطار العام من وجود السلسلة إجمالاً.

لكن ما يجدر الإشارة إليه هو أنه بالرغم من الاختلاف بين "الفيلم" ، "المسلسل" و"السلسلة" باعتبارهم ينتمون للبرامج الدرامية ، إلا أنهم يشتركون في نقطة جوهرية واحدة ألا وهي "الصورة" ، فكل واحد من هذه الأعمال يعتبر "صورة" أو بمعنى آخر يعتبر شكلاً من أشكال "ثقافة الصورة" ، لكن ما يميز هذه الصورة هو عنصر "الحركة" الأمر الذي يدفعنا لتبني سؤال "الغذامي" (...) هل الصورة عاقلة بذاتها وهل لها قدرة على التخطيط والتفكير...¹ ، أكيد سيكون الجواب بالنفي لأن الصورة وجدت بفعل فاعل ووفق توفر واشتراط العديد من المتطلبات .

2. خصائص العالم الدرامي التلفزيوني:

1.2. الشخصيات الدرامية.

" إن الشخصيات الدرامية التلفزيونية مختلفة عن شخصيات الحياة الواقعية ، وهذا ليس معناه أنه لا توجد أنماط من الناس في الحياة الواقعية تشبه تقريبا كل شخصية درامية في التلفزيون ولكن إجمالاً يكون عالم الدراما التلفزيونية مختلفاً عن العالم الحقيقي ، وهذه الاختلافات يمكن رؤيتها بوضوح بطريقتين²:

أ. عندما ننظر للأنماط الاجمالية للشخصيات التلفزيونية فإننا نرى توزيعاً ديموغرافياً³ لهذه الشخصيات مختلفاً بشدة عن التوزيع الديموغرافي للأفراد في العالم الحقيقي.

ب. إننا نرى أن هذه الشخصيات الدرامية يتم تقديمها في الغالب في صور نمطية وذلك كما يلي⁴:

- النوع: ثبت أن الرجال يفوقون الاناث عدداً في عالم الدراما التلفزيونية.
- السن: فإن كل من الأطفال الصغار وكبار السن يتم التقليل من تقديمهم في الدراما التلفزيونية ، وغالبية الشخصيات الدرامية تكون في المرحلة العمرية من 20 إلى 50 سنة.
- الحالة الاجتماعية: يتم تمييز الاناث طبقاً لحالتهن الاجتماعية ، أي أن الحالة الاجتماعية لهن تكون واضحة ومعروفة ومؤثرة عليهن على عكس الذكور، كما أن معدلات الطلاق تكون مرتفعة أكثر في الدراما التلفزيونية مقارنة بالواقع.
- المستوى الاجتماعي الاقتصادي: إن تقريباً نصف الشخصيات في الدراما التلفزيونية يكونون من الأثرياء أو ذوي الثراء الفاحش.
- المهنة: إن المهنة ذات الوضع الاجتماعي المرتفع يتم المبالغة في تقديمها في عالم الدراما التلفزيونية وفي المقابل يتم التقليل من شأن مهنة الطبقة العاملة (...) وإجمالاً فإن الشخصيات في المسلسلات الدرامية تنتمي في الغالب للطبقات الناجحة اجتماعياً ومهنية.

¹.الغذامي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص.26.

². فوزي علي محمد عبد الله صفا ، أثر الفضائيات على الأسرة العربية ، ورقة مقدمة إلى الملتقى العربي الأول بعنوان: أثر الفضائيات على الأسرة العربية ، بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية للتعقد في فبراير 2007 ، ص. 78.

³. يقصد بها مدى التوازن في تقديم السمات الخاصة بالنوع والسن والحالة الاجتماعية والمهنة والطبقة الاجتماعية لهذه الشخصيات.

⁴. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، المرجع نفسه، ص. 78.

وتقسّم الشخصيات الدرامية حسب الدور الذي تؤديه إلى¹:

- أ. الشخصية الرئيسية: وهي التي تظهر في العمل الدرامي بأكمله ، وتعتبر أحد طرفي الصراع ، وهي التي تساهم في إظهار الهدف الرئيسي للقصة وتدفع بالأحداث إلى قمة الصراع والتصادم.
 - ب. الشخصية الثانوية: وهي التي تساعد على التفاعل بين الأحداث وتعمل على إظهار الشخصية الرئيسية ، وتقوم بدور مهم في التعرف على تفصيلات الصراع.
- 2.2. الموضوعات والمضامين الدرامية.

"لا يمكن القول أنّ الدراما تعد نسخة مماثلة للواقع أو الحياة ، فالمؤلف الدرامي يأخذ جزءاً من هذا الواقع ويقوم بإعادة بنائه مبدعاً شخصيات جديدة تتحدث بأسلوب ولغة درامية معروفة، والصراع يعد الروح التي تسري في العمل الفني منذ بدايته حتى نهايته وهو الذي يجعل الدراما مادة جذابة ومشوقة للمتلقين..."² ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات ، إذ " يوجد عنصران رئيسيان يدفعان بالقصة أو الحكمة الدرامية للاستمرار وهما : الجنس والعنف لأنهما يخدمان هدف أو وظيفة إثارة أفراد الجمهور والحفاظ أو الإبقاء على اهتمامهم بمعرفة نتائج أفعال الشخصيات الدرامية³:

أ. الجنس: يقصد به هنا التعريف الواسع له الذي يشمل الحديث عن الجنس بالإضافة إلى الصور الجنسية بمستوياتها المختلفة ...

ب. العنف: ثبت أنه نادراً ما يتم المعاقبة على أفعال العنف أو ظهور معاناة لضحاياه في الدراما التلفزيونية (...). العنف لا يسيطر فقط على كل المضامين الدرامية التلفزيونية ولكنه أيضاً يتم تبريره وتمجيده". كما أنّ "عالم الدراما التلفزيونية يقلب الهرم الاجتماعي ، وذلك من خلال إظهاره لمعظم الشخصيات على أنها ثرية وقوية وذات نفوذ ، والقليل من الشخصيات فقط هم من ينتمون إلى الطبقات الكادحة ، كما يركز على فكرة أنّ الذكورة أكثر قوة وتوقفاً على الإناث فيما يتعلق بمستوى الدخل والحالة الوظيفية والقدرة على اتخاذ القرارات (...). كما يبالغ هذا العالم في تصوير المستوى المهني المرتفع لمعظم الشخصيات وتصوير المهن مرتفعة المستوى التي تتطلب احترافاً وتخصصاً مثل المهن الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين ورجال الدين..."⁴ ، هذا إضافة لتعزيز معظم البرامج الدرامية التلفزيونية للعديد من القيم كالفردية وحب التملك والأنانية والمصلحة الشخصية في مقابل الجماعية والتعاون والرفق بالآخر ، إذ أثبتت العديد من الدراسات (التي جعلت من تحليل مضمون العديد من الدراما التلفزيونية هدفاً لها) أنّ هذه الأخيرة " ... تركز في الغالب على فكرة أنّ اهتمامات الفرد ومصالحته الشخصية هامة جداً (...). والأمثلة على ذلك كثيرة تتضمن العلاقات خارج إطار الزواج والجريمة وإدارة الأعمال القذرة ورجال الشرطة الذين ينتهكون حقوق الآخرين لتحقيق أهدافهم..."⁵. ولما كانت مكتسبات الثقافة التلفزيونية بما فيها البرامج الدرامية "لم تعد تعني شيئاً واحداً ولم تعد تنتج نموذجاً واحداً ، وإنما تنتج الشيء ونقيضه وتحفز الشيء ونقيضه..."⁶ ، فإنه في المقابل " ما زالت الدراما التلفزيونية تركز على بعض الأفعال والقيم الإيجابية ، حيث تؤكد أيضاً على وجود الأعمال البطولية ، كما تؤكد على

1. السيد عبد العاطي السيد، المجتمع والثقافة والشخصية (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص.84.

2. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، المرجع السابق، ص. 73.

3. المرجع نفسه، ص.79.

4. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، مرجع سبق ذكره، ص. 80-81.

5. المرجع نفسه، ص.81.

3. الغدامي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص. 200.

قيم التواضع والولاء والاخلاص للآخرين والكفاح في مواجهة الصعوبات، أو من أجل فعل الشيء الصحيح ، أو دفاعا عن المبادئ أو الحق والعدالة...¹.

كما تتنوع مضامين البرامج الدرامية وموضوعاتها بين: "الموضوعات العائلية والمشكلات الاجتماعية أدب الأطفال ، الدراما الغنائية أو الأوبريت، دراما المطاردة الدراما التاريخية..."² ، وكل واحدة تختلف سواء من ناحية السياق أو من ناحية المضامين والقيم التي تحملها.

3. أبعاد تأثيرات الدراما التلفزيونية على الشباب:

إنّ الباحث عن طبيعة التأثير الذي يمكن للدراما أن تحدثه في المشاهد سواء على المستوى الفكري أو السلوكي ، يجد نفسه حتما يتساءل عن سبب وسر التأثير الذي تتميز به الدراما دون غيرها من البرامج التلفزيونية ، والذي يجعلها -من ناحية- من أهم البرامج المفضلة من قبل الجماهير ، ومن ناحية أخرى من أهم القوى التأثيرية والإقناعية إذ يجد هذا التساؤل ما يبرره ويجيب عنه في الوقت نفسه فيما أشارت إليه " صفا فوزي محمد عبد الله" في قولها أنّ " أفراد الجمهور يعتبرون المضامين الدرامية والإقناعية مضامين مختلفة أو منفصلة وبالتالي فإنهم يشاهدون المضمون الدرامي بطريقة أقل مقاومة وتتضمن استرخاء وراحة أكبر ، لأنهم يعتبرونه مضمونا لا يحتاج لتركيز انتباههم مما يعني أنّ هذا المضمون الدرامي قد يكون له قدرة أكبر على التأثير ، لأنّ الجمهور لا يكون مستعدا لتقبل أنه يمكنه أن يؤثر عليه"³ ، وهذه النتيجة (الأقرب إلى الموضوعية) تدفعنا إلى طرح سؤال آخر أكثر منطقي وهو:

ما مجالات وحدود تأثير الدراما التلفزيونية على الشباب ؟

1.3. الصور النمطية وتأثيراتها على السلوك لدى الشباب.

أ. واقع الصور النمطية في الدراما التلفزيونية:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أنّ الصور النمطية كمفهوم ، يتجسد في كل أنواع الدراما ، والذي يمكن اعتباره في -أبسط معانيه- اختزال العالم بكل أفراد في صور ذات خصوصيات وسمات معينة ، من هنا يمكننا القول أنّ الصور النمطية هي " صور مبالغ في تبسيطها وضيقتها لجماعات معينة من الناس ، ولا تأخذ في الاعتبار التنوع الحقيقي لأفراد الجماعة ، فهي صور ذهنية ثابتة عن جماعات معينة تطبق بطريقة متكررة على كل أفراد الجماعة ، وتستخدم هذه الصور بطريقة متكررة كميكانيزمات دفاعية لإزالة شعور الأفراد بعدم التوازن أو عدم العدالة أو لتبرير مشاعر الأفراد الهشة الخاصة بقوتهم أو تميزهم عن الآخرين"⁴.

إذ هناك العديد من الصور النمطية المجسدة في الدراما التلفزيونية ، بداية بالمستوى الظاهري الشكلي (اللباس، الشكل، تسريحات الشعر...) ، وصولا إلى تجسيديات قيمية وصور نمطية تعكس بنية ذهنية وثقافية معينة سواء على مستوى التنميط النوعي (ذكور/إناث) أو على مستوى التنميط المهني . هذه الصور التي تعرض بشكل مثير وجذاب تجعل المشاهد يدخل معها في علاقة تفاعلية والتي يمكنها أن تتجسد في سلوكيات التقليد و التقمص والمحاكاة ، حيث وجد الكثير من علماء الاجتماع وعلم

4. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، المرجع نفسه، ص.81.

2. أنظر : السيد عبد العاطي السيد ، المرجع السابق ، ص. 93.

3. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، مرجع سبق ذكره ، ص. 74.

4. المرجع نفسه، ص. ص. 110، 111.

النفس أنّ ظاهرة المحاكاة: "هي ظاهرة نفسية، فالمراهق مثلاً يقلد أغلب حركات وتصرفات أبطال الأفلام وطريقة حديثهم وملابسهم وسلوكهم حيث يصبح هؤلاء الممثلون نموذجاً لهم في حياتهم، حتى ولو اتسمت بالعنف"¹، كما أنّ "التقمص: هو علاقة نفسية انفعالية ترتبط بنمط شخصية ثانية، حيث يقوم الإنسان بتصرفات وحركات تشبه ما لدى الشخص الآخر الذي تقمص شخصيته، والتقمص غير التقليدي لأنه ليس عاطفياً وانفعالياً ولا يتضمن إعجاباً بالآخر"²، إذ يمكن أن يشكل هذا النوع من التأثير تهديداً ثقافياً عندما يكون إطار المحاكاة غريباً أو مناقضاً للإطار الثقافي المحلي.

فظاهرة "المحاكاة لأنماط غير ملائمة لظروف المجتمع تؤدي إلى غياب "المفهوم الثقافي"³ على حد تعبير "بوجلال عبد الله". أما فيما يخص الصور النمطية القائمة على أساس النوع أو التمييز الجنسي يمكن اعتبارها "إجراء أو موقف اعتباطي يحط من شأن الأشخاص ويستثنى، ويقلل من تمثيلهم ويحددهم بأنماط جامدة على أساس جنسهم أو نوعهم. وتتمثل خطورة التمييز الجنسي في كونه قد يتحول إلى قوة معوقة للتغيير والتنمية، بل إنه يعد واحداً من أقوى نقاط مقاومة التغيير الحقيقية التي يصعب التأثير عليها، فهو يشكل موقفاً لمقاومة ثقافة المستقبل والتخطيط لها التي تتسرب إلى عملية التنشئة الاجتماعية"⁴.

ويمكن في ذلك رصد أهم الصور النمطية القائمة على أساس النوع في الدراما التلفزيونية كالتالي⁵:

أ. الذكور:

يتم من خلال الدراما التلفزيونية تقدير الذكور في تنوع أكبر من الأدوار مقارنة بالإناث كما يتم تقديمهم عادة على أنهم أكثر توجهاً نحو مهنتهم وأعمالهم وأكثر اهتماماً بقضايا وموضوعات خاصة بالعمل، وأنهم أكثر طموحاً ومنافسةً وذكاءً وسيطرةً وقوةً وعنف من الإناث، هذا وعلى أنهم منطقيون وعقلانيون ومستقرون عاطفياً ولا يظهرون مشاعرهم (فيما عدا الغضب)، ويحلون مشكلاتهم بطرق ناجحة وعادة بدون مساعدة من أحد.

ب. الإناث (المرأة):

تختلف الصورة بين المرأة المتزوجة وغير المتزوجة إذ تمثل وتصور:

-المرأة غير المتزوجة: غالباً على أنها موضوع للجنس والإثارة الجنسية، ويتم التركيز على جسد المرأة وجاذبيتها وجمالها، " فالدراما تصور الفتاة الفاضلة الطاهرة النقية على أنها تدعو إلى الملل والرتابة ويضيق بها البطل، أما الفتاة اللعوب ذات الماضي العريض فهي جذابة وساحرة، ولا بد للفتاة العصرية أن تتخذ من فتاة التلفزيون أسوة لها بحيث تعدل من شخصيتها وحياتها لكي تتطابق معها قدر الامكان، فالبطلة التلفزيونية قد تسكر وتعربد وتدخن وتتجمل وتتبرج وترتدي أفخر الثياب

1. جاد أحمد محمد، الاعلام الفضائي وآثاره التربوية، الأردن، العلم والایمان للنشر والتوزيع، 2011، ص. 117.

2. الحيدري إبراهيم، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، بيروت، لبنان دار الساقى، 2003، ص. 204.

3. بوجلال عبد الله، آثار التلفزيون على المشاهدين، مجلة العلوم الاجتماعية (مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية)، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 1994، ص. 81.

4. فوزي علي محمد عبد الله صفا، مرجع سبق ذكره، ص. 112.

5. أنظر: المرجع نفسه، ص. 112.

وأفضحها ، حيث أصبح كشف الصدور والظهور على حد تعبير "إبراهيم إمام" من مميزات الفتاة العصرية وأصبح الزواج يقتل الحب والرومانسية ، وفي مقابل ذلك يتم تمرير وتكرار فكرة الخيانة الزوجية"¹ .

كما يجدر الإشارة كذلك إلى أنه "هناك سيطرة للتعريف الضيق بالجمال والصور النموذجية وغير الواقعية للجسد التي تزداد نحافة على مدار الوقت والوجود الطاغي لمثل هذا المدى المحدود جدا من أحجام الأجسام والأشكال الخاصة بالنسبة للإناث في الدراما التلفزيونية..."²

أما المرأة المتزوجة: فإنها عادة ما تصوّر على أنها ربة منزل حكيمة ومربية.

وفي الدراما العربية تشير " طبشوش نسيمه"³ إلى دراسة قام بها الباحث " محمد منير حجاب" بعنوان " المحتوى الثقافي والتربوي للفيلم السينمائي " ، والتي قام من خلالها بتحليل مضمون تسعة عشر فيلم من الأفلام المصرية⁴ التي صدرت عام 1980 ، وكان من نتائجها (صورة المرأة) في هذه الأفلام ، فقد تبين أنّ 60% من المشاهد التي ظهرت فيها المرأة كان يغلب عليها طابع الاغراء والاثارة من خلال مظاهر الحياة الزوجية أو الحب والغرام والهيام إلى مشاهد التلويح بالممارسات الجنسية أو الاعتداء عليها أو تقبيحها أو اغتصابها، وتتساوى في هذه المواقف المرأة المتعلمة و الأمية والعاملة والمكاثرة بالبيت ، كما بيّنت النتائج انجذاب المرأة للجمال في كل هذه الأفلام...، هذا إضافة للعديد من " الدراسات التي تقوم بتحليل مضمون الدراما التلفزيونية ، وجدت نسبة كبيرة من الصور النمطية الخاصة بالنوع في المضمون الدرامية للإناث غالبا ما يصورن بنسبة أقل من الرجال كما يلعبن أدوارا رئيسية بنسب أقل منهم وهي ظاهرة يطلق عليها " الإيادة الرمزية". كما يتم تصوير الإناث على أنهم سلبيات ومعتمدات على الآخرين وخاضعات وضعيفات، وأكثر دفئا وحميمية وأكثر عاطفية وأقل عقلانية مقارنة بالرجال"⁵ ، ويأخذ التركيز البحثي على هذا النوع من الدراسات أهميته من خلال التأثير المحتمل لهذه الصور النمطية خاصة بعد توفر عامل التكرار وقوة الجذب التي تزيد من قوّة التأثير .

ب. تأثيرات الصور النمطية:

إذا انطلقنا مما قاله " إسماعيل محمد حسام الدين " : " السوبر موديل واقعية أكثر من الواقع (...) التسليع الكامل للذات التي غاب عنها المعنى (معنى الوجود)..."⁶ فإننا لا بد وأن نطرح نفس السؤال الذي طرحه : ما انعكاس ذلك على واقع الناس العاديين؟؟ ، والذي سارع للإجابة عنه بقوله أنّ انعكاسه يكمن في " القلق في أقل درجات التأثير ، والأمراض النفسية والعصبية المرتبطة بالشكل والحجم في أعلاها فالعارضات (مثلا) مصدر قلق للنساء العاديات اللواتي يرين أنفسهن غير جذابات ، الأمر الذي يدفعهن إلى إجراء برامج حمية للاقتراب من الشكل المثالي للعارضة ، وهو ما نراه (قول إسماعيل محمد حسام الدين) في بعض الأمراض كالنحافة العصبية والقيء العمدي في أعقاب تناول الطعام ، إلى آخر سلسلة الوسواس والهلاوس المرتبطة بكراهية الدهون الأمر الذي يؤدي إلى رفض الذات ومن ثمّ تكون صورة متواضعة عن شكل المرء ، وهو

1. أنظر : طبشوش نسيمه ، مرجع سبق ذكره، ص.71.

2. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، مرجع سبق ذكره، ص.120.

3. أنظر : طبشوش نسيمه ، المرجع نفسه، ص. 77،78.

4. حيث قام بتحليل مضمون الأفلام التالية: شهد الملكة ، كفر الطماعين ، مقص العم قنديل، النساء، أيام في الحلال ، مغاوري في الكلية ، تل العقارب ، وكان وهما ، الحكم آخر جلسة، الزمار ، الرجل الذي عطس ، رجب الوحش ، بصمات فوق الماء، استغاثة من العالم الآخر ، أولاد الأصول ، الهلغوت ، الأنتي ، كم أنت حزين أيها الحب ، صراع الأيام.

5. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، المرجع نفسه، ص.112.

6. إسماعيل محمد حسام الدين ، الصورة والجسد (دراسات نقدية في الاعلام المعاصر) ، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية 2008 ، ص.185.

ما ينال من ثقة الفتاة أو السيدة بنفسها¹ ، لهذا حتى وإن بدى الأمر في ظاهره بسيط فإن تأثيراته يمكن أن تأخذ منحى أكثر خطورة مما نتصور ، لهذا لا بد أن " يؤخذ في الاعتبار أن هذه الصور المبالغ فيها لها تأثيرات محتملة على عملية التنشئة الاجتماعية من حيث تعلم أدوار معينة أو تعلم العنف من خلال التعرض لهذه الصور النمطية الخاصة بالذكور ، والتي تربطهم بشدة باستخدام العنف والقوة ، حيث ثبت أن هناك ارتباط متكرر بين التعبير المبالغ فيه عن السمات الذكورية والعنف ، ومفهوم المبالغة في تصوير السمات الذكورية الخاصة بالشخصيات الدرامية (Hypermasculinity)^{2 3}

كما لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة جدا وهي العلاقة الوجدانية والعاطفية التي تتشكل بين المشاهد والمادة الدرامية ، مما يزيد من امكانية التأثير بها ، وتتجسد هذه العلاقة الوجدانية في " شعور الفرد بالمشاركة العقلية والعاطفية مع شخصياتها والشعور بالقرب الذهني منها ، مما يسمح للفرد بالتقمص والمشاركة بكل جوارحه في أحداث ومواقف لم يكن من الممكن أن يشارك فيها بعيدا عن الدراما التلفزيونية"⁴

ويتم ذلك حسب " صفا فوزي محمد علي عبد الله" كالتالي⁵:

أ. من خلال الحكمة الدرامية يتوحد المشاهد مع الشخصيات الدرامية بحيث تغلب استجابة المشاهد لهم على اعتقاده الجازم بأنها شخصيات خيالية وهذا ما يسمى " الوعي المنقسم" ، وذلك راجع إلى أن المشاهد يعيش كل الأحداث والمواقف التي تمر بها الشخصية حتى الأمور الحميمة والجنسية ، مما يجعل المشاهد يتوحد مع هذه الشخصيات ويعيش حياتهم بطريقة بديلة أكثر من الشخصيات التي يعرفها واقعا.

ب. أفراد الجمهور يستكشفون الحياة ويختبرونها من خلال الشخصيات الدرامية كما أنهم قد يبحثون عن التدعيم الذاتي لأنماط حياتهم أو قراراتهم وقيمهم الخاصة من خلال مشاهدة المسلسلات الدرامية والارتباط بشخصياتها.

ت. الدراما التلفزيونية تقدم نماذجا للاقتداء بها وفي (غياب القيمة) فإن المشاهد ينمهر بهذه النماذج ويظن أن حياتها أكثر أهمية من حياته في الواقع المعاش ، فيحيا من خلال تجاربهم ويتقمص شخصياتهم وأدوارهم ويصبح مستهلكا لتجارب الآخرين الوهمية بعيدا عن تجربته الواعية في عالم الحياة " ، مما يؤدي إلى تمثيل الأشخاص بالصور التي فرضت عليهم وقبولهم وكأنها واقعهم أو نماذجهم التي يجب أن تتحدى"⁶ ، فالمشاهدون يتوحدون ويطورون علاقات شبيهة بعلاقات التفاعل الاجتماعي مع الشخصيات الدرامية من نفس نوعهم ، ويستخدمون هذه الشخصيات في التعرف على الذات وعلى الآخرين أيضا"⁷.

2.3. المضمون العاطفي وأبعاده النفسية.

التلفزيون ... يجعل الانسان يطير في الهواء ويمشي فوق الماء وتحتة ، ويخترق الجبال (...) يبني قلعة في لحظة (...) حتى الحيوانات الأليفة الضعيفة يهبها التلفزيون العملاقة (...)⁸ ، هي عبارات استخدمها " مروان كجك" للتعبير عن مدى قدرة هذه الوسيلة الاتصالية على خلق عالم غير العالم الحقيقي بالحركة والصوت والصورة فالالاتصال الجماهيري " يحرك مشاعر

1. المرجع نفسه، ص. 185.

2. مستمد من كلمة Machismo وهي كلمة اسبانية بمعنى " جوهر أو روح الذكورة" / أنظر: فوزي علي محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره ص. 114.

3. فوزي علي محمد عبد الله صفا، المرجع نفسه، ص. 114.

4. المرجع نفسه ، ص. 82، 83.

5. أنظر: المرجع نفسه ، ص. 82.

6. محمد جاد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص. 86.

7. فوزي محمد عبد الله صفا ، مرجع سبق ذكره ، ص. 39.

8. كجك مروان ، آثار الفيديو والتلفزيون على الفرد والمجتمع، الرياض ، مكتبة الكوثر ، 1997، ص. 36.

الجمهور اتجاه مجموعة معان ، ويساهم في خلق هذه المعاني كل من القائمين بالاتصال والمستقبلين، وتعتمد هذه العملية - خلق المعاني- على صور أو أشكال مؤثرة ، والتأثر هو تسجيل لخبرة انطبعت في العقل بواسطة إحداث تغير في خلايا العصب ولها القدرة على التذكر (الاستعادة) وكل خبرة تكون على دراية بها (نتعلمها) فهي مسجلة بهذا الأسلوب ، وكل رمز لغوي نتعلمه فهو مرتبط بنمط ما تركه من أثر "1 ، إذ يشترك التلفزيون كوسيلة اتصال جماهيرية في بناء معان وصور نمطية وأفكار ورموز قد تكون واقعية كما قد تكون خيالية ، بحيث يغلب الطابع الثاني على الأول مما يجعل امكانية حدوث " تصادم بين الواقع الذي يعيش بداخله الشباب وبين ما يشاهده ، مما يؤدي إلى السخط ويحدث انسحاب تدريجي حتى ينفصل هؤلاء الشباب عن واقع مجتمعاتهم"2.

الأمر الذي دفع بالعديد من المختصين وعلماء النفس الاجتماعي لمحاولة دراسة ظاهرة تأثير الاعلام (عموما) ، واتفقوا على أنّ دور الاعلام سواء كان ايجابيا أم سلبي يؤثر في الفرد ذاتيا (تأثير نفسي) أو علاقته بالآخرين (تأثير اجتماعي).

إذ الاستجابة أو التأثير بعملية الاتصال وبوسائله المختلفة " إنما يتم أساسا من خلال العوامل النفسية التي يكون لها تأثير بالغ على سلوك الفرد واستجابته ، وتلك العوامل تنتظم شخصية الفرد ، هذا بالإضافة إلى ما ينتظم إطاره المرجعي من قيم وعادات وتقاليد وأنماط سلوكية واتجاهات اجتماعية سائدة"3 ، خاصة وأنّ "برامج التلفاز تخاطب وتلهب العواطف"4 ، فالجانب النفسي هو أساس نجاح العملية الاعلامية عموما بما فيها البرامج التلفزيونية الدرامية ، وبالتالي قوة التأثير تكمن أساسا حسب "محمد جاد أحمد" في:5:

أ. التأثير على الجانب العاطفي من النفس البشرية بإثارة الانفعالات6 أكثر بدائية عند الجمهور بالاعتماد على المبدأ القائل (الاستغلال المصطنع للعواطف).

ب. التركيز على الثانوي في الظاهرة وجعلها رئيسية وإهمال المسائل المهمة وجعلها ضعيفة الأهمية من مبدأ أساسي هو (تحويل بؤرة الاهتمام).

ت. التحكم في الوعي الانساني عن طريق صرف الجماهير عن المدخل النقلي المنطقي النقدي للحياة ، حيث تقود الدعاية السلوك الجماهيري بواسطة اللعب على الأوتار الحساسة والانفعالات لتحديد قدرة الجمهور على التفكير المنطقي ، وجعلها سلبية بعيدة عن التأثير العقلي.

ث. الاعتماد على أساليب الإيحاء (الاثارة) في المضمون الاعلامي.

ج. خلق التنوع في المادة الدعائية بما يجعل الاستيعاب لها جزء من البنية الادراكية وبما يجعل انتقائية المادة مستجيبة لأنماط اهتمامات الفرد".

1. طه عبد العاطي نجم ، الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث (الموضوع والقضايا) ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2008 ص.17.

2. محمد جاد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص.109.

3. مجدي أحمد عبد الله ، السلوك الاجتماعي ودينامياته " محاولة تفسيرية" الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص.161.

34. محمد جاد أحمد ، المرجع نفسه، ص.128.

5. المرجع نفسه ، ص. 103

6. كان "فلهم فونت" هو أحد مؤسسي علم النفس الحديث ، يفهم الانفعالات على أنّها توجد نتيجة مركب من الأحاسيس والمشاعر في الجسد ترتبط بتمثيلات الموضوعات في الادراك أو الذاكرة ، وكان يفهم أنّ الانفعال يتكون من مشاعر جسدية زائد أفكار أو عمليات فكرية .أنظر: بينيت طوني و غروسبيرغ لورانس و ميغان موريس ، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي ، بيروت ، لبنان ، إعداد المنظمة العربية للترجمة ، 2010 ،

وهذا التأثير لا يقف حسب الباحثين عند هذا الحد ، بل يؤدي باستمرار إلى عدم الاشباع التام والتهائي للحاجات ، فالاستناد إلى " الحاجات النفسية واشباعها يسهل العملية الاعلامية من خلق حاجات جديدة"¹.

هذا عن الاعلام عموما ، أما فيما يخص التأثير الذي يمكن للمضمون العاطفي في الدراما التلفزيونية أن يحدثه على الشباب ، يمكن ملاحظته من خلال " تصور الشباب أنّ الحياة تجري على أساس النمط أو الأنماط التي يشاهدونها في الأفلام والمسلسلات وأنها -دوما- ظريفة وهادئة بل ملونة...وساحرة تصاحبها الموسيقى التصويرية المدغدغة للأحاسيس والمشاعر ، وهذا في حقيقة الأمر عزل اصطناعي عن واقع الحياة كلها بكل ما فيها ، وهذا قد يؤثر على تكوينهم النفسي والانفعالي ، كما يؤثر في درجات استعدادهم للتعامل مع الحياة الواقعية فيما يستقبلهم من أيام ، مما قد يؤدي ببعضهم إلى الهروب والانسحاب من واقع الحياة ، حيث أصبحوا ينقادون وينصاعون للوهم والخيال بسهولة ، بينما أصبح تقبل الحقائق بالنسبة لهم أمرا مؤلما ومرفوضا" هذا ما أشار إليه " محمد عبد العليم مرسي" في مقال له بعنوان " التلفاز وتنشئة الأطفال في المجتمع المسلم"² إذ البعد عن الواقع والايمان بالرومانسية الخيالية هو الذي أدى إلى حالات عدم التكيف مع الحياة الزوجية الجديدة ، والتي أدت إلى العديد من حالات الطلاق وهذا حسب مقابلات شخصية تمّ اجراؤها مع العديد من الشابات بعد فشلهن في زواجهن الأول وأصبحن مطلقات بعد أقل من عام بسبب ايمانهم المفرط بالرومانسية المطلقة الناصعة البعيدة عن الواقع الحقيقي المستنبطة من الواقع الدرامي الذي دخل ضمن التكوين النمطي في ذهنية الشابة الجزائرية³. ف" الأفلام والمسلسلات التي تحوي قيم صعوبة الوصول إلى الحقيقة أو العدل ، أو التي يطلق فيها العنان للتعبير عن المشاعر الصادقة ، والغرائز الطبيعية بما يصدم عقائد المجتمع..."⁴ ، هي التي تجعل المتلقي يأمل خياليا ويتعلق عاطفيا بأمر لا يمكن تجسيدها إلا اصطناعيا وفق الحبكة الدرامية والمونتاج.

3.3. تأثيرات مشاهدة المضمون الجنسي.

إنّ مصطلح المضمون الجنسي يستخدم "لوصف الصور التلفزيونية الخاصة بأفراد يرتبطون بأنواع مختلفة ومتنوعة من الأنشطة الجنسية ، فهو يتضمن كل المضامين التلفزيونية التي إما تعرض صراحة أو تشير ضمنا إلى سلوكيات جنسية ، بالإضافة إلى الاشارات والتلميحات الجنسية حتى اللفظية منها ، سواء تمّ ذلك في إطار ساخر أو كوميدي أو في إطار درامي جاد ، ومدى الصراحة الجنسية للمضمون تعتمد على مدى ما يتركه هذا المضمون لخيال المشاهدين"⁵ ، ف" سلطة التأويل متروكة للمتلقى..."⁶ على حد تعبير " عبد الله الغدامي".

أ. واقع الجنس في الدراما التلفزيونية:

لا يختلف اثنان على مدى تضمين البرامج التلفزيونية لبعض المضامين الجنسية والتي تعتبر سلبية في أساسها ، خاصة وأننا أصبحنا أمام ثقافة (العري) هذه الثقافة التي تعتمد على النجوم العاطلين من الموهبة إلا موهبة العري (على حد تعبير المنظر الفرنسي الأشهر " جان بودريار") ، (العري) الذي هو نتاج ثقافة تحفل بما هو شعبي جماهيري ومثير و متعلق بالجسد، وهو

1. مجدي أحمد عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص. 164.

2. أنظر : محمد جاد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص. 108، 107.

3. دراسة ميدانية في إطار (بحث شخصي) شملت عينة مكونة من 10 شابات حديثات عهد بالزواج من ولاية سيدي بلعباس ، عام 2012/2013

4. إسماعيل محمد حسام الدين ، الصورة والجسد (دراسات نقدية في الاعلام المعاصر)، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية 2008، ص. 129.

5. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، مرجع سبق ذكره، ص. 106.

6. الغدامي عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص. 65.

نتاج ثقافة تميم الفواصل ما بين العام والخاص فالعري الذي كان شأننا خاصا أصبح شأننا عاما بشيوع الوسائط الاعلامية الجديدة والقدرة غير المسبوقة على النشر والشعار غير المسبوق على النجومية....¹.

إذ نجد أنّ الدكتور " قاسم حسين " يذكر في بحثه " ظاهرة التحرش " بأنّ " ستيفن هوايت " يكتب في مقالة نشرت بمجلة " هورايزن " أنّ التليفزيون يروج لعملية التربية المضادة لعمليات التربية التي تقوم بها الأسرة والمدرسة ودور العبادة ، وإذا كانت مهمة المدرسة تربية الذوق وترقية المدارك وإعلاء الغرائز بالتضافر مع الأسرة ، فإنّ التليفزيون يعمل باتجاه معاكس² ، وهو الأمر نفسه الذي أثبتته العديد من الدراسات والتي أكدت على " ... وجود زيادة في معدل المضمون الجنسي خاصة في المضامين الدرامية المذاعة في وقت ذروة المشاهدة التليفزيونية...³ ، وهي نفسها النتيجة التي توصل إليها " بوعلي نصير "⁴ ، من خلال تحليله لمضمون ستة وثلاثون فيلما تمّ بثها في ثلاث قنوات فضائية فرنسية ، من أنّ الجنس والإثارة تصدر هذه القيم وبنسبة 15,20% من إجمالي نسب القيم الكلية. ويشير " بوعلي نصير "⁵ كذلك إلى دراسة أجراها " جرينبارغو أليسيو Alessio et Gremberg بعنوان " الجنس بين الكمية والنوعية في المسلسلات " ، والمقدر عددها بثلاثة عشر مسلسل تمّ بثها في الشبكات الأمريكية، وكان من نتائج ما توصل إليه الباحثان أنّ : هناك 66 إشارة إلى الممارسة الجنسية ، منها 14 مشهدا بصريا و32 و17 حالة مغازلة وتحرش جنسي و03 حالات اغتصاب ، مع العلم أنّ في كل ساعة من هذه المسلسلات 1.6 مشهدا لفعل جنسي و مشهده واحد لتحرش جنسي كل ساعتين ، وكل ساعة ونصف يتم عرض مشهده جنسي صريح ، ومشهده لحالة اغتصاب كل 11 ساعة...

كما أظهرت نتائج دراسة أجرتها الباحثة " سيدي موسى ليلي "⁶ في سنة 2000 شملت 132 مراهق بمنطقة البلدية (الجزائر) حول " اشكالية التربية الجنسية في الأسرة الجزائرية " أنّ 95% من العينة ذكروا أنّ المعلومات الجنسية تنقل عن طريق وسائل الاعلام و أنّ 89% من العينة ذكروا أنّ التليفزيون هو الوسيلة الأكثر استعمالا للحصول على المعلومات الجنسية ، ذلك أنه يمكن الأفراد من الحصول على المعلومات بالصور وبطريقة مفصّلة وذلك بنسبة 33%⁷.

هذا في الوقت الذي ترى فيه بعض الدراسات أنّ " المضمون الجنسي في الدراما التليفزيونية المتمثل في أنّ الحميمية الجسدية تظهر من خلال هذه المضامين بطريقة أقل حسية ، ففي الدراما التليفزيونية يكون الحديث بشأن الجنس أو الاشارات اللفظية الخاصة به هي الأكثر شيوعا عن السلوكيات الجنسية نفسها...⁸ .

³. أنظر: إسماعيل محمد حسام الدين، المرجع السابق ، ص.31.

². الدوري علي حسين، أثر الفضائيات على القيم التربوية والثقافية العربية الاسلامية، الملتقى العربي الأول : " أثر الفضائيات على الأسرة العربية، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

³. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، المرجع نفسه، ص. 107.

⁴. بوعلي نصير، التليفزيون الفضائي وأثره على الشباب في الجزائر (دراسة ميدانية)، الجزائر ، دار الهدى ، 2005، ص.112.

⁵. أنظر: المرجع نفسه، ص.ص. 29،30.

⁶. سيدي موسى ليلي ، اشكالية التربية الجنسية في الأسرة الجزائرية (دراسة ميدانية لتلاميذ العلوم الانسانية والاجتماعية)، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي(غير منشورة) ، قسم علم الاجتماع ، 2001/2000.

⁷. المرجع نفسه، ص.149.

⁸. فوزي علي محمد عبد الله صفا، مرجع سبق ذكره ، ص.107.

لكن رغم ذلك فإنّ هذا لا يمنع من احتمال وجود تأثيرات ، بل ليس بصورة احتمالية وإنما بصورة مؤكدة انطلاقاً من اثباتات لدراسات ميدانية ، وفيما يلي عرض لبعض تأثيرات مشاهدة المضمون الجنسي على الشباب وسلوكياتهم حسب ما أقرته معظم الدراسات:

ب. التأثيرات المحتملة للمضامين الجنسية:

أثبتت العديد من الدراسات تأثير المضمون الجنسي على من يشاهده ، ويتجلى هذا التأثير في عدّة جوانب يمكن ذكر التالي منها:

أ. المشاهد الجنسية التي يتعرض لها الشباب تجعله يفكر فقط في الغريزة الجنسية وكيفية اشباعها بوسيلة أو بأخرى ، ويتحول إلى فرد لا قيمة له ، وبالتالي ينشأ شباب منحرف يفقد شخصيته وهويته القومية وراء لذاته الجنسية¹ ، وقد وجد "هربرت بلومر" أنّ الأفلام التجارية التي تنتشر في العالم تثير الرغبة الجنسية في معظم موضوعاتها ، كما أنّ المراهقات من الفتيات يتعلمن العادات الضارة ، وقد ثبت للعلماء أنّ فنون التقبيل والحب والمغازلة والاثارة الجنسية والتدخين واحتساء الخمر يتعلمها الشباب من خلال التلفزيون² ، وهو نفسه الأمر الذي أكدّه عالم الاجتماع "الفرنسي" لينزو" حينما قال " بأنّ الأفلام أفسدت الشباب وأنها السبب المباشر لانحرافهم جنسياً³ وإجرامياً⁴.

ب. أوضحت العديد من الدراسات أنّ المضمون الجنسي على مدار الوقت يؤثر على المشاهدين ويجعلهم أقلّ رضا عن أزواجهم وأكثر تعبيراً عن أهمية الاشباع الجنسي دون وجود استغراق عاطفي و التعرض المتكرر للمضامين الجنسية يقلل حساسية المشاهدين نحوها ، ويغير القيم والاتجاهات نحو بعض الموضوعات التي كانت قبل ذلك تعتبر محظورات (Tabou) في المجتمع بطريقة تدريجية⁵.

ت. " يساهم البث الفضائي من خلال أقمار البث التلفزيوني المباشر في تسطيح الفكر داخل المجتمعات النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة ، لما تبثه بعض القنوات الفضائية الوافدة من أفلام ومسلسلات جنسية واعلانات تعتمد على الاثارة والمرأة في عملية التسويق ، دون مراعاة للقيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة داخل المجتمعات النامية والعربية ، وهذا بدوره يؤدي إلى الاعتقاد بأنّ الحياة هي ما يعرض من خلال هذا البث المباشر وهذا في حد ذاته تسطحاً فكرياً⁶. فحسب " محمد جاد أحمد" فإنّ من أخطر ما أحدثته القنوات الفضائية وبرامجها هو الخلل في أخلاق الرجال وأعراض النساء ويتخذ هذا الخلل في نظره عدّة صور منها⁷:

- شيوع الرذيلة وسهولة ارتكابها حتى أصبحت أمراً عادياً في بعض المجتمعات.

- تفجير الغرائز والبحث عن سبل غير شرعية لتصريفها كعرض الأفلام الخليعة من عرض مفاتن الممثلات وإبرازها .

1. محمد جاد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص. ص. 121، 122.

2. إمام إبراهيم ، الاعلام الاذاعي والتلفزيوني ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1979 ، ص. ص. 237، 239.

3. " الانحراف الجنسي حسب فرويد هو لذة منفصلة عن الفعل التناسلي ولكنها في الوقت نفسه لذة لا ترضى عنها المعايير السائدة في أي حضارة" أنظر: السيد الشحات أحمد حسن ،

الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الاسلامية ، القاهرة ، دار الفكر العربي، 1988 ، ص. 141.

4. محمد جاد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص. 117.

5. فوزي علي محمد عبد الله صفا، مرجع سبق ذكره، ص. 107.

6. محمد جاد أحمد ، المرجع نفسه، ص. 87.

7. المرجع نفسه، ص. ص. 119، 120.

- بث الأفلام الدعائية التي تشد المشاهد وتحبب إليه السفر إلى الخارج كدعايات الخمر والمسكرات بأنواعها.
- تعويد الشباب على الاباحية نتيجة لمشاهدتهم برامج تدعوا إلى إشاعة الفاحشة في المجتمع ، وتدريب الأفراد على قبول الانحراف الأخلاقي واعتباره أمرا طبيعيا ينطوي تحت مسمى (الحرية الشخصية) التي يحاول الاباحيون تفسيرها بالشيوعية الجنسية."
- كما توصلت دراسات اهتمت بدراسة المناظر الجنسية التلفزيونية وتأثيرها على جمهور المشاهدين إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي¹:
- أ. أنّ تعرض الشخص الغاضب لمشاهد فيها إثارة جنسية تؤدي به إلى أن يكون أكثر عدوانية في سلوكه اتجاه الآخرين الذين قد يختلفون معه.
- ب. أنّ المشاهد المثيرة جنسيا تقود إلى سلوك عدواني ،لأنّ الاثارة بحد ذاتها حالة هياج عاطفي ونوع من السلوك الغاضب، إذ الشخص المثار جنسيا يسعى إلى " (الانتقام) لذاته بسلوك يؤدي إلى تهدئة التهيج العاطفي كالاغتداء على القصر أو التخريب للممتلكات أو إيذاء الآخرين"².
- ت. إنّ التعرض المستمر للمشاهد التي تتضمن ايهاءات جنسية يشجع على الاغتصاب وذلك من خلال احساس الفرد أنّ فعله أمر عادي ينطوي على المتعة وليس جريمة يمكن أن يعاقب عليها.
- ث. التعرض المستمر للمواد الاعلامية التي تقدم بها المرأة كهدف لاستثارة الايهاءات الجنسية، يقود إلى احتقار المرأة والنظر إليها كشيء منحط يستخدم للذة فقط.
- ج. يؤدي التعرض المستمر لكل ما ينسب في حدوث الاثارة الجنسية إلى نشوء موقف متسامح اتجاه الرذيلة والفساد.
- ح. تؤدي كثرة التعرض للمواد ذات المضامين الجنسية إلى تكوين شعور لدى الفرد عن الآخرين مؤداه أنّ كل ما يفعلونه له علاقة بالجنس بطريقة أو بأخرى وبذلك يسيطر الجنس على تفكيره ويصبح في حالة استثارة دائمة.
- وما يزيد من تأثير المضمون الجنسي على الشباب هو الفارق الكبير الموجود بين الزمن الاجتماعي والزمن الاعلامي ، إذ " يمكن تفصيل الزمن الاجتماعي بأنّ الفرد يصبح جاهزا فيزيائيا وجسديا للقيام بالوظيفة الجنسية لكنه بالمقابل غير قادر اجتماعيا على الزواج ،مما يلحق فارقا زمنيا واضحا تحاول التربية الأسرية احتواءه من خلال ما تقدمه للفرد من خلال التنشئة الاجتماعية المبنية على الأسس الدينية ، لكن وسائل الاعلام تقفز على هذه الاعتبارات وتعتمد في انتاجها للبرامج على تلبية حاجيات الرقابة الأسرية والوازع الديني القوي لا يمكن السيطرة على ما يشاهد من طرف الأفراد"³،مما يؤدي في حالات كثيرة إلى محاولة الشباب اشباع غرائزهم وحاجاتهم الجنسية بصورة غير مشروعة اجتماعيا ودينيا، فمعظم المضامين الجنسية في الدراما التلفزيونية "ثبت أنها تؤثر سلبا على كل من اتجاهات وسلوكيات المشاهدين ، خاصة وأنه لا يقدم بطريقة مسؤولة من وجهة نظر صحية"⁴.

¹.الحضيف محمد بن عبد الرحمان ، كيف تؤثر وسائل الاعلام (دراسة في النظريات والأساليب) ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 1998،ص.ص. 76،75.

².محمد جاد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 165،164.

³. سيدي موسى ليلي ، المرجع السابق ، ص. 141.

⁴. فوزي علي محمد عبد الله صفا ،مرجع سبق ذكره، ص. 79.

4.3. التأثيرات الخاصة بالعبادات الاستهلاكية¹.

تشير " سامية حسن الساعاتي " في مقال لها بعنوان " فضاءات التنشئة الاجتماعية ثقافة الاستهلاك " المنشورة في مجلة اتحاد الاذاعات العربية ، العدد 01، 2006² إلى أنّ ثقافة الاستهلاك أصبحت ظاهرة عالمية ويمكن ذكر أهم سماتها كالتالي:

أ. تستهدف استهلاك السلع المادية والجوانب المعنوية التي تتعلق بالمعاني والخبرات والصور.

ب. تغرس في الناس طموحات استهلاكية كبيرة ، وتخلق في تصوراتهم أحلاما وردية ما هي في الواقع إلا يوتوبيا أو واقع مزيف.

ت. لها خاصية إضفاء الطابع الأنيق المتميز Stylish على السلع والمنتجات ، وغالبا ما تعبر الثقافة الاستهلاكية عن ذلك من خلال ربط السلع والمنتجات بشخصيات معينة مثل نجوم السينما ومشاهير الرياضة. إذ يرى " سودجيك " (Sudjic) (الذي ناقش العلاقة بين النزعة الاستهلاكية وصنع النجوم) أنّ النجم هو صاحب الدور الحيوي الملازم في ترويج هذه النزعة الاستهلاكية لدى الجماهير³.

ث. أنها ثقافة رمزية تتأسس على الانتاج المستمر للعلامات والرموز فالمستهلكون على وعي بأنهم يتحدثون من خلال مظهرهم وملبسهم ، والسلع والممارسات التي تحيط بهم.

-إذن- من خلال هذا التعريف للثقافة الاستهلاكية نستطيع أن نطابق بين مفهومي " الاستهلاك " و " الرفاه " ، إذ يمكن اعتبار الأول كفعل أو أداة لتحقيق الثاني والذي هو غاية أو هدف يسعى الفاعل إلى تحقيقه بحيث أنّ "الانسان الذي يمتلكه حتى الرفاه وتسقط بشكل مقصود القيمة الأخلاقية المعمول بها في مجتمعه من أجل الرفاهية ، هذا يخلق ما يسميه " هيجل " (الشعور الشقي) أو (الوجدان الشقي)، أي انقسام الانسان على ذاته بين قيمه الأخلاقية القديمة وقيم الرفاهية التي فرضها عليه المجتمع الاستهلاكي"⁴ .

والاستهلاك هنا نأخذه بمفهومه الواسع سواء كان متجسدا في " ظهور بعض العادات والسلوكيات الخاطئة مثل أنواع المأكولات والملابس الأجنبية والتي انتشرت داخل المحلات والمطاعم العربية"⁵ ، أو كما وجده الباحثون متجسدا في "رسائل تتعلق باستخدام المشروبات الكحولية أو الخمر أو المخدرات والسجائر في الدراما التلفزيونية ومثل هذه الرسائل قد تحرض المشاهدين على استخدام مثل هذه المواد خاصة المسلسلات التي يتم فيها تصوير الخمر على أنها مشروبات اجتماعية عادية ووسيلة سهلة لحل الأزمات الشخصية الخطيرة"⁶. إذ يبدو واضحا أنه توجد "موضوعات معينة مفضلة تركز عليها الدراما التلفزيونية وتقدمها بطريقة متكررة وتؤكد عليها ، حتى أنّ بعض الباحثين يطلق عليها لقب " أساطير " Myths " ومن بينها : أنّ شراء واستهلاك المنتجات والبضائع المادية يبعث الرضا والسعادة في الحياة ، حيث إنه لا تدور فقط العديد من القصص الدرامية حول الثراء والأثرياء ولكن في أحيان كثيرة يكون أسلوب المعيشة وأثاث المنازل التي تعيش فيها الشخصيات التلفزيونية

1. الاستهلاك في اللغة الإنجليزية (Consumption) منذ القرن الرابع عشر كان للاستعمال المبكر للفعل (يستهلك) (consume) دلالة إيجاب غير محبذة : يدقر ، يهلك ، يضيّع ، يبلي تماما... حاضرة في الوصف الشعبي للسائل الرئوي باعتباره هلاكا وتولد عنه اسمان في الإنجليزية (الاهلاك) (consumption) ، ومنذ القرن السادس عشر (المهلك) (consumer) وكلاهما يحمل معنى الدمار نفسه ، وفيما بعد اكتسبت لفظة المستهلك معنى حياديا مع انبثاق الاقتصاد السياسي البورجوازي في القرن 18م لوصف علاقات السوق وصار المستهلك يقابل المنتج وبالمثل يقابل الاستهلاك الانتاج... / أنظر : طوني بينيت ، لورانس غروسبيرغميغان موريس ، مرجع سبق ذكره ، ص.74.

2. أنظر : طبشوش نسيمه ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 231، 232.

3. إسماعيل محمد حسام الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص. 28.

4. محمد جاد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص. 85.

5. المرجع نفسه ، ص. 94.

6. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، مرجع سبق ذكره ، ص. 119، ص. 121.

يفوق كثيرا دخلهم والمهن الخاصة بهم ، وبالتالي فإنه على مدار الوقت يصبح المشاهدون مهوسين بامتلاك البضائع والمنتجات المادية ، ويقوي ذلك لديهم الحاجة للإشباع الفوري لاحتياجاتهم ويجعلهم يتغاضون عن أشياء مهمة في حياتهم لا تكلفهم أموالا مثل الشعور بالسلام الداخلي والانسجام مع النفس والآخرين والعلاقات الشخصية القوية والأسرة واحترام الآخرين¹، ومن بين الآثار المترتبة عن الثقافة الاستهلاكية سواء في الدراما في ذاتها أو الاعلانات التي تتخللها هو جعل الأفراد يتجهون دائما " ... إلى تقليد الآخرين والتأثر بمتغيرات السوق والاتجاه إلى المتع الحسية والاعتناء بالجسد والمظهر ، وبالتالي فإنّ الدراما مثلها مثل الاعلان تلعب دورا هاما في تعميق التنشئة الاستهلاكية لدى أفراد الدول العربية حتى تعودوا على أنماط استهلاكية ترفيحية تختلف عن الأنماط الاستهلاكية التي يدعوا إليها الاسلام والتي تعتمد على الاعتدال في شتى أنواع السلوك"².

هذا ما جعل العديد من الباحثين والمختصين إلى توجيه " انتقادات للدراما التلفزيونية نتيجة لسيطرة النزعة الاستهلاكية عليها ، لدرجة أدت ببعض الباحثين إلى استخلاص أنّ الرسائل الأكثر سيطرة في الدراما التلفزيونية تتمثل في النزعة الاستهلاكية الموجهة نحو امتلاك البضائع والمنتجات المكلفة بما تتضمنه من سيارات ومنازل وملابس...، مما يكون له تأثيرات وضغوط اقتصادية خطيرة على الأسرة والمجتمع ، بالإضافة إلى التأثيرات النفسية المدمرة على غير القادرين³ ، بحيث " إذا كان غير مقتدر على شراء السلع التي تعرض فإنه يتولد لديه نوع من الاحباط والكراهية لطبقة معينة من أفراد المجتمع ، وبالتالي يحدث صراع داخلي يهدد المجتمع واستقراره وترابطه..."⁴. مع العلم أنّ المرأة تعتبر من أكثر المتأثرين ببرامج التلفزيون لما تشاهده .

خاتمة:

إنّ مقولة الثبات والتغير أصبحت مقولة مهمة وغير واضحة تماما ، خاصة بعد أن أصبحت الصعوبة حاضرة في تحديد الثابت في مجال التغير والمتغير في قاعدة الثوابت ولأنّ المسألة ترتبط بالثقافة أساسا فإنّ الأمر ازداد تعقيدا لما ارتبطت الثقافة بالتكنولوجيا واختفت الحواجز الثقافية بين الثقافات المختلفة. الأمر الذي جعل من كل أشكال التكنولوجيا بما فيها البث الفضائي المباشر أحد الأسباب والعوامل المؤدية لحدوث التغير الثقافي وأصبحت الدراما التلفزيونية في ذاتها " مادة ثقافية" متعددة الأبعاد والتأثيرات تعدت في وظيفتها نطاق التسلية والترفيه إلى نطاق التنشئة وصناعة التوجيه ، سواء كان التوجيه فكريا أو شكليا وذلك بتغيير الأفكار والاتجاهات والقيم وتعديل السلوكات والأشكال والرموز ، ولا نعني الوظيفة القوية للدراما التلفزيونية في التغيير الجانب السلبي بل تحمل البعدين معا (السلبي والايجابي) في صورة الشيء ونقيضه .

قائمة المراجع:

1. إسماعيل محمد حسام الدين ، الصورة والجسد (دراسات نقدية في الاعلام المعاصر) ، بيروت ، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

2. إمام ابراهيم ، الاعلام الاذاعي والتلفزيوني ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1979.

3. بينيت طوني و غروسبيرغ لورانس و ميغان موريس ، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت ، لبنان ، إعداد المنظمة العربية للترجمة ، 2010.

1. المرجع نفسه، ص. 80.

2. محمد جاد أحمد، المرجع نفسه، ص. 124.

3. فوزي علي محمد عبد الله صفا ، مرجع سبق ذكره، ص. 120.

4. محمد جاد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

4. الحيدري إبراهيم ، النظام الأبوي واشكالية الجنس عند العرب ، بيروت ، لبنان دار الساقى ، 2003.
5. مجدي أحمد عبد الله ، السلوك الاجتماعي ودينامياته " محاولة تفسيرية" الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2003.
6. جاد أحمد محمد ، الاعلام الفضائي وأثاره التربوية ، الأردن ، العلم والايمان للنشر والتوزيع ، 2011.
7. الحضيف محمد بن عبد الرحمان ، كيف تؤثر وسائل الاعلام (دراسة في النظريات والأساليب) ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 1998 .
8. السيد الشحات أحمد حسن ، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الاسلامية ، القاهرة ، دار الفكر العربي، 1988 .
9. السيد عبد العاطي السيد ، المجتمع والثقافة والشخصية (دراسة في علم الاجتماع الثقافي)، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، 2003 .
10. طبشوش نسيمه ، القنوات الفضائية وأثرها على القيم الأسرية لدى الشباب ، الجزائر ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، 2011.
11. طه عبد العاطي نجم ، الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث (الموضوع والقضايا) ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، 2008 .
12. عيسى ميلود جمال ، الدراما التلفزيونية (المضامين التربوية والمتطلبات الاعلامية) ، ليبيا ، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء ، 2007.
13. الغدامي عبد الله ، الثقافة التلفزيونية سقوط النخبة وبروز الشعبي ، الدار البيضاء المغرب ، المركز الثقافي العربي 2004.
14. كجك مروان ، آثار الفيديو والتلفزيون على الفرد والمجتمع ، الرياض ، مكتبة الكوثر ، 1997.
15. النادي عادل محمد ، مدخل إلى فن كتابة الدراما، تونس ، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله 1987 .
16. مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، العدد الثاني 1994.
17. الملتقى العربي الأول بعنوان: أثر الفضائيات على الأسرة العربية ، بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية المنعقد في فبراير 2007
18. سيدي موسى ليلي ، إشكالية التربية الجنسية في الأسرة الجزائرية (دراسة ميدانية لتلاميذ العلوم الانسانية والاجتماعية) ، جامعة الجزائر (غير منشورة) ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التربوي ، قسم علم الاجتماع 2001/2000.

دور المناهج المدرسية في مواجهة الكوارث الطبيعية

أ. خالد مطهر العدواني/مدرس بكلية الريادة للعلوم الطبية والتقنية والهندسية، الجمهورية اليمنية

ملخص:

للتربية دور كبير في مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية من خلال مناهجها الدراسية، سواء عن طريق التربية الوقائية أو التربية البيئية، وعلى الرغم من أن جميع المناهج الدراسية لها دور ومسؤولية في تنمية مفاهيم الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها إلا أن لمنهج الجغرافيا ومنهج العلوم الدور الأكبر من بين بقية المناهج نتيجة ارتباطها المباشر بالطبيعة وتأثيرها على الإنسان، ويمكن تناول الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها بمدخل عدة أهمها المدخل التكاملي، كما أن هناك أساليب وطرق متنوعة لتدريسها من خلال المناهج الدراسية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الكوارث الطبيعية- المناهج الدراسية- التربية.

مقدمة:

تعتبر الكوارث من أشد المخاطر التي تواجه الإنسان على سطح الأرض، و ذلك لما تتركه من آثار خطيرة تهدد الكيانات الاقتصادية والاجتماعية لدى العديد من الدول، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية التي قد تنجم عنها نتيجة عنصر المفاجأة لهذه الكوارث، فإنها تولد الآثار النفسية السيئة التي تترسب لدى الناس باختلاف أعمارهم نتيجة لحدوثها.

لذلك فقد أوصى المؤتمر الدولي لإدارة الكوارث بضرورة الالتزام على وجه السرعة بإعداد المواطنين لتحمل مسئولياتهم في مجال الوقاية الضرورية للكوارث والمشاركة في الوقاية الجماعية لحماية البيئة الاجتماعية والثروات الاقتصادية مع زيادة فاعلية أجهزة الإعلام في تنشيط هذا المجال.

وهنا يبرز دور التربية من خلال مناهجها الدراسية، حيث أن لها دوراً أساسياً في تنمية وعي الأفراد وتزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات والدوافع اللازمة لحل مشكلات البيئة ومواجهتها وتلافي حدوث مشكلات جديدة.

لذا نتناول في هذا البحث دور المناهج الدراسية في مواجهة الكوارث الطبيعية وكيف يمكن تضمين الكوارث الطبيعية في المناهج الدراسية بأنواعها والمدخل التربوية لتدريس الكوارث الطبيعية والأساليب والطرق التي يمكن استخدامها عند تدريس الكوارث الطبيعية.

أسئلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما دور التربية في مواجهة الكوارث الطبيعية؟
2. ما دور المناهج الدراسية في مواجهة الكوارث الطبيعية؟

3. ما مداخل وطرق تضمين الكوارث الطبيعية في المناهج الدراسية؟
4. ما أساليب وطرق تناول الكوارث الطبيعية من خلال المناهج الدراسية؟

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق من الأهداف الآتية:

1. التعرف على دور التربية في مواجهة الكوارث الطبيعية.
2. التعرف على دور المناهج الدراسية في مواجهة الكوارث الطبيعية.
3. تحديد مداخل وطرق تضمين الكوارث الطبيعية في المناهج الدراسية.
4. تحديد أساليب وطرق تناول الكوارث الطبيعية من خلال المناهج الدراسية.

مصطلحات البحث:

المناهج الدراسية: المنهج هو مجموعة الخبرات المدرسية التي تهيؤها المدرسة للتلاميذ داخلها أو خارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل أي النمو في جميع الجوانب (العقلية، الثقافية، الدينية، الاجتماعية، الجسمية، النفسية، الفنية) نمواً يؤدي إلى تعديل سلوكهم ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

الكوارث الطبيعية: بأنها الأخطار التي تخلفها بعض الظواهر الطبيعية محدثة دماراً وخراباً وأضراراً فادحة في الجوانب البشرية والمادية؛ والتي تحدث بفعل طبيعي دون أن يتدخل الإنسان في حدوثها.

مواجهة الكوارث الطبيعية: هي مجموعة الإجراءات وما تتضمنه من معلومات ومواقف وسلوك متعلقة بموضوعات محددة في المناهج الدراسية لمواجهة المخاطر الطبيعية المرتبطة بتلك الموضوعات.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في الآتي:

1. يأتي البحث الحالي في ضوء الاهتمام المتزايد على المستوى المحلي والعالمي للحد من الكوارث الطبيعية مما قد يفيد في تطوير المناهج الدراسية.
2. توجيه أنظار مؤلفي ومطوري المناهج الدراسية إلى أهمية تضمين المناهج بمفاهيم الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها.
3. قد يستفيد من البحث وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بالحد ومواجهة الكوارث الطبيعية بحيث يقدم البحث رؤية نظرية لدور التربية والمناهج الدراسية في مواجهة الكوارث الطبيعية.

ويمكن الإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق أهداف فيما يأتي:

دور التربية في مواجهة الكوارث الطبيعية:

تعتبر مواجهة الكوارث الطبيعية والحد من أضرارها إحدى متطلبات الحياة المعاصرة، فالكوارث الطبيعية لا يمكن منع حدوثها إلا إنه من الممكن عن طريق العلم والتكنولوجيا والتربية مواجهة أثارها المدمرة على البيئة والإنسان⁽¹⁾.

(1) لطف الله، نادية سمعان (1997). فعالية وحدة عن الزلازل على التحصيل وعمليات العلم واتخاذ القرار للطالبات الملمات، المؤتمر العلمي الأول للجمعية المصرية للتربية العلمية (التربية العلمية للقرن الحادي والعشرين)، الإسكندرية 10-13 أغسطس، المجلد الأول، ص 173.

غير أن الأغلبية من الناس لا تعرف كيف تتصرف عند حدوث الكارثة بسبب غياب "ثقافة الكوارث" أو "ثقافة الأزمات"⁽¹⁾.

لذا فإن الأمم الواعية حينما يداهما الخطر تلجأ إلى التربية لسبب واحد وبسيط هو أن أبناء المجتمع هم الذين ينبغي أن يكونوا في الصفوف الأولى دفاعاً عن أمتهم. والتربية هي وسيلة الإقناع والتوعية والتدريب لهؤلاء الأبناء، ومن هنا فإن تسليحهم بالأسلحة المناسبة لكل المعارك هو التربية ولا شيء غيرها⁽²⁾.

ففي سان فرانسيسكو مثلاً - مدينة الزلازل في الولايات المتحدة الأمريكية - يتم تدريب تلاميذ المدرسة وخاصة الصغار عن طريق فريق متخصص من جهات وهيئات متعددة يشرحون الكيفية التي يجب أن يتصرف بها التلاميذ عند حدوث الزلازل وماذا عليهم أن يفعلوا أملاً في تقليل الخسائر ومحاولة لتجنب كوارث جديدة طارئة تعقب مواجهة الكارثة الأصلية كالازدحام والهلع والعشوائية في السلوك - إنهم يدربونهم على مخارج جديدة ومتنوعة لمواجهة الكوارث وهو نوع من التربية الوقائية يتم بصورة قبلية لمواجهة طارئة⁽³⁾.

وأيضاً أشار مجلس الأبحاث القومي الأمريكي National Research Council إلى ضرورة أن تركز الجهود نحو انتشار تعليم علوم الأرض للجميع حيث يحتاج المواطنون لفهم نظام الأرض لاتخاذ القرارات المسؤولة عن استخدام واستثمار المصادر الطبيعية وتجنب الكوارث الطبيعية وذلك لتكوين اتجاهات وعادات إيجابية نحو الحفاظ على الأرض وناشد النظم التربوية بضرورة الاستجابة لذلك⁽⁴⁾.

كما أوصى المؤتمر الدولي لإدارة الكوارث بضرورة الالتزام على وجه السرعة بإعداد المواطنين لتحمل مسؤولياتهم في مجال الوقاية الضرورية للكوارث والمشاركة في الوقاية الجماعية لحماية البيئة الاجتماعية والثروات الاقتصادية مع زيادة فاعلية أجهزة الإعلام في تنشيط هذا المجال⁽⁵⁾.

وأوصت لجنة الاستعداد للكوارث بالاهتمام لتحمل مسؤولياتهم في مجال الوقاية من الكوارث والمشاركة في جهود المجتمع، وذلك من خلال أجهزة الإعلام ومعاهد التدريس والتدريب، كما أوصى الخبراء اليابانيون عند زيارتهم مصر بضرورة توعية التلاميذ في المدارس بالثقافة الزلزالية لمنع الدرع والانفعال عند حدوث الزلزال، حيث أن ذلك أحد أسباب ارتفاع عدد الضحايا والجرحى في زلزال "أكتوبر 1992"⁽⁶⁾.

(1) الطائي، جعفر حسن جاسم (2007). تكنولوجيا المعلومات ودورها في الحد من الكوارث الطبيعية، المكتبات الآن، العدد (7)، السنة الرابعة، يناير 2007، جامعة عمر المختار، ليبيا، ص 150.

(2) فرحات، محمود محمد (1994). التربية الوقائية في مواجهة الكوارث وملاحظتها في الأصول الإسلامية، مجلة دراسات تربوية، مجلد (9)، الجزء (63)، ص 233.

(3) فرحات (1994). المصدر السابق، ص 236.

(4) لطف الله (1997). مصدر سابق، ص 174.

(5) محمد، حاتم محمد مرسي (2002). أثر تضمين الكوارث البيئية في مناهج العلوم بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي على التحصيل واتخاذ القرار لدى التلاميذ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص 45.

(6) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (1990). المؤتمر الدولي لإدارة الكوارث، "الحاضر والمستقبل طوارئ 90" القاهرة من 24-27 سبتمبر، ص 80.

كما أوصى الملتقى العلمي للتخفيف من الكوارث الطبيعية عام 1993 بضرورة تبني حملة قومية للتخفيف من أخطار الكوارث عن طريق إقامة أسبوع للدفاع المدني ، بهدف إبراز دوره في مواجهة الكوارث والحرائق والإطفاء والإنقاذ، ونشر التوعية عن طريق الإعلام والمناهج المدرسية وإجراء البيانات العملية⁽¹⁾.

كما أوصت ندوة اليمن الدولية لتخفيف المخاطر الزلزالية بأنه يجب القيام بحملة وطنية شاملة لتوعية المواطنين بمختلف شرائح المجتمع باستخدام الوسائل الإعلامية المختلفة من أجل مواجهة أخطار الزلازل والاستعداد لمواجهةها قبل وأثناء وبعد حدوثها⁽²⁾.

ويرى طنطاوي أن التربية يعول عليها في جانب كبير من الإقلال من أخطار الكوارث بما تزود به الإنسان من معلومات وما تكسبه من سلوك، فترشد سلوكه وتنظمه بما يدرأ عنه الضرر ويعود عليه بالنفع⁽³⁾.

لذا لا بد أن تُنظم المناهج حول قضايا الحياة الحقيقية وضرورة إعداد مواطنين قادرين على التعامل مع العلوم المتصلة بالقضايا الاجتماعية والأحداث الجارية، ومن أمثلة هذه القضايا الزلازل والانزلاقات الأرضية والفيضانات والأعاصير⁽⁴⁾.

من استقراء التوصيات السابقة نجد أنه من المهام الملقاة على عاتق التربية القيام بدور رئيسي في مواجهة الكوارث الطبيعية. ولكن كيف تقوم التربية بدورها في مواجهة الكوارث الطبيعية؟

يمكن أن تقوم التربية بدورها في مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال طريقتين:

التربية الوقائية:

تعد التربية الوقائية من التجديدات التربوية التي ظهرت بوضوح في نهاية التسعينات من هذا القرن كرد فعل للأخطار والكوارث والظواهر الطبيعية التي أخذت في التزايد باطراد مع حلول القرن الحادي والعشرين، والتي أصبحت تهدد حياة الأطفال في مختلف أقطار العالم⁽⁵⁾.

وهي نوع من التربية تسبق دائماً الحدث ويعد له ويخطط له بصورة إجرائية: ماذا ينبغي على الفرد أن يفعل حال وقوع الحدث؟ ما السبل الواجب اتباعها لمواجهة هذه الظروف الطارئة التي قد تعترض الأحداث؟⁽⁶⁾.

التربية البيئية:

عندما تعددت المخاطر البيئية دعت الحاجة إلى ظهور التربية البيئية، كونها المدخل المناسب لدراسة المخاطر البيئية، والسبيل الأمثل لوضع الحلول الفاعلة لمقابلة هذه المخاطر، بهدف القضاء عليها، أو الحد من تأثيراتها، بدءاً من تعميق الوعي البيئي لدى

(1) محمد(2002). مصدر سابق، ص 46.

(2) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا(1990). مصدر سابق، ص 93.

(3) الطنطاوي، رمضان عبد الحميد(1997). دور مناهج العلوم بمراحل التعليم العام بمصر في تحقيق مفهوم التربية الوقائية للطلاب، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد(33)، ص 199.

(4) Their, D.Herbert(1985). Societal Issues and Concerns: A New. P157.

(5) سبهي، نسرين بنت حسن أحمد(2001). مدى تضمين متطلبات التربية الوقائية في مقررات العلوم لتلميذات المرحلة المتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، ص 7.

(6) أفرحات (1994). المصدر السابق، ص 237.

الطلاب، ولن يتم ذلك إلا إذا اهتمت المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية التعليمية بالتربية البيئية وضمنتها في مناهجها في مختلف مراحل التعليم وأشركت مختلف المواد الدراسية بالمخاطر البيئية⁽¹⁾.

حيث يعرف⁽²⁾ (مازن، 2007) التربية البيئية بأنها "عبارة عن برنامج تعليمي يهدف إلى توضيح علاقة الإنسان وتفاعله مع بيئته الطبيعية وما بها من موارد لتحقيق اكتساب التلاميذ خبرات تعليمية تتضمن الحقائق والمفاهيم والاتجاهات البيئية حول البيئة ومواردها الطبيعية".

لذا فالحاجة ماسة وملحة إلى ضرورة الاهتمام بالتربية البيئية في الوقت الحاضر في مراحل التعليم المختلفة لإعداد الإنسان المتفهم لبيئته والوعي بما يواجهها من مشكلات وما يتصدرها من أخطار والقادر على المساهمة الإيجابية في تحسين ظروفها⁽³⁾.

دور المناهج الدراسية في مواجهة الكوارث الطبيعية:

إن المناهج هي الوسيلة التي تحقق بها التربية أهدافها، لذلك تقع عليها عبء كبير في مواجهة الكوارث الطبيعية، وهذا يتضح في آراء الباحثين، فهناك العديد من الدراسات أوصت بضرورة تضمين مناهج التعليم العام موضوعات عن مخاطر الكوارث الطبيعية مع التأكيد على ضرورة إعداد الطلاب على كيفية مواجهة تلك المخاطر والاستعداد لها كدراسة (السعدني 1994) (وسلامة 1995) (ولطف الله 1997)، فمثلاً:

يرى (السعدني، 1994) أنه يجب أن لا يكون تخطيطنا للمناهج متوقفاً على حادثة معينة أو مرتبط بكارثة بعينها، فإذا وقعت هذه الكارثة أو تلك تصدينا لتحليلها ومناقشتها وإذا لم تقع فلا نتناولها أو نناقشها، ومعنى ذلك أنه ينبغي أن يكون تخطيطنا للمقررات عموماً... تخطيطاً مسبقاً، وأن يكون على المدى البعيد من خلال المحتوى الذي يعالج الظواهر الطبيعية كل في موقعها من هذا المحتوى⁽⁴⁾.

وقد أوصت دراسة (سلامة، 1995) إلى إدخال مفاهيم علمية عن الكوارث الطبيعية في مناهج المرحلة الإعدادية حتى يكون الطالب مدركاً لمثل هذه الكوارث الطبيعية، وعمل برنامج تدريبي للطلاب في جميع المراحل التعليمية للتدريب على كيفية التصرف أثناء حدوث الزلزال، أو أي كارثة طبيعية⁽⁵⁾.

وأوصت دراسة (لطف الله، 1997) أن تضمن مناهج التعليم العام بموضوعات عن الكوارث الطبيعية مع التأكيد على كيفية إعداد التلاميذ لمواجهة مثل هذه الكوارث والاستعداد لها⁽⁶⁾.

(1) بابطين، هدى محمد حسين (2002). مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية لدى طالبات كلية التربية للأقسام العلمية بمدينتي مكة المكرمة وجدة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، ص 73.

(2) مازن، حسام محمد (2007). التربية البيئية، قراءات - دراسات - تطبيقات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 5.

(3) بابطين (2002). مصدر سابق، ص 19.

(4) السعدني، عبد الرحمن محمد (1994). مدى معالجة مقررات العلوم للظواهر الطبيعية وتصورات الطلاب عنها، دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (26)، ص 64.

(5) سلامة، عادل أبو العز (1995). اتجاهات طلاب المرحلة الإعدادية في مصر نحو الكوارث الطبيعية، دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (32)، ص 24-25.

(6) لطف الله (1997). مصدر سابق، ص 191.

ويرى (Watson) ضرورة تضمين المناهج الدراسية ما يحتاجه الطلاب من معلومات وحقائق عن الكوارث الطبيعية التي تحدث في بيئتهم وتدريبهم على مواجهتها والتعامل معها أثناء حدوثها⁽¹⁾.

دور مناهج الجغرافيا في مواجهة الكوارث الطبيعية:

تعد الجغرافيا أقرب المناهج إلى البيئة وذات صلة وثيقة بالمعلومات والمعارف البيئية ومشكلاتها وترتبط ارتباطاً وثيقاً بها ومن ثم فإن مناهج هذه المادة مطالبة بأن تتحمل دورها ومسئوليتها أكثر من أي وقت مضى في تنمية الوعي بالكوارث الطبيعية وتأثيراتها على الإنسان والبيئة وزيادة دور الإنسان في مواجهتها والتقليل من مخاطرها⁽²⁾.

وهكذا فإن تعليم الجغرافيا يقدم لنا الأبعاد الصحيحة لهذا العالم: المعلومات، المفاهيم، والمهارات التي تساعدنا على فهم أنفسنا وعلاقتنا بالأرض⁽³⁾.

وتظهر أهمية دور مناهج التعليم بشكل عام ومناهج الجغرافيا بشكل خاص في تدعيم المفاهيم المتعلقة بالكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها، فهي مرتبطة بالجغرافيا كأحد العلوم التي تتناول الأرض وما يتعلق بها من ظواهر طبيعية وبشرية، ويفسر علاقة الإنسان التبادلية مع البيئة وتأثيره وتأثره بها سلباً وإيجاباً، ويجب تضمين تلك المفاهيم بشكل يدعم الجانب الوقائي بهدف مساعدة المتعلمين على حماية أنفسهم من الكوارث الطبيعية المختلفة⁽⁴⁾.

ويؤكد (يحيى، 2005) على أن الوظيفة الأساسية لتعليم الجغرافيا هي⁽⁵⁾:

- تقديم المعلومات والحقائق عن العالم وتقدير وتعزيز مفهوم الموقع، المكان، العلاقة بين الأماكن، والحركة بين الأماكن والأقاليم.

- اختبار القيم والاتجاهات نحو البيئة.

- شحذ المهارات العقلية والتطبيقية.

- إدراك وفهم طبيعة المجتمع.

- تعزيز أسئلة البحث والاستقصاء وتقوية اكتساب واستخدام التنظيم الجغرافي للأساسيات والمهارات.

فالمتعلمون يحتاجون إلى هذه الأساسيات والمهارات لاتخاذ القرارات الفردية والجماعية حول استخدام البيئات، ومواجهة المشكلات البيئية وما تتعرض له البيئة من كوارث طبيعية تتطلب اتخاذ القرارات السريعة والدقيقة لمواجهة أخطار تلك الكوارث وتقليل ما ينتج عنها من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات⁽⁶⁾.

(1) Watson, Pamela G(2011). When a Natural Disaster Occurs: Lessons Learned in Meeting Students Needs, Journal of Professional Nursing, Volume (27), Number (6), p 362.

(2) أحمد، محمد نجيت السيد(2009). أثر استخدام نموذج التعلم التوليدي في تدريس الجغرافيا على التحصيل المعرفي وتنمية الوعي بالكوارث الطبيعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص 401.

(3) يحيى، حسن بن عايل أحمد(2005). الجغرافيا التربوية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص 32.

(4) الدوسري، فوزية محمد (2009). تصور مقترح لأبعاد التربية الوقائية في محتوى مناهج الجغرافيا بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد(111) السنة(30)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص 105-106.

(5) يحيى(2005). مصدر سابق، ص 53.

(6) أحمد(2009). مصدر سابق، ص 77.

وفي هذا الصدد فقد أوصت دراسة (الأهدل، 2006) بضرورة تضمين التربية الوقائية في مناهج الجغرافيا بمراحل التعليم العام، وتضمين الجانب التطبيقي في تلك المناهج لكافة مراحل التعليم العام للموضوعات التي تحتويها كتب المناهج وبما يناسب كل مرحلة تعليمية، والاهتمام بتنوع طرق التدريس وأساليب العرض، واستخدام الرسوم الكاريكاتيرية والصور في توضيح المادة العلمية بالكتب المقررة لتعليم الجغرافيا⁽¹⁾.

مما سبق يتضح أنه لكي يتم تفعيل دور مناهج الجغرافيا في تنمية مفاهيم الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها يجب أن تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

(1) إكساب المتعلمين المعلومات والمفاهيم ذات العلاقة بالكوارث الطبيعية وأسبابها وطرق الوقاية منها وأساليب التصرف السليم عند حدوثها.

(2) تنمية قدرة المتعلمين على التفكير عند مواجهتهم موقف يتطلب منهم اتخاذ قرار يتعلق بمخاطر صحية أو بيئية مهمة فالقرار الذي يتخذه المتعلم يؤثر بدرجة كبيرة في الحد من تفاقم الكارثة.

(3) اكتساب المتعلمين مهارة تقييم المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام عن الكوارث وكيف تؤثر في إدراكهم لها، فوسائل الإعلام يمكنها أن تؤثر في القرارات المتعلقة بالمخاطر.

(4) تنمية قدرة المتعلمين على تحليل الظواهر الطبيعية والاستدلال على حدوثها وتشجيعهم على البحث والاستقصاء وجمع المعلومات الجغرافية ومعالجة المشكلات التي تواجه المجتمعات المختلفة.

دور مناهج العلوم في مواجهة الكوارث الطبيعية:

تهتم مناهج العلوم بدراسة الكون ووصف الظواهر الطبيعية والعلمية التي تحدث فيه، وتعتبر أقرب المناهج إلى البيئة، لذلك فهي يقع عليها دور كبير في مواجهة الكوارث الطبيعية، وهذا ما يؤكد الخبراء والمتخصصون في مجال المناهج وطرق التدريس، فعلى سبيل المثال:

يري عبد الرحمن السعدني أن مقررات العلوم هي جسور المعرفة التي ينتقل عليها الإنسان نحو التكيف مع البيئة والكون، وهنا لا ينبغي أن يقتصر دور المقررات على مجرد إعطاء وصف فقط للبيئة وما يدور فيها، بل يقتضي الأمر عرض الكوارث الطبيعية التي تحدث في البيئة بأسلوب مبسط يبصر الدارسين بأنسب الطرق لمواجهتها⁽²⁾.

كما يرى رشاد موسى أنه ينبغي على معدي مناهج التربية العلمية تصميم وحدات دراسية عن الكوارث عامة والزلازل خاصة تناسب أعمار الأطفال والمراهقين، لتصحيح بعض المفاهيم والمعتقدات عن هذه الظواهر⁽³⁾.

(1) الأهدل، أسماء زين صادق (2006). فاعلية وحدة تعليمية مطورة وأثرها على تحصيل بعض المفاهيم الجغرافية والاتجاه نحو مادة الجغرافيا لطالبات الصف الأول المتوسط بمجدة، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (100)، السنة (28)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص 49 - 101.

(2) السعدني (1994). مصدر سابق، ص 55.

(3) موسى، رشاد عبد العزيز (1995). معتقدات الأطفال والمراهقين عن الزلازل، مجلة كلية التربية بالأزهر، عدد (48)، ص 15.

كما يرى عبد السلام مصطفى أن مناهج العلوم مطالبة بأن تتحمل دورها ومسئوليتها أكثر من أي وقت مضى في تدعيم التربية البيئية وتنمية الوعي بالكوارث الطبيعية، وتأثيراتها على الإنسان والبيئة، وزيادة دور الإنسان في مواجهتها وتقليل أخطارها⁽¹⁾.

كما يرى برودي Brody ضرورة تضمين مناهج العلوم مجموعة من الخبرات المنظمة التي تساعد الطلاب على تنمية معرفتهم ووعيمهم بخصوص الأزمات البيئية Ecological Crises، وذلك من أجل الحفاظ على النظام البيئي المعقد والهش جداً Ecosystem Very Complex and Fragile، وأن يكون ذلك من بداية مرحلة الحضنة إلى المدارس الثانوية، وقد حدد برودي Brody أربع خطوات لدراسة الأزمات البيئية وهي⁽²⁾:

أ- تحديد قضايا العالم الحقيقية المناسبة التي يمكن التركيز عليها في التعليم .

ب- عمل تحليل مفاهيمي للمعرفة المرتبطة بهذه الأحداث.

ج- تحديد المعرفة الموجودة لدى الطلاب.

د- تصميم مناهج علوم ذات دلالة يمكن أن تطبق في المدارس.

مداخل وطرق تضمين الكوارث الطبيعية في المناهج الدراسية:

تختلف الأساليب التي يمكن استخدامها لتضمين الكوارث الطبيعية في المناهج الدراسية، فهناك ثلاثة أساليب هي⁽³⁾:

1) المدخل المتكامل:

يتم ذلك بتضمين البعد البيئي والمخاطر البيئية في المناهج التقليدية لمختلف المواد الدراسية وذلك بإدخال بعض المعلومات البيئية ذات الصلة بموضوعات الدراسة.

2) المدخل الجزئي (مدخل الوحدة):

حيث يتم إعداد فصل أو وحدة تتضمن عدداً من المواضيع البيئية داخل أحد المناهج الدراسية وتأخذ بهذا المدخل مناهج الأحياء والجغرافيا في المرحلة الثانوية.

3) المدخل المستقل:

حيث يتم إفراد مادة مستقلة للتربية البيئية، إلا أن هذا يؤدي إلى إضافة عبء جديد على الطلبة ناتج عن كثرة المواد الدراسية، ويتطلب مدرسين متخصصين، كما أن باقي مدرسي المواد الأخرى سيقفون موقفاً بعيداً عن البيئة.

وفي ضوء ذلك يرى (الجاسم، 1999) المشار إليه في (بابطين، 2002) أن المدخل التكاملية يعتبر أنسب المداخل الثلاثة وأفضلها لتضمين المخاطر البيئية في المناهج الدراسية على مستوى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وأن مدخل الوحدة الدراسية مناسبة للمرحلة الثانوية، وأن المدخل المستقل يناسب مرحلة التعليم العالي⁽⁴⁾.

(1) عبد السلام، عبد السلام مصطفى (1996). دور مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية في تنمية الوعي بالكوارث الطبيعية وتأثيراتها على البيئة وفعالية وحدة مقترحة في تنمية ذلك الوعي، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد (30)، ص 143.

(2) Brody, M. (1994). Student Science Knowledge Related to Ecological Crises, International Journal of Science Education, Vol.16, No .4, PP. 432-433.

(3) بابطين (2002). مصدر سابق، ص 75-76.

(4) بابطين (2002). مصدر سابق، ص 76.

ويوضح (حاتم محمد، 2002) أن الكوارث يمكن تناولها من خلال عدة طرق هي⁽¹⁾:

أ-التعلم من الواقع:

تعتبر أكثر الطرق تأثيراً عند التعلم عن الكوارث هي استخدام أمثلة من مواقف حقيقية ترتبط بخبرات التلاميذ أنفسهم، ويمكن ذلك عن طريق:

1. دراسة كارثة محلية حدثت في المكان، وفي حالة عدم توافر كارثة محلية يمكن تكليف الطلاب بجمع معلومات عن كارثة وقعت في مكان آخر، ومن خلال كتابات الصحف والأحاديث الشخصية لأشخاص مروا بتلك الكارثة يستنتج الطلاب طبيعة الكارثة -الاستعدادات التي تمت (ماهي-بواسطة من...)-التحذيرات -الإجراءات التي تمت أثناء حدوثها -الأضرار التي سببتها -الإجراءات التي اتخذت لإعادة الحياة لطبيعتها والتغلب على أثارها وما يمكن اتباعه للإقلال من الخسائر في مثل هذه الكوارث مستقبلاً أو إذا حدثت في مكان آخر.

2. تكليف الطلاب الاشتراك في عمل تمثيل إذاعي يشمل الفقرات الآتية:

- وصف الكارثة أثناء وقوعها .
- لقاء مع أسرة في مخيم اللاجئين .
- نوعية المساعدات المطلوبة (أموال نقدية -إمدادات طبية -خدمات طوارئ للإغاثة وإعادة الحياة إلى طبيعتها).

ب-المداخل الإيجابية:

التمركز حول الإنسان ودوره الإيجابي يكون مفيداً في التعلم حول الكوارث، فالتركيز حول مناظر الدمار والمعاناة مهما بلغت واقعتها لن يؤدي إلى التعلم، ولكن يجب أن يعرف الطلبة طرق استعداد المجتمع واستجابته لمعاناة أفراد من خلال التعاون والتكليف، ويمكن من خلال التركيز على دور المجتمع الدولي وتأكيد العلاقات والروابط العامة بين جميع الدول في العالم لمواجهة الكوارث الطبيعية.

ج-الطرق النشطة:

تعليم الطلاب من خلال ما يجب أن يقوموا به قبل وأثناء وبعد الكارثة، وعن طريق قيامهم بمساعدة عائلاتهم ومدارسهم في المناطق المحيطة بهم في الاستعداد لمواجهة الكوارث المحتملة، كما يمكن تشجيع الطلبة على المشاركة في أعمال جمع التبرعات سواء مالية أو عينية لضحايا كارثة حديثة، وسوف يمنحهم ذلك الإحساس بأن جهودهم المحلية هي جزء من تحرك عالمي.

أساليب وطرق تناول الكوارث الطبيعية من خلال تدريس المناهج الدراسية:

يمكن تناول الكوارث الطبيعية بأساليب مختلفة عند تدريس المناهج الدراسية، نذكر منها على سبيل المثال الآتي:

الجغرافيا:

يكشف الطلاب من خلال الجغرافيا المناطق المهددة بالفيضانات والأعاصير والزلازل ونشاط البراكين...

(1)محمد(2002). مصدر سابق،ص 50-52.

العلوم:

- يدرس الطلاب من خلال العلوم كيف، ولماذا تصبح الظواهر الطبيعية عنيفة وأسباب تلك الكوارث.
- المظاهر العلمية للكارثة مثل (الظروف المناخية - عوامل تغير الطقس - التأثير الجيولوجي...).
- الاستجابات النفسية للضغوط وكيفية التعامل معها.
- كيفية تجمع الحيوانات والطيور للتعامل مع مواقف التهديد للخطر.
- الأثار البعيدة والقريبة المدى على البيئة بسبب الكارثة.

التاريخ والدراسات الاجتماعية:

- يدرس الطلاب من خلال التاريخ والدراسات الاجتماعية دور التعاون بين أفراد المجتمع في تحسين أحوالهم، ومساعدة كل شخص للأخر في وقت حدوث الكوارث.
- يجب أن يدرس الطلاب الوكالات الحكومية التي تقدم المساعدة للضحايا، وكيف تعمل؟، وكيف تكون فعالة؟.
- كما يمكن دعوة أحد المسؤولين المحليين لمناقشة الاحتياطات الموجودة لحدوث الكوارث وأنظمة الإنذار وإجراءات إدارة الطوارئ في المنطقة.
- تكليف الطلاب باستكشاف السياسات والقوانين المرتبطة بالكوارث والمعمول بها في المنطقة.
- ويمكن تكليف الطلاب بالآتي:
- عمل تقارير عن الكوارث الطبيعية التي حدثت في المجتمع الذي يعيشون فيه أو في منطقة جغرافية معينة، وما الدروس المستفادة من تلك الكوارث والتي يمكن أن تفيد في الاستعداد للكوارث المستقبلية.
- إعداد سرد تاريخي شفوي للكوارث في منطقة معينة عن طريق مقابلة أشخاص موجودين في المنطقة منذ فترة طويلة.

اللغة:

يتم تكليف الطلاب من خلالها، الكتابة عن خبراتهم الشخصية في الكارثة، ومناقشة المشكلات التي توضح الانفعالات القوية بدون إفراط درامي.

الأدب:

يتم تكليف الطلاب كتابة تقارير عن الكوارث الطبيعية بأسلوب أدبي أو عن طريق الشعر مثلاً.

الخطابة الدراما:

تكليف الطلاب وصف انفعالاتهم التي تظهر كرد فعل عند حدوث الكارثة سواء بالرسم أو بالألفاظ، أو عن طريق عمل مناقشات ومناظرات حول ردود أفعال الناس تجاه الكوارث على سبيل المثال (هل المرأة لديها استعداد نفسي أكبر من الرجل في التعامل مع الضغوط أو العكس؟).

الصحافة:

يمكن تكليف الطلاب بكتابة مقالات تغطي مظاهر الكارثة المختلفة، تتضمن على سبيل المثال تأثر المجتمع-المواقف التي يهتم الناس بمعرفتها – الأثار الجيولوجية-مناقشة المقالات الصحفية من حيث مدى دقتها عند وصفها للكارثة، ويمكن أن تجمع هذه المواد وتقدم في مطبوع خاص بالطلبة، أو تذايع في الإذاعة المدرسية.

الفنون:

يمكن تكليف الطلاب بتصوير خبراتهم عن الكارثة بمختلف الوسائل الفنية، وهذا يمكن أن يكون فردياً أو جماعياً (صورة زيتية على سبيل المثال).

علم النفس:

يمكن تكليف الطلاب بعمل الآتي:

- تطبيق ما تعلموه من خلال المناهج الأخرى المختلفة عن الانفعالات والسلوكيات والضغط التي يشعرون بها أو يلاحظونها أثناء الكارثة، واستخدام ذلك في تغطية الأعراض البعدية للصدمة.
- دعوة ضيف متخصص في الصحة النفسية شارك في أعمال الكوارث لإلقاء محاضرة.
- مناقشة ما هو الأكثر فائدة للتعامل مع الضغوط المرتبطة بالكارثة؟ (من خلال خبراتهم الشخصية).
- عمل بحث تعليمي موجز يناقش الانفعالات والسلوكيات الناتجة عن الكارثة والأشياء التي يمكن أن تساعد في التغلب على الضغوط النفسية المرتبطة بالكارثة.
- عمل مسح بين الآباء والزملاء حول، ما أصعب موقف قابلته أثناء الكارثة؟ وكيف تعاملت أو تغلبت على هذا الموقف؟.

الصحة:

- يمكن مناقشة ردود الأفعال الانفعالية للكارثة، وأهمية الحفاظ على انفعالات الفرد وصحته الجسمية.
- مناقشة التطبيقات الصحية والامانية في الكارثة (مثل تلوث الماء والطعام –نمو الفطريات –الاحتياطات الواجب مراعاتها).
- عرض أثر الأدرينالين Adrenaline في الجسم أثناء الضغط النفسي والخطر.
- دعوة أحد الضيوف للتحدث من مركز الصحة العامة لإلقاء محاضرة.

الرياضيات:

- يمكن تكليف الطلاب بحل مسائل مرتبطة بأثر الكارثة، أو الجهود المبذولة لرفع آثار الكارثة، على سبيل المثال:
- مسائل تدور حول عدد الجالونات المفقودة من الماء،....
 - المسافة التي تحركتها الأرض بالسنتيمترات أثناء الانزلاقات الصخرية.
 - كمية الضغط المؤثر على السدود أو رصيف الميناء أثناء الكارثة.

خاتمة:

من العرض السابق لمداخل وطرق تضمين الكوارث الطبيعية، يتضح أن معالجة الكوارث الطبيعية مسؤولة كل المناهج، فيجب أن تسهم بدور مختلف عن بعضها، وبالتالي يكون هناك تكامل في معالجة الكوارث الطبيعية من جميع الجوانب. ويمكن أن تقوم التربية بدورها في مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال التربية الوقائية والتربية البيئية في المناهج الدراسية وفي مقدمتها منهج الجغرافيا والعلوم.

فيمكن تناول مواجهة الكوارث الطبيعية من خلال منهج الجغرافيا ومنهج العلوم بشكل واسع لكونهما أكثر ارتباطاً بالطبيعة وتأثيرها على الإنسان، وبالإمكان أيضاً تناول موضوعات الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها من خلال الدراسات الاجتماعية، والتاريخ، واللغة، وغيرها..

وتوجد عدة مداخل يمكن من خلالها تضمين وتدریس الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها في المناهج الدراسية منها (المدخل المتكامل، المدخل الجزئي (مدخل الوحدة)، المدخل المستقل، التعلم من الواقع، المداخل الإيجابية، والطرق النشطة).

لذا يوصي الباحث بضرورة تضمين مفاهيم الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها في جميع المناهج الدراسية بحسب ما تقتضيه طبيعة كل منهج، وأن يكون هناك تكامل وترابط بين موضوعات المناهج.

كما ينبغي توظيف الأساليب التدريسية المتنوعة عند تدريس المناهج بما يحقق دورها في مواجهة الكوارث الطبيعية.

ويقترح إجراء الدراسات الإجرائية لتضمين مفاهيم الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها في المناهج الدراسية ودراسة فاعليتها لدى المتعلمين، وكذلك دراسة مدى تضمن المناهج الدراسية لتلك المفاهيم.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد، محمد بخيت السيد(2009). أثر استخدام نموذج التعلم التوليدي في تدريس الجغرافيا على التحصيل المعرفي وتنمية الوعي بالكوارث الطبيعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة سوهاج.
2. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا(1990). المؤتمر الدولي لإدارة الكوارث، "الحاضر والمستقبل طوارئ 90" القاهرة من 24-27 سبتمبر.
3. الأهدل، أسماء زين صادق (2006). فاعلية وحدة تعليمية مطورة وأثرها على تحصيل بعض المفاهيم الجغرافية والاتجاه نحو مادة الجغرافيا لطالبات الصف الأول المتوسط بجدة، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (100)، السنة (28)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
4. بابطين، هدى محمد حسين(2002). مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية لدى طالبات كلية التربية للأقسام العلمية بمدينة مكة المكرمة وجدة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
5. الدوسري، فوزية محمد (2009). تصور مقترح لأبعاد التربية الوقائية في محتوى مناهج الجغرافيا بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد(111) السنة(30)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

6. سبجي، نسرين بنت حسن أحمد(2001). مدى تضمين متطلبات التربية الوقائية في مقررات العلوم لتلميذات المرحلة المتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
7. السعدني، عبد الرحمن محمد (1994). مدى معالجة مقررات العلوم للظواهر الطبيعية وتصورات الطلاب عنها، دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (26).
8. سلامة، عادل أبو العز (1995). اتجاهات طلاب المرحلة الإعدادية في مصر نحو الكوارث الطبيعية، دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (32).
9. الطائي، جعفر حسن جاسم(2007). تكنولوجيا المعلومات ودورها في الحد من الكوارث الطبيعية، المكتبات الآن، العدد(7)، السنة الرابعة، يناير 2007، جامعة عمر المختار، ليبيا.
10. الطنطاوي، رمضان عبد الحميد(1997). دور مناهج العلوم بمراحل التعليم العام بمصر في تحقيق مفهوم التربية الوقائية للطلاب، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد(33).
11. عبد السلام، عبد السلام مصطفى (1996). دور مناهج العلوم بالمرحلة الإعدادية في تنمية الوعي بالكوارث الطبيعية وتأثيراتها على البيئة وفعالية وحدة مقترحة في تنمية ذلك الوعي، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد(30).
12. فرحات، محمود محمد(1994). التربية الوقائية في مواجهة الكوارث وملاحمها في الأصول الإسلامية، مجلة دراسات تربوية، مجلد(9)، الجزء (63).
13. لطف الله، نادية سمعان(1997). فعالية وحدة عن الزلازل على التحصيل وعمليات العلم واتخاذ القرار للطلالبات المعلمات، المؤتمر العلمي الأول للجمعية المصرية للتربية العلمية(التربية العلمية للقرن الحادي والعشرين)، الإسكندرية 10-13 أغسطس، المجلد الأول.
14. مازن، حسام محمد(2007). التربية البيئية، قراءات - دراسات - تطبيقات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
15. محمد، حاتم محمد مرسي (2002). أثر تضمين الكوارث البيئية في مناهج العلوم بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي على التحصيل واتخاذ القرار لدى التلاميذ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
16. موسى، رشاد عبد العزيز (1995). معتقدات الأطفال والمراهقين عن الزلازل، مجلة كلية التربية بالأزهر، عدد(48).
17. يحيى، حسن بن عايل أحمد(2005). الجغرافيا التربوية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
- ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

18. Brody, M.(1994). Student Science Knowledge Related to Ecological Crises, International Journal of Science Education, Vol.16, No .4.
19. Their, D.Herbert(1985). Societal Issues and Concerns: A New. P157.
20. Watson, Pamela G(2011). When a Natural Disaster Occurs: Lessons Learned in Meeting Students Needs, Journal of Professional Nursing, Volume (27), Number (6).

نموذج الانحدار المناسب في تحليل البقاء في حالة المتغير التابع الثنائي عند أخذ الزمن بعين الاعتبار

شامل مناوور عزيز الكفراني/جامعة الموصل، العراق

ملخص:

إن استخدام نموذج الانحدار اللوجستي **Logistic Regression** والذي اعتمدت عليه كثير من الدراسات السابقة يعتبر من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعاً في التعامل مع البيانات الوصفية ، إلا إن هذا النموذج يواجه مشكلة عدم القدرة على التعامل مع البيانات التي تعتمد على التغير في النقطة الزمنية التي تسبق حدوث الحدث ، وتحتوي على بيانات الاختفاء **Censored Data** وخاصة في الدراسات المقطعية **Cross Sectional**. لذلك كان هنالك البديل الأكثر تعاملاً مع هذه الحالة وهو انحدار كوكس، وتم التركيز في هذا الدراسة على نموذج انحدار كوكس **Cox Regression Model** والذي يعتبر أحد الأساليب المستخدمة في تحليل البقاء **Survival Analysis** والتي تتعامل مع الزمن في التحليل، حيث يتمتع هذا الأسلوب بمزايا عدة أهمها أنه يعتبر من الأساليب الحديثة بالإضافة إلى سهولة التعامل مع بيانات الاختفاء والتي تظهر عند أخذ الزمن بعين الاعتبار.

مقدمة:

كيفية تحديد نموذج المناسب من نماذج الانحدار في تحليل البقاء في حالة المتغير التابع الثنائي عند أخذ الزمن بعين الاعتبار لها أهمية كبيرة في الدراسات والبحوث التي تتعلق بزمن البقاء أو الحياة (**Survival Time**) لذلك فقد ظهرت الحاجة الماسة لتطوير الأساليب ، والوسائل الإحصائية لزيادة الدقة، والمعرفة الشاملة، والواسعة بالعوامل المؤثرة على الدراسة، ومن هذه الأساليب نماذج الانحدار ولكن ليس بشكلها التقليدي، وإنما بشكل متطور بحيث تلاءم حالة المتغير التابع الذي يكون ثنائي الاستجابة، ومن هذه النماذج، نموذج الانحدار الخطي ونموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس .

1- تحليل البقاء **Survival Analysis**:

تحليل البقاء هو العبارة التي تستخدم لوصف تحليل البيانات التي تكون في شكل أوقات (time) من أصل الوقت (time origin) وحتى حدث معين أو نقطة نهاية معينة (end point) .

في البحوث الطبية غالباً ما يكون أصل الوقت هو تاريخ تسجيل المفردة في دراسة ما مثل التجارب الطبية لمقارنة نوعين من الدواء أو أكثر إذا كانت نقطة النهاية هي وفاة المريض فان البيانات الناتجة هي بشكل حرفي أوقات البقاء (survival times)، أما إذا كانت نقطة النهاية هي ليست الوفاة فان البيانات الناتجة تسمى بيانات الوقت حتى الحدث (Time Event data) هذه الطرق يمكن أيضاً استخدامها في تحليل بيانات الوقت حتى الحدث.

أي أن تحليل البقاء عبارة عن مجموعة من الإجراءات الإحصائية لتحليل البيانات عندما المتغير المعتمد يأخذ الوقت حتى الحدث وان الوقت قد يكون أيام ، أسابيع ، شهور ، سنوات ، منذ بداية المفردة وحتى الحدث قد يكون الوفاة، بداية المرض ، انتكاس المريض.⁽¹⁾

ويعرف تحليل البقاء بأنه فرع من فروع الإحصاء الذي يشمل مجموعة من التقنيات الإحصائية لتحليل البيانات التي يكون فيها متغير الاهتمام هو وقت البقاء حتى حدوث الحدث، إذاً تحليل البقاء يهتم بمجموعة من المفردات والتي لها حدث معرف غالباً ما يكون الفشل والذي يحدث بعد فترة من الزمن مع العلم بان الحدث يحدث مرة واحدة فقط لكل مفردة، ومن المهم تعريف ما هو الحدث وما هو غير ذلك.⁽²⁾

ونلاحظ أن هناك العديد من المسميات الأخرى فهو يعرف في الإحصاء الطبي والوبائيات بتحليل البقاء وتحليل الإخطار Hazard Analysis ويعرف في دراسة الهندسة بتحليل وقت الفشل Failure time analysis وتحليل المصدقية (Reliability analysis) وفي دراسات علم النفس يعرف بتحليل تاريخ الحدث (Event history analysis) وتحليل المدة (Duration analysis) وكذلك يعرف في علم الاقتصاد بتحليل الانتقال (Transition analysis).⁽³⁾

2-1 نماذج تحليل البقاء Model Survival Analysis

نماذج تحليل البقاء تتناول الزمن الذي يسبق حدوث حدث معين ، ومن أكثر الأمثلة تطبيقاً في هذا المجال هو الزمن الذي يسبق الوفاة، ولكن تطبيق تحليل البقاء هو أوسع من ذلك بكثير ، فهو يستخدم في كثير من المجالات والتخصصات المختلفة والتي تعتبر الزمن عامل أساسي في تحليل الظاهرة المعنية بالدراسة . والميزة الأساسية في هذا الأسلوب هو دراسة العلاقة بين الزمن الذي يسبق حدوث الحدث مع متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بغض النظر عن طبيعة هذه المتغيرات من حيث كونها كمية أو وصفية أو مختلطة.

وأن تحليل البقاء يتعلق بتحليل البيانات التي تحتوي على ثلاث عناصر رئيسية وهي⁽⁴⁾ :

- 1- المتغير التابع مع زمن البقاء حتى حدوث الحدث.
 - 2- وجود بيانات اختفاء.
 - 3- وجود متغيرات مفسرة تؤثر على زمن البقاء ونرغب في تحديدها .
- حيث أن نقطة وقوع الحدث تعرف بزمن الحدث (البقاء أو الموت، الفشل أو النجاح ،... الخ) وهي تظهر بعد مدة من الزمن سواء كانت هذه المدة من الزمن صغيرة أم كبيرة ، والزمن الذي يسبق ظهور أو حدوث الحدث يسمى زمن البقاء.

¹-مصطفى، مناهل سيد أحمد،(2012): "تحليل البقاء لمرضى الايدز من تاريخ التشخيص وحتى الوفاة دراسة تطبيقية على مرضى الايدز بمستشفى أم درمان التعليمي 2005-2010م" ص 43.

²-Kleinbaum, D., Klein, M., and Kleinbaum, D. (2005). "Survival Analysis" (4th ed.).

³- أحمد، نمران سلطان علي، (2013): "استخدام نموذج انحدار Cox في تحليل البقاء لمرضى سرطان الدم في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان عدن" ص49.

¹-أحمد، نمران سلطان علي، (2013): "استخدام نموذج انحدار Cox في تحليل البقاء لمرضى سرطان الدم في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان عدن" ص49.

3-1 بيانات البقاء Survival Data :

تعبير يستخدم لوصف البيانات التي تقيس الوقت حتى الحدث وان المتغير الناتج هو الوقت حتى الحدث والذي يعرف بوقت البقاء والذي يعتبر متغير حقيقي موجب القيم دائماً.

وأن هناك ثلاثة شروط أساسية لوقت البقاء والتي يجب تعريفها بدقة وهي أصل الوقت Time origin الفترة الزمنية والحدث Event والتي سنتناولها بالتفصيل وكما يلي⁽¹⁾:

1- أصل الوقت Time origin :

ويعرف بالوقت صفر (Time 0) من حيث بداية قياس الوقت مثلاً في تجارب الدواء يكون أصل الوقت هو تاريخ بداية اخذ العلاج . في دراسات علم السكان Demography أصل الوقت هو الولادة وفي الدراسات الطبية العشوائية (Randomized clinical trials) المتابعة مجموعة من المرضى فان الوقت صفر يكون تاريخ بداية الدراسة ونلاحظ إن أصل الوقت (الوقت 0) لا يجب أن يكون متطابقاً وهو عادة لا يكون متطابقاً لجميع المفردات في الدراسة فمعظم الدراسات الطبية لها دخول متدرج Staggered entry لذا فإن أي مريض يدخل الدراسة لفترة من الوقت ووقت البقاء لأي مريض يتم قياسه من تاريخ دخوله للدراسة وحتى الوفاة وان أصل الوقت لا يجب أن يكون هو نفسه تاريخ دخول المفردة للدراسة .

2- فترة الوقت Time Scale :

غالبا ما تقاس فترة الوقت بالوقت الزمني (Clock time) أو الوقت الحقيقي (Real time) بالرجوع للأمثلة السابقة لأصل الوقت يمكن توضيح فترة الوقت كالاتي :

في تجارب الدواء تكون فترة الوقت هي مدة أخذ العلاج .

في دراسات علم السكان تكون فترة الوقت هي العمر Age .

في الدراسات الطبية العشوائية تكون فترة الوقت هي المدة من تاريخ بداية الدراسة وحتى نهاية الدراسة .

3- الحدث Event :

نلاحظ إن مفهوم الحدث يختلف باختلاف الدراسة ففي الدراسات والبحوث الطبية الحدث يعني الوفاة Death من سبب معين مثلاً سرطان الرئة Lung cancer ويمكن أن يكون الحدث هو ظهور المرض أو تطور المرض أو انتكاس المريض وفي التطبيقات الصناعية قد يكون الحدث هو فشل الوحدة وفي علم الاقتصاد قد يعني الحصول على وظيفة وفي علم السكان الحدث يعني الزواج .

4-1 دوال البقاء الأساسية Basic Survival Functions

لنفرض أن T هو متغير عشوائي متصل موجب ويمثل زمن البقاء حتى حدوث الحدث وله دالة كثافة احتمال $f(t)$ ودالة توزيع تراكمية $F(t)$ ، وبذلك تكون دوال البقاء الأساسية⁽²⁾ :

1- مصطفى، مناهل سيد أحمد، (2012): "تحليل البقاء لمرضى الايدز من تاريخ التشخيص وحتى الوفاة دراسة تطبيقية على مرضى الايدز بمستشفى أم درمان التعليمي 2005-2010م" ص45.

2- العابدي، منى عباس مسير، (2011): "دراسة وتحليل سرطان الثدي كابلان- مير ونسبية كوكس"، ص22.

1- دالة البقاء The Survival Function

تعرف دالة البقاء بأنها احتمال أن وقت البقاء أكبر من t ويرمز لها بـ $S(t)$ ويتم إيجادها كالآتي :-

$$s(t) = p(T), t \geq 0$$

وأن $F(t)$ هي دالة التوزيع التراكمي للمتغير T

$$F(t) = p[T \leq t]$$

$$F(t) + s(t) = 1$$

$$s(t) = 1 - F(t)$$

وأن $S(t)$ هي دالة غير متزايدة مع الزمن t وأن :

$$s(t) = 1 \quad \text{for } t = 0$$

$$s(t) = 0 \quad \text{for } t = \infty$$

أي أن احتمال البقاء هو على الأقل 1 عند الوقت صفر وتساوي صفر عند ما لا نهاية.

قد يحدث أن يكون هناك وقت بقاء مراقب عند نفس وقت (أوقات) الوفاة وهذا يعني أن حدوث وقت الوفاة ووقت البقاء المراقب يحدثان معاً وبصورة آنية في هذه الحالة فإن وقت البقاء المراقب يمكن اعتباره قد حدث مباشرة بعد وقت الوفاة عند حساب حجم مجموعة الخطر (V_j) .

هناك فرضية مهمة وهي أن وفيات المفردات تحدث بصورة مستقلة عن بعضها البعض وأن دالة البقاء المقدرة عند أي وقت t في الفترة من t_k وحتى t_{k+1}

$k = 1, 2, \dots, r$ هي الاحتمال الفعلي للبقاء في الفترة من t_k وحتى t_{k+1} .

وإذا كان أكبر وقت بقاء هو عبارة عن وقت بقاء مراقب t^+ فإن $\hat{S}(t)$ غير معرفة لـ $(t > t^+)$ وكذلك إذا كان أكبر وقت بقاء هو عبارة عن وقت وفاة أي أن $(r_j = d_j)$ فإن $\hat{S}(t) = 0$ لجميع $t > t_j$

إذا كان آخر وقت بقاء يقابل مشاهدة مراقبة فإن تقدير دالة البقاء لن يكون صفر وسيكون أصغر قيمة مقدرة لآخر وقت بقاء مشاهد وفي هذه الحالة فإن تقدير الدالة غير معروف بعد آخر وقت مشاهد.

وإذا كانت القيم المراقبة والغير مراقبة حدثت عند أكبر وقت مشاهد فأننا نفترض أن المراقبة تأخذ مكانها بعد ظهور الحدث وأن تستخدم لتقدير احتمال البقاء الشرطي عند هذا الوقت (وفيات المشاهدة).

وأن دالة البقاء المقدرة سوف لن تساوي صفراً وغير معرفة بعد هذه النقطة على سبيل المثال إذا كانت نفس القيمة مسجلة على أنها وقت وفاة و وقت بقاء لمراقب لنفرض المشاهدة المراقبة كان معلوماً إنها على قيد الحياة عند تاريخ آخر متابعة ، وبالتالي فان وقت البقاء سيكون أطول من المسجل إذن المفردة المراقبة تساهم في عدد المفردات في الخطر وقت التسجيل ولكن ليس بين هؤلاء في الحظر بعد ذلك الوقت مباشرةً.

إذا اشتركت أكثر من مفردة في وقت البقاء فإنها تعرف بالروابط وأن البرامج التحليلية والتي تعطي النتائج في شكل جداول لأوقات البقاء المشاهدة ، ودالة البقاء المقدره ستصنع المشاهدات المراقبة ، بعد وقت البقاء مع القيمة المقدره لدالة البقاء عند وقت البقاء.

ونلاحظ أن وقت البقاء T يمكن أن يكون متغير عشوائي متقطع وإذا تم تجميع البيانات group data كما في طريقة جداول الحياة وأن دالة البقاء تعطي كالآتي :

$$T = a_1 + a_2 + \dots + a_n \text{ إذا كان}$$

فإن

$$f(t) = p(T = t) \quad t = 1, 2, \dots$$

$$s(t) = p(T > t) = \sum_{t_j > t} f(t_j)$$

إذا كان وقت البقاء T متغير عشوائي مستمر فإن دالة كثافة الاحتمال :-

$$f(t) = \lim_{\Delta t \rightarrow 0} p \frac{[t \leq T \leq t + \Delta + t]}{\Delta t}$$

وأن دالة البقاء

$$s(t) = p(T > t) = \int_t^{\infty} f(t) dt$$

إذا لم تكن هناك مشاهدات مراقبة فإن دالة البقاء تقدر بأنها نسبة المرضى الذين ظلوا على قيد الحياة لمدة أطول من t ويمكن تقدير دالة البقاء كالآتي:

$$\hat{s}(t) = \frac{\text{عدد المرضى الذين ظلوا على قيد الحياة مدة أطول من } t}{\text{العدد الكلي للمرضى}}$$

وتعرف أيضا بدالة الصلاحية The Reliability function ويشار إليها بـ S(t) وتعرف دالة البقاء على أنها احتمال البقاء إلى ما بعد t (على الأقل حتى الزمن t)

$$S(t) = P(T \geq t) = 1 - F(t) = \int_t^{\infty} f(x) dx$$

$$f(t) = \frac{dF(t)}{dt} = \frac{d}{dt}(1 - S(t)) = -S'(t) = \left[-\frac{dS(t)}{dt}\right]$$

$$\frac{dS(t)}{dt} = -f(t)$$

2-دالة الخطر (دالة المخاطرة) : The Hazard Function

دالة المخاطرة والتي يرمز لها $h(t)$ لوقت البقاء (T) تعطي نسبة الفشل الآتي (conditional failure rate) والذي يعرف بأنه احتمال الفشل خلال فترة صغيرة جداً من الوقت بافتراض أن المفردة قد ظلت على قيد الحياة حتى بداية الفترة وكذلك تعرف بأنها أخذ النهاية لاحتمال أن المفردة تفشل في فترة صغيرة جداً من الزمن من t وحتى $t + \Delta t$ لكل وحدة زمنية ، مع العلم بأن المفردة قد ظلت على قيد الحياة حتى t :

$$h(t) = \lim_{\Delta t \rightarrow 0} \frac{p\left(t \leq T \leq \frac{\Delta t}{T} \geq t\right)}{\Delta t}, t \geq 0$$

1- الانحدار الخطي Linear Regression :

يرى الكثير من الباحثين إن الهدف الأساسي من معظم البحوث هو تحليل وتقويم العلاقات بين مجموعة من المتغيرات بغرض الوصول إلى صيغة تصنيف هذه العلاقات ويهدف تحليل الانحدار بشكل عام إلى وصف تلك العلاقات بين المتغيرات من خلال إيجاد معادلة رياضية تربط بين تلك المتغيرات⁽¹⁾. وكما يرى Kerlinger & Pedhazur بأن طرق تحليل الانحدار قد أصبحت جزءاً أساسياً في أي تحليل للبيانات المهمة بوصف العلاقة بين المتغير التابع ومتغير واحد أو عدة متغيرات مستقلة⁽²⁾.

ويصف كلا من إسماعيل⁽³⁾ والراوي⁽⁴⁾ استخدامات تحليل الانحدار على أنه يستخدم لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- 1- وصف البيانات (Data Description): وذلك بوصف شكل العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع .
- 2- التقدير والتنبؤ (تقدير المعلمات Parameters Estimations): وذلك بتقدير القيمة المتوسطة للمتغير أو التنبؤ بها وذلك عند أي مستوى من مستويات المتغير أو المتغيرات المفسرة .
- 3- التحكم (السيطرة Control): وذلك بتفسير التغير في قيم المتغير التابع بدلالة التغير في قيم المتغير المستقل عند ضبط (تثبيت) بقية المتغيرات المستقلة .

ويرى كثير من أمثال Lea بان من المؤلفين في الدراسات الإنسانية والاجتماعية إن يكون المتغير التابع منفصلاً بحيث يأخذ قيمة ثنائية Dichotomous أو أكثر ، وان هذا الشكل يمثل تحدياً كبيراً للباحثين عند محاولتهم توظيف تحليل الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد ، والذي هو محدود نوعاً ما (مقيد) باشتراط إن يكون المتغير التابع ذا طبيعة كمية متصلة بدلاً من إن يكون تصنيفياً Categorical.

1-أحمد، نمران سلطان علي، (2013): "استخدام نموذج انحدار COX في تحليل البقاء لمرضى سرطان الدم في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان عدن"ص 66.

2-التلباني، شادي اسماعيل، (2012): "دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية" ص 184.

3-اسماعيل، محمد، (2001): "تحليل الانحدار الخطي"، الرياض معهد الإدارة العامة، السعودية.

4-الراوي، خاشع محمود، (1987): "المدخل إلى تحليل الانحدار".

1-2 مشاكل استخدام الانحدار الخطي مع المتغير التابع الوصفي الثنائي:

ونظراً لأن دراستنا تتطلب أن يكون المتغير التابع وصفي، لذا سنستعرض في دراستنا إلى المشاكل التي تواجه الباحث عند استخدام الانحدار الخطي في تحليل هذه الظواهر.

يعرف الانحدار بشكل عام بأنه التحليل الذي يختص بدراسة اعتماد متغير واحد (y) يعرف بالمتغير التابع أو المعتمد أو الاستجابة على متغير واحد أو أكثر (X_i) يعرف بالمتغير المستقل أو التوضيحي أو المفسر أو المصاحب وذلك بغرض التقدير أو التنبؤ بمتوسط قيمة المتغير التابع بمعلومة المتغيرات المفسرة. وبناءً على ذلك فإن أسلوب الانحدار يستخدم للتوصل إلى نموذج رياضي يوضح العلاقة الكمية بين المتغير التابع المراد التنبؤ بقيمته والمتغيرات المفسرة⁽¹⁾.

ويعتبر الانحدار الخطي Linear Regression من أبسط وأهم تطبيقات الانحدار حيث يشترط تحقيق بعض الافتراضات (فروض التحليل assumptions) من أجل صحة تطبيق النموذج الخطي. ويضع Menard في قائمة الافتراضات التي يتطلبها تحليل الانحدار الخطي أن يكون المتغير التابع متصلًا وغير محدود Unbounded وأن يقاس بالمستوى الفئوي أو النسبي⁽²⁾.

ولكن كما يرى (Woldbeck; Porter ; Cizek and Fitzgerald) وغيرهم فإن هناك العديد من الأوضاع والظروف في علم النفس والتربية والعلوم الاجتماعية وغيرها والتي يكون فيها المتغير التابع ثنائياً بدلاً من أن يكون متصلًا. ويرى Menard بأنه يمكن توسيع الانحدار الخطي ليشتمل على متغيرات مستقلة ثنائية أو أكثر من مستويين، لكن عندما يكون المتغير التابع هو الثنائي فإن تفسير معادلة الانحدار لن يصبح مباشراً.

هناك العديد من الطرق لترميز المتغيرات غير المتصلة، ولكن كما يرى (Wight; Poston ; Wolfe) وغيرهم بأن من المفيد جدا في حال المتغير الثنائي أن يتم الترميز لذلك المتغير بالقيمتين صفر/ واحد، بحيث تمثل القيمة صفر غياب الصفة (مثل الموت)، والقيمة واحد ظهور الصفة (مثل الشفاء)، وإن إحدى أهم مميزات ترميز المتغير التابع الثنائي صفر/ واحد هو أن متوسط المتغير التابع ثنائي القيمة سوف يمثل ويساوي احتمال أن تكون المشاهدة تمتلك الخاصية $Y=1$. ويمكننا القول بأن الفلسفة وراء ذلك هي إن إعطاء قيم ترتيبية مثلا (ordinal) يعني إعطاء أهمية ترجميه مختلفة لفئات المتغير فعلى سبيل المثال لو قمنا باستخدام (2)، (1) بدلاً من (0،1) فهذا يعني إن القيمة (2) تدل على إن تلك الفئة التي أعطيت لها القيمة (2) تمتلك ضعف أهمية الفئة التي أخذت الرقم (1) وهذا خلاف المنطق حيث إن القيم العددية لا تعني الأهمية بل تتخذ فقط تصنيف فئات المتغير النوعي ولا تنطوي على أي تعبير عن الأهمية النسبية. إن المدخل الأساسي لمناقشة مشكلات استخدام تحليل الانحدار الخطي الاعتيادي مع البيانات ذات المتغيرات التابعة الثنائية، حتى لو تم التعامل مع المتغير التابع الثنائي Y كقيمة متصلة من خلال استخدام احتمال أن يكون المتغير التابع الثنائي يساوي واحداً، هو التذكر بأهم الافتراضات التي يبني عليها تحليل الانحدار الخطي⁽³⁾، وهي:

1- تجانس تباين الخطأ Homoscedasticity: أي أن يكون تباين حد الخطأ ثابتاً عند جميع مستويات قيم المتغير المستقل.

¹ - العبيدي، ندوى خزعل رشاد، (2005): "دراسة مقارنة لبعض طرائق اختبار مجموعة جزئية في نماذج الانحدار المتعددة مع تطبيق في سرطان الثدي" ص 6.

² - التلباني، شادي اسماعيل، (2012): "دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية" ص 185.

³ - العبيدي، ندوى خزعل رشاد، (2005): "دراسة مقارنة لبعض طرائق اختبار مجموعة جزئية في نماذج الانحدار المتعددة مع تطبيق في سرطان الثدي" ص 8.

2- اعتدالية توزيع الخطأ: Normality of Errors: أي أن تكون الأخطاء موزعة بشكل طبيعي (Normally distributed) عند كل مستوى من مستويات المتغير المستقل.

3_ يجب أن تكون العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خطية.

4_ أن يتضمن التحليل جميع المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالتنبؤ بالمتغير التابع، وأيضا أن تستبعد جميع المتغيرات التي ليست لها علاقة بالتنبؤ بالمتغير التابع أو إن أهميتها تكون ضئيلة جدا لا تستحق تضمينها في النموذج.

5_ القيم المتوقعة للخطأ: يجب أن تكون القيمة المتوقعة للخطأ تساوي صفر.

6_ عدم وجود علاقة خطية متعددة multicollinearity بين المتغيرات المستقلة.

وكما يذكر Lea فإن ما يرغب الباحث في التنبؤ به في حالة المتغير التابع الثنائي الذي يأخذ القيم (صفر/واحد) ليس هو بالدقة قيمة المتغير التابع (صفر/واحد) وإنما هو الاحتمال بأن تكون النتيجة إما صفرًا أو واحدًا، أي $p(y_i / x_i) = 1$ أو $p(y_i / x_i) = 0$ وبناءً على ذلك فإن المتغير التابع في هذه الحالة ليس هو المتغير التابع نفسه كما هو الحال عند استخدام الانحدار الخطي، وإنما المتغير التابع هو عبارة عن احتمال أن تكون قيمة المتغير التابع تساوي واحدًا، وهو الغالب في الاستخدام، أو احتمال أن تكون قيمة المتغير التابع تساوي صفرًا. وعليه فإن محاولة استخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى (Least squares) لتوفيق البيانات ذات المتغيرات التابعة الثنائية يواجه نوعين رئيسيين من المشكلات وهي كما يلي⁽¹⁾:

1- المشكلة المفاهيمية: (Conception problem):

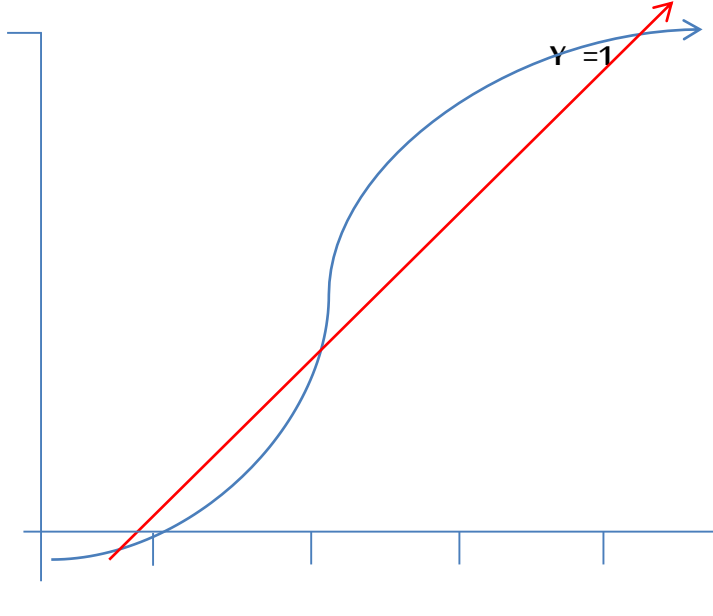
تنشأ المشكلة المفاهيمية في استخدام المربعات الصغرى لتوفيق البيانات ذات المتغيرات التابعة الثنائية من حقيقة أن الاحتمالات يجب أن تتراوح قيمتها بين قيمتين حديتين هما: الواحد الصحيح كحد أعلى والصفر كحد أدنى، أي أنه وفقاً لتعريف الاحتمالات لا يمكن لقيمة الاحتمال أن يتجاوز الواحد الصحيح، ولا ينخفض على ما دون الصفر. وحيث أن تحليل انحدار المربعات الصغرى هو نموذج خطي يسمح لخط الانحدار أن يمتد حتى موجب ما لا نهاية حسب قيمة المتغير أو المتغيرات المستقلة، فإن استخدام انحدار المربعات الصغرى مع البيانات ذات المتغير التابع الثنائي قد يفاجئ الباحث بقيم متوقعة للمتغير التابع تتجاوز الواحد الصحيح أو تقل عن الصفر، الأمر الذي يتناقض تماماً مع مفهوم الاحتمالات. ولتوضيح الفكرة السابقة بياناً، يلاحظ أنه عند تمثيل العلاقة بيانياً بين متغير مستقل كمي مع متغير تابع كمي نجدها علاقة خطية (خط مستقيم)، بينما تمثيل العلاقة بيانياً بين متغير مستقل كمي مع متغير تابع ثنائي، نجدها علاقة غير خطية (منحني لوجستي) والذي تقع قيمته بين الصفر والواحد والذي يأخذ الشكل S

¹- التلاني، شادي اسماعيل، (2012): "دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية" ص 186-188.

شكل(1-1) العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

REGRESSION MODEL LOGISTIC

LINEAR REGRESSION MODEL



Y=0

X

وبناء على الشكل السابق، سي هذا النوع من الانحدار بالانحدار اللوجستي والذي يعتمد على المنحني اللوجستي بينما سي النوع الآخر بالانحدار الخطي لأنه يعتمد على الخط المستقيم.

2- المشكلة الإحصائية : Statistical Problem:

أما المشكلة الإحصائية في استخدام تحليل الانحدار المربعات الصغرى في حالة توفيق البيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة فهي تكمن في انتهاك افتراضات تحليل الانحدار الخطي وأهمها:

اعتدالية التوزيع Normality وتجانس التباين Homoscedasticity، حيث تنشأ هاتان المشكلتان بسبب الطبيعة الثنائية للمتغير التابع، ومما سبق نرى بأنه في حالة كون المتغير التابع وصفي ثنائي القيمة فإن الأسلوب الإحصائي الأنسب للتعامل معه هو أسلوب الانحدار اللوجستي.

3- نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression Model:

تتركز الفكرة الأساسية في هذا الجزء من هذا الدراسة حول اختيار نموذج الانحدار المناسب في تحليل البقاء في حالة المتغير التابع الثنائي عند اخذ الزمن بعين الاعتبار وتم اختيار نموذجي الانحدار اللوجستي وانحدار كوكس كونهما ينطبقان على مثل هذه الدراسات ومن ثم سوف نقارن بين هذين النموذجين للوصول إلى النموذج المناسب واعتماد الأسلوب الأمثل في تحليل هذه الظاهرة.

يرى Lea بأن هو إن كانت هنا كعدة أساليب إحصائية طورت لتحليل البيانات ذات المتغيرات التابعة التصنيفية، إلا أن تحليل الانحدار اللوجستي يتمتع بعدة مميزات تجعله ملائماً للاستخدام في مثل حالات كهذه ويوضح Gebotys أهمية تحليل الانحدار اللوجستي بقوله: إن الانحدار اللوجستي هو أداة أكثر قوة، لأنه يقدم اختبار الدلالة المعاملات، كما أنه يعطي الباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغيرات، مما يسمح للباحث بالاستنتاج بأن متغير إما يعتبر أقوى من المتغير الآخر في فهم ظهور النتيجة المطلوبة، كما أن تحليل الانحدار اللوجستي يمكنه أن يتضمن المتغيرات النوعية (qualitative variables)

وحدودا للتفاعلات، ويشير (Dayton; Walker) أيضا إلى تحليل الانحدار اللوجستي هو أقل حساسية اتجاه الانحرافات عن اعتدالية التوزيع لمتغيرات الدراسة⁽¹⁾، كما أن الانحدار اللوجستي يستطيع أن يتجاوز العديد من الافتراضات الشديدة لانحدار المربعات الصغرى الاعتيادي، الأمر الذي يجعل تحليل الانحدار اللوجستي هو الأسلوب الأفضل في حالة المتغير التابع الثنائي لحد الآن.

1-3 ما هي الانحدار اللوجستي:

يعتبر نموذج الانحدار اللوجستي والذي يمكن تسميته النموذج المنطقي من أكثر النماذج شيوعا في تحليل البيانات الوصفية وهو أسلوب إحصائي لفحص العلاقة بين المتغير التابع ذي المستوى الوصفي ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، والتي تسمى أحيانا متغيرات مصاحبة أو متغيرات مفسرة بحيث تكون تلك المتغيرات المستقلة من أي نوع من المستويات القياس⁽²⁾، إما في حالة هذه الدراسة فيقصد بتحليل الانحدار اللوجستي الأسلوب الإحصائي المستخدم لفحص وتوثيق العلاقة بين المتغير التابع ثنائي القيمة وعدة متغيرات مستقلة أيا كان نوعها، ويسمى التحليل في هذه الحالة الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression).

ففي حالة وجود متغير تابع وصفي ثنائي ومتغير مستقل واحد (Simple Logistic Regression)، فإن النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$y = \frac{\exp(\beta_0 + \beta_1x)}{1 + \exp(\beta_0 + \beta_1x)} ; 0 < p < 1$$

$$y = \frac{1}{1 + \exp[-(\beta_0 + \beta_1x)]}$$

وتؤول هذه الصيغة بعد ذلك إلى الصورة التالية:

إذ إن: β_0, β_1 تمثل المعاملات المقدرة من البيانات.

X: تمثل المتغير المستقل.

exp: تمثل (e) الأساس اللوغاريتمي الطبيعي ويساوي تقريبا 2.718.

y: تمثل المتغير التابع.

أما في حالة كون المتغير التابع وصفي ثنائي وكان هناك عدة متغيرات مستقلة (Multiple Logistic Regression)، فإن النموذج يأخذ الصورة التالية:

$$y = \frac{1}{1 + \exp(-z)}$$

إذ إن

¹-التلواني، شادي اسماعيل، (2012): "دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية" ص 189.

²-الجضعي، خالد، (2005): "تقنيات صنع القرارات - تطبيقات حاسوبية".

$$Z = B_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_p X_p$$

وتعتبر نماذج الانحدار اللوجستي حالة خاصة من حالات نماذج الانحدار العامة Generalized linear Models، ويطلق على هذه النماذج أحياناً نماذج اللوجت Logit Model، ويستخدم عندما نرغب في التنبؤ بوجود صفة معينة أو ظاهرة أو خاصية معينة بالاعتماد على قيم متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى التي لها علاقة بالمتغير التابع تماماً كما هو الحال في نماذج الانحدار العام وتستخدم معاملات النموذج اللوجستي في تقدير نسبة الإمكان أو المفاضلة Odds Ratio لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج.

ومما سبق، فإن استخدام نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression والذي اعتمدت عليه كثير من الدراسات السابقة يعتبر من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعاً في التعامل مع البيانات الوصفية. إلا إن هذا النموذج يواجه مشكلة عدم القدرة على التعامل مع البيانات التي تعتمد على التغير في النقطة الزمنية التي تسبق حدوث الحدث أي أن لا يوجد متغير مؤشر يشير إلى الزمن في صيغته (نموذج الانحدار اللوجستي) وبذلك فإن هذا النموذج لا تتعامل مع الزمن في التحليل، وإن تحليل البقاء تحتوي على بيانات اختفاء Censored Data التي تظهر بمرور الزمن وخاصة في الدراسات المقطعية Cross Sectional، لذلك يجب دراسة نموذج الأكثر تعاملاً مع هذه الحالة.

4-انحدار كوكس⁽¹⁾: Cox Regression

4-1 نموذج انحدار كوكس Cox Regression Model :

يعتبر نموذج انحدار كوكس احد أهم النماذج وأكثرها شيوعاً في نماذج تحليل البقاء، ويستخدم هذا النموذج كما ذكرنا سابقاً في الحالات التي يكون متغير الزمن الذي يسبق حدوث حدث معين له أهمية في تحليل الظاهرة المعنية بالدراسة، ولكي يتم استخدام هذا النموذج يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- المتغير التابع ويتكون من جزأين (متغير وصفي ثنائي القيمة + متغير الزمن الذي يسبق حدوث الحدث).⁽²⁾

- متغيرات مستقلة بغض النظر عن طبيعتها هل هي كمية أو وصفية أو مختلطة، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير على الظاهرة المعنية بالدراسة.⁽³⁾

والنموذج الأصلي لانحدار كوكس اقترح من قبل العالم Cox عام 1972، فإذا كان T متغير عشوائي متصل فإن الشكل الأساسي للنموذج هو:

$$h(t/x_i) = h_0(t) * \exp(x_i' \beta)$$

$h(t/x_i)$: تمثل الخطر الشرطي لوقوع الحدث عند زمن t بالنسبة للمفردات التي لديها متجه المتغيرات المفسرة x_i

$h_0(t)$: دالة الخطر الأساسية (Baseline Hazard Function) التي تعتمد على الزمن والمناظرة لمتجه المتغيرات المفسرة $x_i=0$

β : تمثل متجه عمودي ذو بعد $P \times 1$ من المعالم المجهولة، وتستخدم طريقة الإمكان الجزئية لتقدير المعالم المجهولة.

¹- العابدي، منى عباس مسير، (2011): "دراسة وتحليل سرطان الثدي كابلان- مير ونسبية كوكس"، ص 50-54.

²- التلباني، شادي اسماعيل، (2012): "دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية و الديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية" ص 203.

³-Kalbfleisch & Prentice (2002) "Analysis of Failure Time Data"، (1973)، 267-278.

x_i : تمثل متجه صفي $1 \times P$ من المتغيرات المفسرة.

$\exp(x_i' \beta)$: تمثل الخطر النسبي (Hazard Ratio) الذي لا يعتمد على الزمن، أي إن تأثير المتغيرات المفسرة بزيادة أو نقصان الخطر يكون ثابت لا يتغير تبعاً لتغيير نقطة زمنية، وأيضاً فإن النسبة بين أي معادلتين للخطر تكون ثابتة وغير معتمدة على الزمن:

$$\frac{h(t/x_1)}{h(t/x_2)} = \frac{h_0(t) \exp\{x_1' \beta\}}{h_0(t) \exp\{x_2' \beta\}} = \frac{\exp\{x_1' \beta\}}{\exp\{x_2' \beta\}} = e^{\beta(x_1' - x_2')}$$

2-4 فروض نموذج كوكس: Cox-Model Assumptions :

- المفردات التي لها نفس قيم المتغيرات المفسرة لها أيضاً نفس دالة الخطر.

- اختلاف قيم متغير مفسر معين بين مفردتين يترتب عليه إن يكون لهاتين المفردتين دالتي خطر متوازيتين وهذه هي الفرضية التناسبية.

ونماذج انحدار كوكس تنقسم إلى ثلاث أنواع هي نماذج معلمية ونماذج شبه معلمية و نماذج لا معلمية، وذلك بناءً على طبيعة دالة الخطر الأساسية.

3-4 تحويلة انحدار كوكس:

إن استخدام التحويل يمكن أن يقدم مساهمات جديدة لحل الصعوبات والتحديات التي تواجه تفسير نموذج انحدار كوكس، إن دالة الخطر في نموذج كوكس هي:

$$h(t) = h_0(t) \cdot \exp(\beta_1 X_1 + \dots + \beta_p X_p)$$

$$\log h(t) = (\beta_1 X_1 + \dots + \beta_p X_p)$$

ومن الملاحظ أن لوغاريتم داله الخطر هو تركيب خطي من المتغيرات المستقلة، وأن استخدام التحويل اللوغاريتمي يعمل على ضغط وتوسيع القيام العالية في البيانات والذي يساعد على تصحيح عدة مشكلات في البيانات مثل: التواء التوزيع، ووجود مشاهدات متطرفة، وعدم تجانس التباين. إما الوظيفة الأساسية للتحويل اللوغاريتمي لانحدار كوكس هو السماح بتطبيق الانحدار الخطي عند تحليل العلاقات للبيانات ذات المتغيرات التابعة الثنائية، وهذا يعني أن أي تغيير يحدث في المتغيرات المستقلة يقابله تغير في لوغاريتم دالة الخطر وليس المتغير تابع نفسه كما هو الحال في الانحدار الخطي.

4-4 تقدير معالم انحدار كوكس: Parameters Estimation of Cox-Regression :

اقترح Cox طريقة الإمكان الجزئية Partial Likelihood لتقدير β وذلك في ظل غياب المعرفة عن طبيعة دالة الخطر الأساسية $h_0(t)$ ، حيث أن هذه الطريقة تقابل طريقة المربعات الصغرى في الانحدار الخطي، والتي تبحث عن أدنى مجموع لمربعات انحرافات البيانات المشاهدة عن خط الانحدار. وتقابل هذه الطريقة أيضاً، طريقة الإمكان الأعظم في الانحدار اللوجستي والذي تسعى فيه هذه الطريقة إلى تعظيم لوغاريتم الإمكان والتي تعكس مدى إمكانية أو ارجحية أن تكون بيانات المتغير التابع قابلة للتوقع أو التنبؤ بها من خلال المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة.

لنفرض أن $t_{(1)} < t_{(2)} < \dots < t_{(m)}$ تشير إلى أوقات المعرفة والاتجاه للمشاهدة وان R_i تشير إلى مجموعة الخطر عند $t_{(i)}$ ونفرض إن مفردة واحدة فقط لديها معرفة (مثلا) عند الزمن $t_{(i)}$ ولننسى هذه المفردة $j \in R_i$ اي لا يوجد تكرار (اي لا يمكن حدوث حدثين في نفس الزمن).

$$l = \prod_{i=1}^m \frac{e^{x_{j(i)}\beta}}{\sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta}}$$

$$\text{Log } L = \sum_{j=1}^m [X'_{j(i)} \beta - \text{Log} \sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta}]$$

وبأخذ المشتقة الأولى $\text{Log } L$ بالنسبة لـ β نجد أن :

$$p, \dots, 2, r=1, \frac{d \text{Log } L_i}{d \beta_r} = X_{j(i)r} - \frac{\sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta} X_{j(i)r}}{\sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta}}$$

ويمكن كتابة المقدار السابق على الشكل التالي:

$$U_r(\beta) = \frac{d \text{Log } L_i}{d \beta_r} = X_{j(i)r} - A_{ir}(\beta)$$

حيث $A_{ir}(\beta)$ هو المعدل المرجح لـ $X_{j(i)r}$ لكل مجموعة الخطر R_i وبأخذ المشتقة الثانية فإن :

$$I_{rs}(\beta) = \frac{\partial^2 \text{Log } L}{\partial \beta_r \partial \beta_s} = \frac{\sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta} X_{j(i)r} X_{j(i)s} (e^{x_{j(i)}\beta}) - (\sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta} X_{j(i)r}) (\sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta} X_{j(i)s})}{(\sum_{j \in R_i} e^{x_{j(i)}\beta})^2}$$

$$r, s = 1, 2, \dots, p$$

تم اختيار نموذج انحدار كوكس كونها ينطبق على مثل هذه الدراسات وتم التركيز في هذا الجزء على نموذج انحدار كوكس Model Cox Regression لأنها يعتبر احد الأساليب المستخدمة في تحليل البقاء Survival Analysis والتي تتعامل مع الزمن في التحليل ، حيث يتمتع هذا الأسلوب بمزايا عدة، أهمها : أنه يعتبر من الأساليب الحديثة بالإضافة إلى سهولة التعامل مع بيانات الاختفاء والتي تظهر عند اخذ الزمن بعين الاعتبار.

4-5 أسباب تفضيل أسلوب انحدار كوكس على الانحدار اللوجستي في هذا الدراسة :

إن الدراسات التي تتعلق ببيانات البقاء تشترط أن يكون المتغير التابع نوعي ذو حدين (بقاء أو موت) وان المتغيرات المستقلة تكون نوعية أو كمية أو مختلطة ما بين النوعين لذا وجدنا أن أسلوب الانحدار اللوجستي وانحدار كوكس ينطبقان على هذه الحالة لوصف تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ولكن أسلوب الانحدار اللوجستي لديه نقطة ضعف في مثل هذه الدراسات بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن الذي يسبق حدوث الحدث (الموت أو الشفاء). ومما سبق نرى أهمية عنصر الزمن في تحليل البقاء، وأن أسلوب الانحدار اللوجستي لا يأخذ الزمن بعين الاعتبار، لذا أردنا استخدام أسلوب آخر وهو انحدار

كوكس الذي يعتبر من الأساليب الهامة التي تأخذ الزمن الذي يسبق حدوث حدث معين (البقاء ، الموت) بعين الاعتبار عند التحليل .

خاتمة :

هدف هذا البحث إلى تحديد نموذج الانحدار المناسب في تحليل بيانات البقاء في حالة إذا كان المتغير التابع ثنائي القيمة المتمثلة بحدوث الحدث أو عدم حدوثها مع أخذ الزمن بعين الاعتبار وتم الوصول إلى أن الانحدار الخطي لا يصلح في تحليل البقاء لوجود مشاكل مفاهيمية وإحصائية وبعد ذلك تم أخذ الانحدار اللوجستي لكونه من الأساليب التي تتعامل مع البيانات الوصفية ، إلا أن هذا النموذج يواجه مشكلة عدم القدرة على التعامل مع البيانات التي تعتمد على التغير في النقطة الزمنية والتي تسبق حدوث الحدث لذلك كان هناك البديل الأكثر تعاملاً في هذه الحالة هو نموذج انحدار كوكس .

قائمة المراجع :

1. أحمد، نمران سلطان علي، (2013): "استخدام نموذج انحدار Cox في تحليل البقاء لمرضى سرطان الدم في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان عدن"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، قسم الإحصاء والمعلوماتية، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.
2. اسماعيل، محمد، (2001): "تحليل الانحدار الخطي"، الرياض معهد الادارة العامة، السعودية.
3. التلباني، شادي اسماعيل، (2012): "دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر.
4. الجضبي، خالد، (2005): "تقنيات صنع القرارات – تطبيقات حاسوبية"، الجزء الأول، دار الاصحاب النشر، الرياض، السعودية.
5. الراوي، خاشع محمود، (1987): "المدخل إلى تحليل الانحدار"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – الطبعة الأولى.
6. العابدي، منى عباس مسير، (2011): "دراسة وتحليل سرطان الثدي كابلان- مير ونسبية كوكس"، رسالة ماجستير، كلية الرياضيات وعلوم الحاسوب، قسم الرياضيات، جامعة كوفة، العراق.
7. مصطفى، مناهل سيد احمد، (2012): "تحليل البقاء لمرضى الايدز من تاريخ التشخيص وحتى الوفاة دراسة تطبيقية على مرضى الايدز بمستشفى أمدرمان التعليمي 2005-2010م"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
8. العبيدي، ندوى خزعل رشاد، (2005): "دراسة مقارنة لبعض طرائق اختبار مجموعة جزئية في نماذج الانحدار المتعددة مع تطبيق في سرطان الثدي"، رسالة ماجستير، كلية علوم الحاسبات والرياضيات، قسم الإحصاء ، جامعة الموصل، العراق.
9. Kleinbaum. D. and klein. M., (2005): "Survival Analysis : a self-learning Text", USA :Springer.
10. Kalbfleisch. J. D., and Prentice, R. L , (2002) " Analysis of Failure Time Data", 2nd ed. Wiley, New York Kalbfleisch. J. D., and Prentice, R. L. Marginal likelihoods.20 based on Cox's regression and life model. Biometrika 60.(1973).

خطوات التدريب المهني كمدخل أساسي لتطوير الموارد البشرية في ظل نظرية النظم

د.بحري صابر/جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تبيان أهم الخطوات الأساسية التي يعتمد عليها القائم بعملية التدريب المهني لضمان فعالية التدريب الموجه للأفراد في المنظمة، وذلك كمدخل أساسي لتطوير الموارد البشرية في ظل نظرية النظم، أين سنبيين مختلف مدخلات العملية التدريبية والعمليات التي تعتمد عليها، بالإضافة لمخرجات العملية التدريبية كإطار يتم في مدخل النظم.

الكلمات المفتاحية: التدريب المهني، الإحتياجات التدريبية، المدخلات، العمليات، المخرجات.

مقدمة:

يعد التدريب المهني من بين أهم المجالات الرئيسية التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية من أجل إعادة رسكلة المورد البشري وتنميته وتطويره، أين تسعى المنظمة من خلال وضع البرامج التدريبية إلى تطوير المورد البشري بما يساهم في تنمية المنظمة وتطويرها وكذا جعلها ذات فعالية في مجال المنافسة في مختلف الأنشطة التي تقوم بها، فالمنظمة باعتبارها مجموعة من الأفراد يتفاعلون فيما بينهم لتحقيق أهداف مشتركة تبذل اليوم مزيدا من الجهود من أجل تحقيق هذه الأهداف متبعة في ذلك عدة إستراتيجيات على رأسها التدريب المهني والإختيار والتعيين والإستقطاب وتحليل العمل وتحليل الفرد والأرغوميا، وغيرها من المجالات التطبيقية في علم النفس العمل والتنظيم، وبالنظر لتلك الأهمية التي يكتسبها المورد البشري في مختلف منظمات الأعمال فإن إيلاؤه العناية اللازمة أصبح أكثر من ضرورة حتمية خاصة في ظل التطورات الحديثة الحاصلة والتي إعتبرت المورد البشري العنصر الهام في تطوير أي منظمة وضمان بقائها وإستمرارها في ظل المنافسة التي تحيط بها، وسيتأتى تطوير المورد البشري من خلال قيام المنظمة بعدة عمليات بداية بالإستقطاب الجيد والإختيار المهني المناسب وصولا إلى التدريب الفعال والذي يضمن فعالية المتدرب وتحقيق كل من أهداف التدريب والمنظمة والمتدرب معا، ولكي نصل إلى ذلك لا بد على المنظمة أن تأخذ بعين الإعتبار جميع الخطوات الرئيسية في التدريب المهني، بالإضافة إلى مراعاة تلك المتطلبات اللازمة لنجاح أي تدريب بما يضمن قفزة نوعية لدى المورد البشري الخاضع لعمية التدريب.

إن التدريب المهني كمدخل أساسي لأي منظمة يتم وفق خطط وإستراتيجيات ومراحل ومناهج ومبادئ وأسس لا بد على القائمين على العملية التدريبية معرفتها وتحقيقها كي يتسنى نجاح التدريب مهما كانت طبيعته ونوعه، ولتحقيق هذا النجاح المنشود يتم في واقع الأمر إستخدام الكثير من المداخل التقليدية والحديثة في ميدان التدريب والتي إنطلقت من مقاربات نظرية معينة لضمان نقل تأثير التدريب، ولعل من بين المداخل الحديثة في التدريب المهني هو مدخل النظم أو نظرية النظم التي تتضمن مدخلات والعمليات والمخرجات، هذا المدخل الذي أضحى يطبق في الكثير من المجالات والميادين كالتربية وتكنولوجيا التعليم والتدريب بشتى أنواعه، وفي مجال التدريب يتضمن منحى النظم أو مدخل النظم كل من مدخلات العملية التدريبية والتي تتضمن كل من جمع وتحليل المعلومات وكذا تحديد الإحتياجات التدريبية وتصميم البرنامج التدريبي، وكذا العمليات التي تتضمن عملية تنفيذ البرامج التدريبية وهي عملية ليست بالسهولة التي يمكن تصورها خاصة وأن أي خلل في عملية التنفيذ

يتبعه مباشرة خلل في النتائج المتوقعة من التدريب وعدم تحقيق الأهداف المرجوة المسطرة من القائمين على التدريب، بالإضافة للمخرجات الخاصة بالعملية التدريبية والتي يمكن تسجيلها من خلال تقييم عملية التدريب الذي نحاول أن نترجم فيه كل نقاط القوة والضعف في التدريب لتدراك مجالات الضعف في التطبيقات اللاحقة لعملية التدريب.

أولا المدخلات الأساسية في العملية التدريبية:

في إطار نظرية النظم لا بد في البداية في العملية التدريبية من تحديد مختلف المدخلات الرئيسية التي يتطلبها التدريب المهني، وبالنظر للخطوات المختلفة للتدريب التي ينبغي على القائم على التدريب مراعاتها فإن أول شيء يجب على القائمين بالتدريب تحديده هو مدخلات العملية التدريبية والتي تتمثل في مختلف خطوات التدريب المهني وعلى رأسها جمع وتحليل المعلومات كمدخل تمهيدي للتدريب المهني، وتحديد الإحتياجات التدريبية كمدخل أساسي للتدريب المهني، وكذا تصميم البرامج التدريبية كمدخل تصميمي للتدريب المهني، وهو ما سنحاول تبيانه فيما يأتي:

1. جمع وتحليل المعلومات كمدخل تمهيدي للتدريب المهني:

تعتبر عملية جمع وتحليل المعلومات خطوة جد هامة كبدية لإنطلاق العملية التدريبية فهي خطوة "تلمها عملية تحليل وإستنتاج ترمي إلى إستخلاص مؤشرات تكون هي الأساس في توجيهه وتخطيط الجهود التدريبية"⁽¹⁾، وفي هذه المرحلة لا بد من توفير البيانات اللازمة عن النظام التدريبي وكذا البيانات الخاصة بالمتغيرات المتصلة بالتدريب سواء داخل المنظمة أو خارج المنظمة، وبالتالي فإن هذه المرحلة هي جزء متكامل من نظام المعلومات الإدارية التي يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والتخطيط وإتخاذ القرارات⁽²⁾.

فعملية جمع وتحليل المعلومات تعتبر من المداخل الرئيسية في عملية التدريب المهني إذ تساهم في عملية رصد المعلومات العامة حول التدريب وطبيعته وإمكانياته ووسائله وهو ما يجعل المنظمة توليه الإهتمام الكبير بالنظر للإستراتيجيات التي يمكن تحقيقها من خلال هذه العملية، إذ لا يمكن تصور نجاح وفعالية عملية التدريب دون الدقة في جمع وتحليل المعلومات والمعطيات التي يتم جمعها من طرف القائمين على العملية التدريبية، وهو ما يجعل هذه العملية عمل شاق يتطلب الكثير من الإجراءات والمقومات والشروط الواجب توفرها خاصة في المكلفين بجمع المعلومات وتحليلها حتى يتسنى لنا الرصد الحقيقي لمختلف المعلومات العامة والخاصة بالمنظمة محل التدريب المزمع إجراؤه فيها.

2. تحديد الإحتياجات التدريبية كمدخل أساسي للتدريب المهني:

1.2 تحديد الإحتياجات التدريبية:

إن عملية تحديد الإحتياجات التدريبية تختلف عن مدخل جمع المعلومات وتحليل البيانات أين تعتبر هذه العملية خطوة أساسية في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة من التدريب المهني الأهداف، وذلك بإعتبار أن عملية تحديد الإحتياجات التدريبية ستعبر عن مختلف النقائص التي سيكون المتدرب بحاجة إليها، لذا فإن بناء أي برنامج تدريبي لن يكون فعال ما لم يتم التحديد البناء لمختلف الإحتياجات التدريبية عن طريق قياسها قياسا علميا دقيقا، فتحديد الإحتياجات التدريبية بإعتبارها "مجموعة

(1) علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998، 361-364.

(2) كامل بربر: الإدارة عملية ونظام، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1997، 163.

المؤشرات التي تكشف عن وجود فرق بين الأداء الحالي والأداء المرغوب فيه للأفراد، وبسبب نقص معارف، وقدرات، ومهارات هؤلاء الأفراد، وما يشوب سلوكهم واتجاهاتهم من قصور⁽¹⁾.

فهي تعبر عن ذلك النقص المرجو سده عن طريق التدريب وهو ما يعد تطوير للمورد البشري في حد ذاته، وهنا في هذه العملية لا نكتفي بمعرفة النقائص وتسجيلها بل ينبغي علينا أن نحددها تحديدا دقيقا لكي نترجمها فيما بعد من خلال البرنامج التدريبي الذي نحن بصدد تصميمه، وللقيام بعملية تحديد الإحتياجات التدريبية على الأخصائي في مجال التدريب المهني أن يراعي عدة أسس لتحديد هذه الإحتياجات والتي تتعلق بالتنظيم والوظيفية وكذا على مستوى الفرد.

1.1.2 تحليل الإحتياجات على مستوى التنظيم:

يدور هذا التحليل حول مدى وضوح أو غموض الأهداف، ومدى كفاءة الموارد البشرية والمادية لتحقيق هذه الأهداف، وكذا مدى تناسب توزيع أعباء العمل وتناسب الاختصاصات مع قدرات الأفراد، مدى تفويض السلطة على المرؤوسين، مدى وجود خطوط اتصال بين العمال والمستويات الإدارية المختلفة⁽²⁾، وهو يهدف إلى تحديد الوحدات التي تحتاج إلى تدريب أكثر، وكذا تحديد مدى توافق التنظيم القائم مع متطلبات العمل من خلال عملية تقييم النتائج المحققة وتتجسد عملية التحليل التنظيمي في تحديد وصياغة أهداف المنظمة، وتحليل الخريطة التنظيمية⁽³⁾، وكذا تحديد المقومات التنظيمية، ودراسة القوى البشرية، وتحديد كل من مستوى كفاءة التنظيم، والمناخ التنظيمي⁽⁴⁾، وتحليل التغيرات التنظيمية⁽⁵⁾، وهذا النوع من التحليل خاص بالمنظمة أين يتم رصد مختلف الإحتياجات التدريبية التي تعيق عمل المنظمة وتحول دون تحقيق أهدافها في محاولة لتجاوزها من خلال التدريب عليها بما يساهم في تحسين وزيادة الأداء العام للمنظمة والتي يعد التدريب أحد أبرز المداخل الأساسية التي يمكن تطوير وتحسين فعالية أداء المنظمة من خلاله، ولعل هذا ما جعل أغلبية المنظمات توجد على مستواها مصالحي أو مكاتب خاصة بالتدريب والتكوين وإعادة رسكلة الأفراد بما يخدم العملية التدريبية ككل ويحقق أهداف المنظمة بصفة خاصة.

2.1.2 تحليل الإحتياجات التدريبية على مستوى الوظيفة:

في تحليل الإحتياجات التدريبية على مستوى الوظيفة قد تقوم الحاجة التدريبية لأسباب كثيرة: فقد يكون الشخص الذي تولي الإدارة مؤخرا يحتاج إلى تدريب، أو قد يكون أداء الموظفين دون المستوى المستهدف، أو قد يحصل تزايد في الطلب على ناحية معينة في العمل أو يحصل تغير في ممارستها، وبشكل عام فإن أي تغير سواء في السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة، أو أساليب الإنتاج أو الإدارة، أو في طاقم الموظفين يوجب ضرورة التدريب والحاجة إليه⁽⁶⁾، وفي هذه الحالة يكون مطلوبا إجراء شكل من أشكال التحليل الذي يهدف إلى جمع البيانات حول الوظيفة ومكوناتها (الواجبات والمهام)، ويتم هذا من خلال عدة إجراءات كتحديد معايير الأداء الوظيفي المطلوب، وتحديد المكونات والواجبات التي تكون الوظيفة، وتحديد الطرق التي بواسطتها يتم إنجاز هذه الواجبات وذلك لكي يصل العامل إلى المعايير المحددة، وتحديد ما يتطلبه كل مكون وظيفي من مهارات

(1) حسن أحمد الطعاني، التدريب، مفهومه وفعاليته، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، 29.

(2) جمال الدين محمد المرسي: الإدارة الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية، المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الواحد والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، 343.

(3) حسن أحمد الطعاني، المرجع السابق، 34.

(4) عبد الفتاح محمود دويدار، أصول علم النفس المهني والتنظيمي وتطبيقاته، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، 323.

(5) حسن أحمد الطعاني، المرجع السابق، 34.

(6) مالكوم بيل، التدريب الناجح للموظفين، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار الغربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1997، ص 28-29.

ومعارف لأدائه، ويمكن حصر الإجراءات السابقة ضمن عملية تحليل العمل، الذي يقوم بتوفير معلومات بالنسبة لكل وظيفة، من خلال تقديم دراسة تفصيلية عن متطلباتها ومهامها وممارساتها. ويتم جمع المعلومات الخاصة بتحليل العمل من خلال: الاستبيانات، المقابلات، الملاحظات، وكذلك من خلال دراسة التقارير، والسجلات ومفكرات العمل اليومية⁽¹⁾، وعادة ما يتم اللجوء إلى تحليل العمل كأحد أهم الإستراتيجيات التي يمكن من خلالها معرفة وتحديد الإحتياجات التدريبية في الوظيفة أذ أن تحليل العمل يزودنا بكافة المعلومات الخاصة بالوظيفة من مهارات وكفاءات لا بد من توافرها في شاغل الوظيفة من جهة، ومن جهة ثانية يساعدنا تحليل العمل على التحديد الدقيق لواجبات ومسؤوليات الوظيفة مما يسهل علينا عملية معرفة جوانب القصور لدى الأفراد في هذه الوظيفة والتي تعد منطلقا لمعرفة الإحتياجات التدريبية للأفراد شاغلي هذه الوظيفة.

3.1.2 تحليل الإحتياجات التدريبية على مستوى الفرد:

وذلك بدراسة العامل من ناحية قدراته، مؤهلاته، دوافعه، اتجاهاته، سلوكه الوظيفي، مدى تعاونه، حبه للعمل، إخلاصه، قدرته على الاتصال والتفاهم⁽²⁾، وعادة ما يتم تحليل هذه الإحتياجات عن طريق تحليل الفرد بمختلف الوسائل والطرق، وهناك عدة طرق يعتمد عليها الأخصائي لتحديد الإحتياجات التدريبية وذلك من خلال:

الاختبارات: وكمثال عن هذه الاختبارات نجد اختبارات الذكاء والقدرات، اختبارات المهارة، والتي يكمن الغرض من وراءها في قياس مدى مطابقة إمكانيات وأداء الأفراد للمعايير المحددة، كما يستفاد من نتائج هذه الاختبارات في تحديد حاجات تدريبية محددة، مما يساعد على تصميم برامج تدور حول علاج هذه الإحتياجات⁽³⁾.

تقييم الأداء: يعتبر تقييم الفرد في الوظيفة مؤشرا رئيسيا عن الحاجات التدريبية، لأنه وسيلة لمعرفة مدى تحقيق الفرد للأعمال المطلوبة منه، إلى جانب ما يوفره من معلومات إضافية وبشكل عادل وبمعايير معقولة⁽⁴⁾.

دوائر تقييم الموظفين: بعض المؤسسات تتضمن دوائر خاصة بتقييم الموظفين لإعطاء صورة عامة عن مهارات موظفيها وحاجاتهم التدريبية، وتتوفر لهذه الدوائر أدوات خاصة لتقييم الموظفين، حيث تتم دعوة الموظف إلى الدائرة على مدى يومين أو ثلاثة أيام، وهذه الأدوات مشابهة للأدوات المستعملة في تقييم أداء الموظف لكنها قد تشمل أيضا تمارين جماعية لمجموعة من الموظفين، وتتواجد دوائر تقييم الموظفين في الشركات الكبيرة فقط إذ تطبق نشاطها على الموظفين، الذين يملكون إمكانيات الترقية⁽⁵⁾، ويمكننا التأكيد من خلال ذلك أن عملية تحديد الإحتياجات التدريبية تركز على مرحلتين مرحلة تحديد هذه الإحتياجات وقياسها بمعرفة كل ما هو من شأنه أن يقوم على تطوير المتدرب في مختلف النواحي السلوكية أو المهارية التي يراد تحقيقها من التدريب المراد تطبيقه، وبعد عملية التحديد تأتي مرحلة أخرى ليست بالسهولة التي نتصورها وهي ترجمة هذه الإحتياجات التدريبية إلى أهداف تدريبية التي سنعرضها فيما يأتي.

2.2 ترجمة الإحتياجات التدريبية إلى أهداف تدريبية: يركز هذا الجزء على توضيح العلاقة بين الإحتياجات التدريبية، وبين البرامج اللازمة لمواجهة هذه الإحتياجات، إذ تتمثل هذه العلاقة في عملية تحديد الأهداف التدريبية، وحتى يمكن أن يكون تقرير الأهداف مفيدا من الناحية العلمية فإنه يجب أن يتضمن ما يلي:

(1) حسن أحمد الطعاني، المرجع السابق، 35-38.

(2) جمال الدين محمد المرسي، المرجع السابق، 344.

(3) مالكوم بيل، المرجع السابق، 32.

(4) جمال الدين محمد المرسي، المرجع السابق، 344.

(5) مالكوم بيل، المرجع السابق، 35-36.

-السلوك المرغوب: ما الذي يجب أن يكتسبه المتدرب بعد إتمام التدريب؟.

-مستوى الإنجاز المطلوب: ويعني ذلك تحديد الأداء المطلوب لكي يوضح أن المتدرب قد اكتسب القدرة أو السلوك أو المهارة المرغوبة.

-الإطار الزمني: أي تحديد الوقت المطلوب حتى يتحقق الحد الأدنى من مستوى الإنجاز المطلوب⁽¹⁾، ويمكن وضع المعادلة التالية لتحديد الهدف التدريبي حتى يكون هدفا إجرائيا قابلا للقياس: مكونات الهدف الإجرائي = المتدرب + جزء من المادة التدريبية + فعل (سلوك) + شروط (زمن) + معيار (محك الأداء)، حيث تتمثل المادة التدريبية في أهداف التدريب والتي تشمل على: الجانب المعرفي (فهم، تذكر، تحليل، تركيب، تقييم)، والجانب الوجداني (تغيير الاتجاه)، والجانب النفس حركي (المهارات المرتبطة بالأعضاء مثل مهارة الأصابع، التواصل غير اللفظي).

3. تصميم البرامج التدريبية كمدخل تصميمي في التدريب:

يعد التصميم الجيد والواقعي للمنهج التدريبي الأداة الرئيسية وراء نجاح أي برنامج تدريبي، والجهد الذي يجب على المسؤولين والمهنيين في مجال التدريب بذله في عملية التصميم يعد بحد ذاته استثمارا هاما يحقق عائدا وافرا على المستويين المادي والمعنوي، وذلك من خلال ما يتضمنه التصميم من توابك محتويات البرنامج التدريبي للاحتياجات التدريبية التي تم التوصل إليها⁽²⁾، كما تعد عملية تصميم البرامج التدريبية من بين الخطوات المهمة في ميدان التدريب المهني إذ بعد تحديد الاحتياجات التدريبية على القائم على التدريب المهني أن يصمم برنامج تدريبي وفق هذه الاحتياجات وبما يضمن تطوير المورد البشري في الجوانب المتعلقة بالتدريب المهني، وعملية التصميم تتطلب من القائم بها بذل الجهد اللازم والوقت من أجل ضمان فعالية البرنامج المصمم وتأدية الأهداف المراد تحقيقها من خلاله إلى جانب تطوير الجوانب السلوكية والمهارية والفنية في المتدرب حسب طبيعة البرنامج المصمم، ويمكننا القول أن هذه الخطوة هي ترجمة للاحتياجات التدريبية وعملية الترجمة هذه ليست بالسهلة خاصة في البرامج الإدارية.

ثانيا العمليات المحتواة داخل التدريب:

تعد العمليات أو الأنشطة المحتواة داخل التدريب من بين المداخل الإستراتيجية المعتمدة من قبل القائمين على التدريب والبرامج التدريبية في ظل نظرية النظم من أجل ضمان فعالية البرامج التدريبية، فعملية التصميم تتطلب لضمان فعاليتها التطبيق أو التنفيذ الجيد للبرنامج التدريبي خاصة أن عملية التنفيذ في حد ذاته تتطلب عدة متطلبات أساسية تتعلق بالكيفية والطريقة والوسائل والمدرّب والمتدربين، وغيرها من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند القيام بعملية التنفيذ.

1. تنفيذ البرامج التدريبية كمدخل تطبيقي في التدريب المهني:

إن مرحلة تنفيذ البرامج التدريبية، هي مرحلة إدارة البرنامج و إخراجها إلى حيز الوجود، و الواقع أن هذه المرحلة جد مهمة وخطيرة، ففيها يتضح مدى سلامة التخطيط، و نجاحها أو فشلها ينعكس مباشرة على المرحلة الموالية لها وهي مرحلة التقييم، و تنفيذ البرنامج التدريبية بنجاح يعتمد على عدة عوامل، كقدرة المنسق والمدرّبين، و نوعية المدرّبين، و الظروف المادية و غير المادية التي تحيط بالبرنامج التدريبي، و نوع البرنامج التدريبي، و توجد العديد من الأمور التي يجب مراعاتها عند تنفيذ البرنامج التدريبي كالتأكد من إبلاغ المشتركين بالبرنامج ثم استقبالهم وتهيئة أماكن إقامة لهم، والتأكد من تهيئة المدرّبين في المكان والوقت

(1) سعيد يس عامر، الإدارة وآفاق المستقبل، المطبعة العثمانية الحديثة، القاهرة، مصر، 1998، 549.

(2) عبد الرحمان توفيق: العملية التدريبية، ط2، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2002، 191.

المحدد، وتوفير مستلزمات التدريب من قاعات و مساعدات تدريبية، وإنتاج برنامج وشرح أهدافه في الوقت المحدد، والتعرف على خبرات وتطلعات المدربين، والتعرف على توقعات المشاركين وملاحظاتهم عن سير البرنامج، ودفع مخصصات المدرب بالوقت المناسب و تقدير المدرب على جهوده التي يبذلها⁽¹⁾، ولتنفيذ البرنامج التدريبي لا بد من القيام بسلسلة من النشاطات لتحديد الجدول الزمني، وتحديد مكان التدريب و المتابعة اليومية لإجراءات تنفيذ البرنامج التدريبي⁽²⁾.

1.1 الجدول الزمني للبرنامج:

يتضمن هذا الجدول عدد أيام البرنامج، و عدد الجلسات في كل يوم و زمن وبداية و نهاية كل جلسة و فترات الراحة، و مواعيد التسجيل والإختبارات، و حفل الإختتام⁽³⁾، وعادة ما يتم تقدير ذلك بالساعات التدريبية ومن ثم يتم توزيعها على أيام تدريبية، وتختلف عملية التوزيع من حالة لحالة، وذلك حسب السياسات المحددة من قبل الإدارة العليا في المنظمة، فقد نجد التدريب يشمل في بعض الحالات اليوم بأكمله، ويتم على فترتين صباحية ومساءية، وقد يقتصر على إحدى الفترتين الصباحية أو المسائية⁽⁴⁾.

2.1 مكان التدريب:

تقرر إدارة التدريب المكان المناسب لعقد البرنامج التدريبي سواء داخل المنظمة أو خارجها، ففي البرامج الخاصة التي تصمم لسد حاجات معينة عند مجموعة من العاملين في منظمة معينة، قد يتقرر تقديم البرنامج داخل المنظمة نفسها، و ذلك لأن المنظمة هي موقع العمل، الأمر الذي يضيف على التدريب الطابع العملي.

وهناك برامج تدريبية أخرى، يمكن حضورها أو تنظيمها خارج المنظمة، مثل هذه البرامج تعقد في الجامعات و معاهد التدريب و شركات التدريب و الفنادق، و قد يتقرر أيضا أن يعقد البرنامج في بلدان أخرى إذا تطلب الأمر ذلك، مع وضع في الحسبان التكلفة العالية لمثل هذه البرامج⁽⁵⁾، وفي بعض الأحيان يتم تحديد مكان التدريب بناء على تكاليف التدريب في حد ذاته و نوعية المتدربين وكذا نوعية الأهداف المراد تحقيقها وهو ما يؤكد ذلك التداخل في مختلف عناصر العملية التدريبية.

3.1 المتابعة اليومية لإجراءات تنفيذ البرنامج:

حيث تتم متابعة تنفيذ البرنامج خطوة بخطوة، وتشمل التأكد المستمر من أن تصميم البرنامج التدريبي يتم تنفيذه كما هو موضوع و التحقيق من أن كل الأمور تسير في مجرياتها، وتتضمن عملية المتابعة القيام بالعديد من الأنشطة كالتأكد من سلامة و نظافة قاعات التدريب، والتأكد من إعداد المادة العلمية والتمرينات، والتأكد من الحفاظ على الجدول الزمني للبرنامج، وحل المشاكل الطارئة على تنفيذ البرنامج كتنبيه مدرب بسرعة في حالة غياب المدرب⁽⁶⁾، وما يمكننا تأكيده أن عملية تنفيذ البرنامج التدريبي كمدخل عملياتي في إطار نظرية النظم، إذ يعبر عن مختلف الأنشطة والمهام والعمليات التي يتضمنها البرنامج التدريبي،

(1) علي محمد رابعة، إدارة الموارد البشرية دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، 61.

(2) بن زاهي منصور، الشايب محمد الساسي، التدريب كأحد المقومات الأساسية لتنمية القدرات البشرية نظرة سيكولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2004، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004، 199.

(3) أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، مصر، 2007، ص350.

(4) عساف عبد المعطي محمد، التدريب وتنمية الموارد البشرية الأسس والعمليات، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، 283.

(5) مدحت محمد أبو النصر، إدارة العملية التدريبية دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 القاهرة، مصر، 2008، 195.

(6) أحمد ماهر، المرجع السابق، 354.

ويمكننا تلخيص مختلف هذه العمليات في البرنامج التدريبي في حد ذاته، وكذا مختلف الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ البرنامج التدريبي، وهو ما يجعل من هذا المدخل أساسياً لأنه سيتم بواسطته تحديد مدى فعالية البرنامج التدريبي المصمم.

ثالثاً مخرجات العملية التدريبية:

يتضمن التدريب المهني مدخلات وعمليات والأکید أيضاً أنه يتضمن عدة مخرجات يراد تحقيقها ويمكننا الإشارة هنا إلى أن المقصود بالمخرجات التدريبية مدى تحقيق التدريب للأهداف التي سطرها القائمون على التدريب المهني، والتي يمكن قياسها من خلال سلسلة من الإجراءات المختلفة والمتوافقة لدى بعض المنظمات، وتتضمن عملية قياس هذه المخرجات في الواقع عملية تقييم التدريب المهني وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف في البرامج التدريبية وكذا رصد التغيرات التي حدثت للمتدربين من خلال التدريب ومقارنة تطور هؤلاء المتدربين مع غيرهم من الأفراد الذين لم يقوموا بحضور التدريب، وفي حالة رصد تطورات واضحة حصلت لدى المتدربين فيمكننا هنا الحكم أن البرنامج التدريبي فعال إلى درجة معينة وفق الأهداف المحققة من خلاله

1. تقييم التدريب المهني كمدخل تقييمي للتدريب المهني:

تعد مرحلة تقييم التدريب المهني من بين المراحل المهمة خاصة وأنه من خلال النتائج المتوصل إليها بالنسبة للمخرجات يمكن إجراء تعديلات أو تغييرات أو إعادة صياغات مختلفة في مضمون أو محتوى البرنامج التدريبي المصمم وكذا من حيث الوسائل والأدوات والطرق المستخدمة إضافة إلى إمكانية إلغاء البرنامج التدريبي نهائياً إن لم يحقق الأهداف المسطرة من قبل.

إن عملية تقييم التدريب المهني تهدف في الأساس إلى قياس مدى كفاءة وفعالية العملية التدريبية و رصد مناطق القوة والضعف بها، وذلك من أجل تطوير العمل التدريبي والإرتقاء به وتحسين خطة التدريب وتطويرها⁽¹⁾، وتعتمد فعالية التدريب ونجاحاته على بنية البرنامج التدريبي بجميع عناصره التي تحددها عملية التصميم، بدءاً من أهداف البرنامج العامة والتفصيلية، ومروراً بعناصر الزمان والمكان، والتجهيزات، والخدمات، وإنهاء بموضوعات البرنامج، وأساليبه وأدواته المساعدة، لهذا فإنه يجب أن تشمل إستمارة التقييم قسماً خاصاً بهذا الأمر، ومن المفضل أن يتم تصميم إستمارة خاصة ومستقلة بذلك يقوم المتدربون عادة بالإجابة عن الأسئلة التي تشملها هذه الإستمارة، وتقوم إدارة التدريب نفسها من خلال القسم المختص بفرز النتائج وتحليلها، والإنتهاء إلى تحديد أهم المقترحات التي تبدو مكررة، ومناقشة السبل الممكنة لتلافي ما يترتب عليها من سلبيات، والحفاظ على ما تتضمنه من إيجابيات وتعزيزه⁽²⁾، ويتولى التقييم مجموعة متنوعة من الأطراف للحصول على معلومات تفيد في الوقوف على مدى نجاح التدريب وهم: المتدربون، المدربون، خبراء، محايدون، المشرفون، الزملاء، هذا بالإضافة إلى إمكانية استخدام مجموعة من الأدوات لتجميع هذه البيانات وهي: الاستقصاءات، الملاحظة، سجلات الأداء، وتهدف عملية تقييم نتائج التدريب إلى الوقوف على مدى تحقيق الأهداف التدريبية، والمتمثلة في تعزيز التعلم، ونقل أثره إلى العمل أو الوظيفة، وكذا تحديد مدى رضا المتدربين على محتوى وإدارة البرنامج مثل ملاءمة المادة التدريبية، التسهيلات، المحاضرات، الجدول الزمني، وتحديد العائد والتكلفة المادية لنشاط التدريب ودراسة وتحليل الجهود التدريبية المختلفة ومدى تناسبها مع أهداف المنظمة⁽³⁾، وهناك أنواع عديدة من تقييم التدريب، كالتقييم الجزئي والتقييم الكلي الشامل، التقييم الكيفي والتقييم الكمي، إضافة للتقييم الداخلي والخارجي، والتقييم المستمر

(1) مدحت محمد أبو النصر، المرجع السابق، 204.

(2) عبد المعطي عساف، المرجع السابق، 308.

(3) جمال الدين محمد مرسي، المرجع السابق، 363.

والنهائي، والتقييم القبلي والبعدي⁽¹⁾، و يرى علي السلمي أن التقييم يتم وفق عدة مراحل تتمثل فيما يلي⁽²⁾: التقييم في مرحلة تخطيط البرنامج التدريبي، التقييم في مرحلة تصميم الفعاليات التدريبية، التقييم أثناء تنفيذ التدريب، التقييم بعد انتهاء التدريب.

ويمكن للقائم على عملية التقييم الإعتماد على عدة أدوات وطرق للقيام بالعملية التقييمية والتي من بينها المعايير والأدوات (رد الفعل: أي ما رد فعل المشاركين اتجاه البرنامج؟ وهل أبدوا رضاهم عنه؟، التحصيل: هل تعلم المشتركون شيئا جديدا من البرنامج؟ وما هي المعلومات والمهارات التي اكتسبوها؟، المواقف: هل كان للبرنامج أثر على مواقف المشاركين واتجاهاتهم؟ وما هي مظاهر التغيير في آرائهم وقيمهم ومعتقداتهم؟، السلوك: ما هي آثار التدريب على سلوك المتدربين؟ وهل ساهم في تحقيق الأهداف والأغراض المرجوة؟، النتائج: ما هو تأثير التدريب على المنظمة؟ وكيف ساهم في تحقيق أهداف المنظمة؟، طرق الاختبار (المقارنة بالمتوسط العام للمجموعة، الاختبار بالمعايير⁽³⁾، اختبارات الكفاية الإنتاجية⁽⁴⁾، أسئلة الاختبار) اختيار من متعدد، اختبارات الإجابات المفتوحة، إجابات القوائم، الخيارات المزدوجة، أسلوب الدرجات⁽⁵⁾.

خاتمة:

ما يجب تأكيده أن التدريب المهني اليوم يلعب دورا محوريا في تنمية وتطوير الموارد البشرية أين أصبح يتم الإعتماد عليه بتغيير السلوكيات السلبية للعاملين في مختلف المنظمات من جهة، ومن جهة أخرى يتم وكذا تعزيز السلوكيات الإيجابية وتطويرها، بالإضافة إلى تعديل السلوكيات وتعليم سلوكيات جديدة للموظفين، وكذا الرفع من المهارات والقدرات والكفاءات والاتجاهات بما يتماشى وسياسة وأهداف وثقافة المنظمة، وهو ما يجعلنا نعتبر أن التدريب المهني كمدخل أساسي لتطوير وتنمية الأفراد في ظل نظرية النظم، إنطلاقا من مدخلات معينة تتعلق بخطوات التدريب والعمليات والمخرجات التي تؤكد مدى فعالية التدريب المهني وبلوغه للأهداف المسطرة من عدمه.

قائمة المراجع:

1. أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للكتاب، القاهرة، مصر، 2007.
2. بن زاهي منصور والشايب محمد الساسي: التدريب كأحد المقومات الأساسية لتنمية القدرات البشرية نظرة سيكولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2004 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004.
3. جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية، المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الواحد والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
4. حسن أحمد الطعاني: التدريب، مفهومه وفعالياته، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
5. سعيد يس عامر، الإدارة وآفاق المستقبل، المطبعة العثمانية الحديثة، القاهرة، مصر، 1998.
6. عبد الرحمان توفيق: العملية التدريبية، ط2، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2002.

(1) مدحت محمد أبو النصر، المرجع السابق، 208.

(2) علي السلمي، المرجع السابق، 318.

(3) هشام الطالب، دليل التدريب القيادي، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1995، 128.

(4) محمود السيد أبو النيل، علم النفس الصناعي، دط، بحوث عربية وعالمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، 68.

(5) هشام الطالب، المرجع السابق، 129.

7. عبد الفتاح محمود دويدار، أصول علم النفس المني والتنظيمي وتطبيقاته، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
8. عساف عبد المعطي محمد، التدريب و تنمية الموارد البشرية الأسس والعمليات، دار زهران، عمان، الأردن، 2008.
9. علي السلي، إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998.
10. علي محمد رباعة، إدارة الموارد البشرية دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
11. كامل بربر، الإدارة عملية ونظام، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1997.
12. مالكوم بيل: التدريب الناجح للموظفين، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار الغربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1997.
13. محمد السيد أبو النيل، علم النفس الصناعي، دط، بحوث عربية وعالمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
14. مدحت محمد أبو النصر، إدارة العملية التدريبية دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، القاهرة، مصر، 2008.
15. هشام الطالب، دليل التدريب القيادي، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1995.

الهدر التربوي الكمي في المؤسسات التعليمية بولاية برج بوعريريج دراسة على عينة من تلاميذ مستوى الرابعة متوسط والأولى ثانوي

أ. تشعبت ياسمينه وأ. أحمد بلمرابطة جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

إن قطاع التربية والتعليم هو من بين أهم وسائل الدولة لإعداد الرأس المال البشري وتنمية مهارات الفرد، خاصة وأن هذا الأخير يعد من أهم ميكانيزمات تفعيل التنمية الاقتصادية لكل مجتمع، ورغم أهميته نجد أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيقه لأهدافه على الفرد وعلى الجماعة بما يعود على المجتمع والمؤسسات والدولة من ازدهار وتقدم، ومن أهم هذه المعوقات ظاهرة الهدر التربوي، فجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الهدر التربوي في المؤسسات التربوية في مستوى الرابعة متوسط والأولى ثانوي في ولاية برج بوعريريج والإجابة على التساؤل التالي: "ما حجم الهدر التربوي بالمؤسسات التعليمية في مستوى الرابعة متوسط والأولى ثانوي في ولاية برج بوعريريج خلال السنة الدراسية 2016/2015؟ وسنقوم بعرض نتائجها في جداول لتسهيل قراءتها، وفي الأخير سنقوم بتحليل النتائج تحليلاً كيفياً.

الكلمات المفتاحية: الهدر التربوي - المؤسسات التعليمية - السنة الرابعة متوسط - السنة أولى ثانوي.

مقدمة:

مشكلة الهدر التربوي "التسرب والرسوب" من المدارس، من المشكلات التي تواجه الجهات التربوية إذ تزداد نسب هدر في المؤسسات التعليمية، وخاصة في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، فلقد كان التعليم في الماضي حلم الشرائح الفقيرة، وأصبح الحلم واقعاً بعدما أصبح التعليم مجاناً في جميع مراحلها، ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الجامعية، فازدادت نسبة المتعلمين وارتفع عدد التلاميذ والطلاب الملتحقين بالمدارس المختلفة، وذلك في نهضة تعليمية غير مسبوقه، انعكست إيجاباً على مختلف مناحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ورغم مجانية التعليم و إلزاميته حتى نهاية المرحلة الإعدادية (الأساسي)، فإن نسبة لا بأس بها من التلاميذ إما تسرب أو ترسب من المدارس، وخاصة في البيئات الريفية والشعبية ولدى الأسر التي تعمل في الزراعة وتحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، الأمر الذي يشكل خلافاً في العملية التعليمية.

والواقع أن تسرب أو رسوب التلاميذ من التعليم يمثل مشكلة كبيرة، وتعد من أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات المختلفة لكونها إهدار تربوي لا يقتصر أثره على التلميذ فحسب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع.

كما وتمثل هذه المشكلة جانباً خطيراً في المراحل الإعدادية والثانوية نظراً لطبيعة هذه المرحلة بالإضافة إلى قابلية الطالب للاستهواء، ومما هو جدير بالذكر أن مشكلة الهروب المدرسي ما هي إلا عرضاً لوجود مشكلات أخرى دراسية أو أسرية أو اقتصادية.

وهذه الظاهرة أصبحت من الظواهر الواضحة في مجتمعنا الجزائري، وأصبحت تشكل خطراً كبيراً على المجتمع وإهدار كبير لميزانيات الدولة مما جعل منها ظاهرة تستوجب من العاملين في الحقل الاجتماعي الدراسة تحديد حجمها والتصدي لها.

1- الإشكالية:

تسعى الدول المتقدمة للارتقاء بالنظام التعليمي، فتوفر الإمكانيات اللازمة لذلك، من أجل مساعدة المؤسسات التعليمية للقيام بدورها التعليمي على أكمل وجه، إلا أن هناك بعض الإشكالات والعقبات التي تمثل تحدياً كبيراً يواجه النظام التعليمي، فينعكس سلباً على سير العملية التعليمية، وبالتالي تؤثر على التنمية المنشودة في جميع مجالات ونواحي المجتمع ومن هذه التحديات، ظاهرة الهدر التربوي المتمثلة في رسوب و تسرب التلاميذ من المؤسسة التعليمية.

وتعد ظاهرة الهدر التربوي في المدارس من أصعب المشاكل التي تعاني منها دول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة؛ لما لها من آثار سلبية تؤثر في تقدم المجتمع الواحد وتطوره وتقف حاجزاً بينه وبين تحقيق المؤسسة لأهدافها وتقدم المجتمع، ولا سيما أنها تساهم بشكل كبير وأساسي في تفشي الأمية وعدم اندماج الأفراد في التنمية، بحيث يصبح المجتمع الواحد خليط من فئتين فئة المتعلمين وفئة الأميين مما يؤدي إلى تأخر المجتمع عن المجتمعات الأخرى.

والجزائر كغيرها من الدول تعتبر التربية هي أساس التنمية وهي القاعدة الصلبة التي يبني عليها أي تطور فقد أعطت اهتماماً بالغاً لتعليم النشء وتكوين الإطارات وخاصة بعد الاستقلال؛ فوضعت قانوناً للتعليم الإلزامي المجاني؛ وشيدت العديد من المدارس والمعاهد ومؤسسات التعليم الجامعي، هذا الأخير الذي يحتل و بخاصة اليوم موقعا استراتيجيا في سياسة البلاد التنموية وذلك للدور الفعال الذي يلعبه في سبيل تلبية مطالب البلاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية والتربوية.

إن ظاهرة الهدر التربوي على الرغم من كونها آفة أكاديمية تربوية فإنها في نهاية الأمر لها أخطار وأضرار في كافة مجالات الحياة كالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية إلى غير ذلك من المجالات الحيوية في حياتنا، مما سيؤدي إلى ضعف مجتمعنا وتقويض دعائمه الأساسية وخاصة الدعامة الرئيسية الأساسية وهم الشباب الذين هم الثروة الحقيقية للأمة، فإذا كانوا جهلة سيشكلون خطراً كبيراً على الأمة، فتتفشى ظاهرة الفساد والسرقة والقتل والاستغلال والدمار والخراب وخاصة المتسربين منهم من المرحلة الابتدائية والمتوسط؛ وارتدادهم إلى الأمية والجهل والتي لا يمكن علاجها على أي نطاق.

وتشكل ظاهرة الهدر التربوي عائقاً يقف في وجه التقدم الذي تبتغيه المجتمعات، وأيضاً تعمل على إدخال هؤلاء المتسربين أو الراسبين في المجتمع ليحتلوا أدواراً اجتماعية بسيطة بل هامشية وأيضاً لا تتسم بالكفاءة الإنتاجية اللازمة، وذلك بسبب ضعف الخلفية الثقافية من ناحية وانخفاض المهارات العقلية والأدائية لأولئك المتسربين من ناحية أخرى.¹

ففي تزايد معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد وتزيد التكاليف والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر... الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية كانهراف الأحداث وانتشار السرقات والاعتداء على ممتلكات الآخرين مما يؤدي إلى ضعف المجتمع

¹ سليمان اشديفات (1991) العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي في مدارس البادية الشمالية الشرقية في الأردن من وجهة نظر المديرين والمديرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

وانتشار الفساد فيه، وتسبب مشكلة التسرب ضياعاً وخسارة للتلاميذ أنفسهم لأن هذه المشكلة تترك آثارها السلبية في نفسية التلميذ وتعطل مشاركته المنتجة في المجتمع .

إن ظاهرة الهدر التربوي هي قضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية خطيرة، وهي ليست ظاهرة محددة بمستقبل التلميذ المتسرب أو الراسب وحده، أو حتى بالمدرسة التي تسرب منها. فما تحتاجه الدولة في كثير من الأحيان من أجل إعادة تأهيل المتسربين أو عالج ما ينتج من تداعيات تنبثق عن ظاهرة التسرب من الفقر والبطالة، وعن بعض الأزمات الاجتماعية التي قد يتسبب بها بعض أولئك المتسربين في مجتمعهم، يقع في نهاية المطاف على كاهل كل مواطن، من خلال الأموال العامة المصروفة على تداعيات التسرب.

فالهدر هو شكل من أشكال الفشل المدرسي، ويعنى "رسوب التلميذ في السنة الدراسية لعدم إتقانه الحد الأدنى من المهارات والمعارف المتوقع اكتسابها في هذه السنة؛ وبذلك يعيد بنفس السنة الدراسية¹.

وتعتبر سياسة الرسوب متبعة في جميع الأنظمة التربوية العالمية، إلا أن هناك اختلافاً في المعايير الأساسية التي يبني عليها قرار الرسوب وبداية اعتماد الرسوب، فبعض الأنظمة التربوية تعتمد على الاختبارات المقننة ومنها ما لا يتبع أي معيار ومن الأنظمة التعليمية ما تبدأ في تطبيق سياسة الرسوب في السنة الرابعة الابتدائية ومنها ما تبدأ في السنة الأولى².

وتتعدد الدراسات التربوية التي تناولت مشكلة الرسوب فبعضها تناول التكلفة المادية للرسوب وأسبابه وبعضها تناول فلسفة الرسوب وبدائله وعلاقته بتحصيل التلاميذ في المستويات المتقدمة من المراحل الدراسية. وتعتبر مشكلة الرسوب المدرسي من أكثر المشكلات التي تناولها الباحث ونفي الدراسة والتحليل، وذلك من أجل تحديد العوامل والأسباب المؤدية إليها من جهة، ومن جهة أخرى من أجل وضع حلول علمية عملية من شأنها التقليل من نسبة وحدة هذه المشكلة في المؤسسات التربوية التعليمية.

إن مشكلة الرسوب مشكلة تربوية ذات أبعاد مختلفة، وقبل التحدث عن العوامل التي تدفع التلميذ للرسوب أو التسرب، لا بد من تحديد حجم الهدر في المؤسسات التعليمية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحاول الإجابة على السؤال الرئيس: "ما حجم الهدر التربوي بالمؤسسات التعليمية في مستوى الرابعة متوسط والأولى ثانوي في ولاية برج بوعريبيج خلال السنة الدراسية 2016/2015" وتتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الآتية:

- 1- هل يختلف الهدر التربوي بهذه المؤسسات التعليمية وفق المتغير الوسط الجغرافي (حضري، شبه حضري وريفي)؟
- 2- ما حجم الهدر التربوي بهذه المؤسسات التعليمية وفق الطور التعليمي (متوسط وثانوي)؟

التعريفات الإجرائية:

- الهدر التربوي:

هو رسوب أو تسرب عدد من التلاميذ المسجلين في مؤسسات التعليم المتوسط في مستوى السنة الرابعة متوسط، ومؤسسات التعليم الثانوي في مستوى الأولى ثانوي، فيتركون الدراسة قبل اكتمالها إما تلقائياً أو إجبارياً.

¹سميرة أحمد السيد (1998) علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط3، ص184.

²عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الهابس (2000) الرسوب وعلاقته بتحصيل الطلاب، حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد 16، ص109.

- التلاميذ:

هم المسجلون في مستوى السنة الرابعة متوسط ومستوى الأولى ثانوي ببعض المؤسسات التعليمية في ولاية برج بوعريش خلال السنة الدراسية 2015/2016.

- مرحلة التعليم المتوسط:

بعد اجتياز التلميذ الطور الابتدائي عليهم أن يتوجهوا إلى احد المتوسطات، حيث امتدت الدراسة فيه أربع سنوات وتنتهي باجتياز شهادة التعليم المتوسط.

- مرحلة التعليم الثانوي:

يعتبر التعليم الثانوي من أهم مراحل التعليم، لأنه يعتبر حلقة وصل بين التعليم العالي من جهة، وعالم الشغل من جهة أخرى، ويضم هذا النوع من التعليم، التلميذ المتخرجين من المتوسطات بنجاح، أي التلميذ الذين تحصلوا على شهادة التعليم المتوسط ومدة الدراسة فيه ثلاثة سنوات، و يجتاز التلميذ من خلاله شهادة البكالوريا.

الجانب النظري:

التعليم:

هو إحدى حالات التدريس التي يعتمد فيها لإيصال المعلومات على التفاعل بين المعلم ومتعلم أو أكثر، والتعليم هو نوع من أنواع التدريس " حالة خاصة من التدريس" إذ يتضمن تفاعلا حيا وواقعا.¹

أهداف التعليم:

لكل نظام تربوي وتعليمي أهدافه الخاصة والعامة، والتي يستمدتها من المرجعية الفلسفية والاجتماعية التي يقوم عليها وهذا المجتمع، وبما تحمله من موروثات سوسيوثقافية يمتد في عمق تاريخها الحضاري والإنساني، غير أن هناك أهداف عامة يسعى كل نظام تربوي وتعليمي إلى تحقيقها رغبة في تحقيق التربية المثالية للفرد والمجتمع، على كافة المستويات المعرفية والنفسية والوجدانية والحركية، تكون محصلة ذلك النمو والتطور الحضاري المنشود، ويمكن تحديد أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- التكيف الاجتماعي للفرد:

- إن التربية والتعليم تعتبر الوسيلة الفعالة للتنشئة الاجتماعية، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة،

ذلك كان التعليم و التربية عند القدامى أو المحدثين أهمية كبيرة. حيث نظر إليها العديد من الفلاسفة والمفكرين على أنها القائد لحياة ناجحة و فعالة بل هي الحياة نفسها.²

فهي تضمن للفرد القدرة على التكيف مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، فالتربية هي عملية رعاية الطفل وإنماء قابليته بإشراف الكبار، و الكبار حين يفعلون ذلك إنما يضعون نصب أعينهم المجتمع الذي سوف يعيش فيه وإلى شروط الحياة الاجتماعية فيه، وعاداته، تقاليده وثقافته.³

¹نوافل احمد سمارة، عبد السلام موسى العديلي (2008) مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية، دار المسيرة، عمان، الأردن. ص 67.

²عمر محمد التومي الشيباني(1971) تطور النظريات الأفكار التربوية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط2، ص 349.

³عبد الله رشدان والتعيم جعيني (2006) المدخل إلى التربية و التعليم، دار الشروق، عمان، الأردن، ط2، ص 36.

فالأجيال المتعاقبة في حاجة إلى تربية وتعليم، لتحقيق الانسجام والتكيف مع مجتمعاتها وكذلك مع المجتمعات الأخرى، فعملية التواصل و الثقافة ضرورة كمضادات مناعية لتحصين جسم الأمة من الانحلال و الذوبان في الأخر، و هذا لا يتحقق إذا لم يؤدي النظام التربوي دوره كاملا في هذه العملية.

- اكتساب المهارات الأساسية:

يسعى النظام التربوي من خلال مناهجه التربوية، وكل آلياته المستخدمة في المجال المدرسي من أجل تزويد التلاميذ بالقدرة على القيام مجموعة من المهارات التي تفيدهم في مزاولة الأنشطة المختلفة للحياة، داخل المدرسة و خارجها حسب مستوى العمر و القدرات العقلية التي يتمتعون بها، وإلى جانب الجوانب المعرفية التي يحصل عليها التلميذ، فقد حددت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) جملة من الأهداف يسعى النظام التربوي لتحقيقها، ليتمكن الأفراد من أداء وظائفهم على أكمل وجه "لكي يكون الأفراد قادرين على القيام بالوظائف المطلوبة منهم في المجتمع لا بد من إدخال تحسينات على نوعية تعليمهم من حين لآخر، فالنظام التربوي يسعى من خلال التربية لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول المحاور التالية: التعليم للمعرفة؛ التعليم للعمل؛ تعلم لتكون؛ التعليم للتكيف البيئي".¹

كما يساهم في مساعدة التلاميذ و توجيههم، مع مراعاة التلاؤم بين كل مرحلة عمرية و المناهج المعدة لها بما يتوافق مع النضج الجسمي، والعقلي والانفعالي والاجتماعي، يتم ذلك عن طريق معرفة معدل نمو الأطفال في الجوانب المختلفة، و توجيههم نحو المهنة أو دراسة ملائمة لمستوى هذا النضج، حتى لا يواجه هذا الطفل إحباطات نتيجة فشل في أداء العمل، أو في عدم النجاح في الدراسة إذا كانت غير ملائمة لنموه الجسمي أو العقلي، أو لا يتفق و ميوله و اتجاهاته.²

- تطوير نوعية التعليم و التعلم:

يهدف النظام التربوي إلى تحسين جودة التعليم، من خلال جملة من الإجراءات المتبعة تتعلق بالمناهج الدراسية، و تفعيل العمل التربوي من خلال التجديدات التربوية و الإصلاحات التي تحدث من حين لآخر، و تحسين نوعية التعليم و تطويره بالاستفادة من مستخدمات العلوم و التكنولوجيا.³

1-3- مفهوم الهدر التربوي :

يرجع مصطلح الهدر في لغة رجال الأعمال وأهل الاقتصاد إلا أنه دخل المجال التربوي من منطلق أن التربية أصبحت من النشاطات الاقتصادية عندما تستهدف تكوين القوى العاملة المدربة الماهرة المؤهلة، و هو من المصطلحات الفضفاضة التي يصعب تحديدها لاعتبارات عدة منها:

و يقصد بالهدر التربوي في مراحل التعليم المختلفة حسب الرشدان (2001) "الخسارة الناجمة عن عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب على هذا من خسارة في الإنفاق على التعليم و في الجهد المبذول فيه".⁴

¹ جاك ديلور (1996) التعليم ذلك الكنز المكنون، تقرير قدمته اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي و العشرين، اليونيسكو.

² محمود عبد الحليم منسي (2002) المدخل الى علم النفس التعليمي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، دط.ص.121.

³ محمد محمود الخوالدة (2003) مقدمة في التربية، دار المسيرة، عمان، الأردن، دط، ص.131.

⁴ الرشدان، عبد الله (2001) في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط.ص.248.

وبشكل أدق فإن الهدر التربوي هو نتيجة ضعف مردودية المنظومة التعليمية وذلك بعجز المنظومة التعليمية عن الاحتفاظ بجميع الملتحقين بها لإتمام دراستهم حيث يحدث الانقطاع الدراسي.¹

وتعرفه منظمة اليونسكو بأنه: ما يحدث للنظام التربوي في دولة ما مؤثراً على كفايته، ونتاجاً عن عاملين هما: ترك المدرسة مبكراً أو الإعادة.²

ومن خلال هذا، نستطيع إعطاء تعريف شامل لهذه التعريفات، ونقول بأن الهدر التربوي هو تلك الظاهرة التي تتجسد في ضياع أو خسارة المال والجهد والوقت المسخرين في سبيل سير وتطوير مسار التعليم والتكوين، وتنشأ هذه الظاهرة لعدة عوامل أهمها التسرب والرسوب، وتدني مستوى التحصيل.

الجانب التطبيقي :

منهجية الدراسة:

توظف الدراسة الراهنة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على البيانات الجاهزة من أجل تحليل أسباب ارتفاع نسب الهدر التربوي في مؤسسات التعليم الثانوي (مستوى سنة أولى ثانوي) ومؤسسات التعليم المتوسط (مستوى السنة الرابعة متوسط). وقد اعتمدت الدراسة على الإحصائيات الرسمية الخاصة بمركز التوجيه المدرسي والمهني لولاية برج بوعريج خلال السنة الدراسية 2016/2015.

نتائج الدراسة :

أولاً: بيانات التسرب المدرسي بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة متوسط لبعض متوسطات ولاية برج بوعريج خلال السنة الدراسية 2016/2015:

جدول رقم (01) يبين عدد التلاميذ المتسربين من مؤسسات التعليم المتوسط.

الرقم	المنطقة الجغرافية	المتوسطات	متسربون ذكور	متسربات إناث	المجموع
1	حضرية	الإخوة لعوبي	9	2	11
2	حضرية	اوشيش عمار	6	6	12
3	حضرية	عزوز عبد القادر	7	3	10
4	حضرية	عبد السلام عبد الله	17	14	31
5	حضرية	لحواسة الحسين	8	1	9
6	حضرية	وشام الصالح	5	4	9
7	حضرية	فاطمي الصالح	14	10	24
8	حضرية	بلعارف عبد القادر	10	5	15
9	حضرية	توهامي عبدالرحمان	24	13	37

¹العرض التربوي (2008) الهدر المدرسي، الجامعة الوطنية لموظفي التعليم لجنة التكوين المستمر، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ص 1.

²النوري، عبد الغني (1988) اتجاهات جديد في التخطيط التربوي في البلاد العربية الدوحة، دار الثقافة، قطر، ص 27.

24	10	14	بن غربي محمد	حضرية	10
6	3	3	زيوي محمد	حضرية	11
14	8	6	الإخوة لوراك	حضرية	12
51	17	34	دريسي ع.القادر	حضرية	13
37	14	23	عبد الحميد بن باديس	حضرية	14
24	10	14	حساني عبد الكريم	حضرية	15
7	4	3	حمداني لحسن	حضرية	16
41	10	31	صفصاف ابراهيم	حضرية	17
13	4	9	عجيل الجودي	حضرية	18
37	15	22	بن معمر الربيع	حضرية	19
17	5	12	أقدوش ذياب	حضرية	20
8	1	7	بوسعيد كمال الدين	حضرية	21
19	8	11	علوش عمر	حضرية	22
24	4	20	بقادي الشريف	حضرية	23
15	9	6	تواتي أحمد 1044	حضرية	24
8	1	7	بن حميميد المولود	حضرية	25
10	4	6	سعودي العيد	حضرية	26
7	4	3	حروز الشريف	حضرية	27
10	2	8	بلواعر بلقاسم	حضرية	28
9	2	7	سويدي عبد الهادي	حضرية	29
11	2	9	شخشوخ علي	حضرية	30
16	8	8	الاخوة خيتاتي	حضرية	31
28	12	16	راشدي راشد	حضرية	32
13	6	7	زيطوط محمد	حضرية	33
9	1	8	الشهداء العشرة	حضرية	34
25	6	19	صاهد محمد	حضرية	35
37	12	25	كاهية على	حضرية	36
7	3	4	زهاوي الجودي	حضرية	37
33	7	26	عثماني عبد القادر	حضرية	38
28	10	18	بن معيزة عبد الرحمان	حضرية	39
10	3	7	لوصيف العياشي	حضرية	40
18	9	9	مونة مسعود	حضرية	41

11	6	5	كوشيت عبد المجيد	حضرية	42
17	4	13	ابن مني خالد	حضرية	43
8	2	6	شيباني أ. ل. وعقيلة	حضرية	44
6	0	6	بوندأوي علي	حضرية	45
1	0	1	زراعي المبروك	شبه حضرية	46
15	4	11	لعزيزي محمد العيد	شبه حضرية	47
18	5	13	الآخوة عزيز	شبه حضرية	48
19	4	15	بوطغان السعدي	شبه حضرية	49
14	5	9	ابن منصور الحاج	شبه حضرية	50
13	5	8	بن عثمان مقران	شبه حضرية	51
21	6	15	بونقاب محمد	شبه حضرية	52
16	10	6	27 شهيدا	شبه حضرية	53
9	1	8	العيداني ابراهيم	شبه حضرية	54
6	1	5	القصور	شبه حضرية	55
7	2	5	الحاج العربي البشير	شبه حضرية	56
3	1	2	بوعروس الجديدة	شبه حضرية	57
14	5	9	رميلي عبيد	شبه حضرية	58
8	6	2	زيتوني عمار	شبه حضرية	59
17	6	11	نويوة الهاشي	شبه حضرية	60
5	2	3	بلعزوق عباس	شبه حضرية	61
11	6	5	بلحاج بعبوش	شبه حضرية	62
16	3	13	بن ضياف الحواس	شبه حضرية	63
16	8	8	مجابرة على	شبه حضرية	64
12	5	7	زيوال علاوة	شبه حضرية	65
12	6	6	يعي بن عيشوش	شبه حضرية	66
9	2	7	عيساوي محمد	ريفية	67
3	0	3	الحاج بوقرة	ريفية	68
43	14	29	بن عباس محمود	ريفية	69
5	1	4	عثامنة عثمان	ريفية	70
5	2	3	الإخوة ميمون	ريفية	71
35	17	18	بويحي محمد الطاهر	ريفية	72
16	6	10	عين النوق	ريفية	73

10	6	4	بن تومي عبد الله	ريفية	74
9	1	8	وراسن	ريفية	75
2	1	1	مشتة فاطمة	ريفية	76
3	0	3	نوبوة راج	ريفية	77
26	12	14	خليفي الزوبر	ريفية	78
4	1	3	دعدوش ابراهيم	ريفية	79

تبويب البيانات حسب المعالجة الإحصائية بـ χ^2 :

جدول رقم (02) يبين تبويب بيانات التسرب في التعليم المتوسط حسب جدول كا².

		المتسربون حسب الجنس			
		الإناث	الذكور		
المجاميع العمومية	816	284	532	حضرية	الوسط
		288.465	527.535	ش.حضري	
	253	91	162	ريفي	الجغرافي
	170	63	107		
		60.097	109.903		
	1239	438	801		
		المجاميع الأفقية			

بما أن كا² المحسوبة (0.366) أقل من كا² الجدولة (4.60) فإنه لا توجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) . وعليه فإننا نقبل (H0) التي تنص على أنه لا توجد فروق في مستويات التسرب المدرسي في مرحلة التعليم المتوسط ترجع لعامل المنطقة الجغرافية ونرفض (H1) التي تنص على أنه توجد فروق في مستويات التسرب المدرسي في مرحلة التعليم المتوسط ترجع لعامل المنطقة الجغرافية.

ثانيا: بيانات التسرب المدرسي بالنسبة لتلاميذ السنة الأولى ثانوي لبعض ثانويات ولاية برج بوعرييج خلال السنة الدراسية 2016/2015:

جدول رقم (03) يبين عدد التلاميذ المتسربين من مؤسسات التعليم الثانوي.

الرقم	المنطقة الجغرافية	الثانويات	متسربون ذكور	متسربات إناث	المجموع
1	حضرية	السعيد زروقي	33	8	41
2	حضرية	علي ماضي	8	3	11
3	حضرية	فرحات عباس	20	3	23
4	حضرية	محمد المقراني	38	14	52
5	حضرية	أول نوفمبر	19	6	25
6	حضرية	آخروف عبد الحميد	10	8	18
7	حضرية	عيسى حميطوش	7	2	9

22	4	18	فارس الحسين	حضرية	8
29	8	21	اسعيد بوعلي	حضرية	9
49	18	31	بلمهوب عبد الرحمن	حضرية	10
12	0	12	عبد المجيد بورزق	حضرية	11
52	13	39	مالك بن نبي	حضرية	12
12	0	12	بوسام م الشريف	حضرية	13
63	14	49	ابن أحمد لخضر	حضرية	14
5	0	5	ثانوية بليمور	حضرية	15
6	2	4	ع الحميد بن باديس	حضرية	16
11	2	9	المنصورة الجديدة	حضرية	17
11	1	10	ابن حمودة ع الحق	حضرية	18
5	1	4	صاهد مبارك	حضرية	19
27	2	25	الحمادية الجديدة	حضرية	20
17	6	11	عمار بوجلال مبارك	حضرية	21
13	6	7	سقني عيسى	حضرية	22
41	7	34	هواري بومدين	حضرية	23
5	0	5	عمر أبي حفص	حضرية	24
7	0	7	اولاد دحمان	شبه حضرية	25
3	0	3	خبابة أحمد	شبه حضرية	26
4	0	4	غيلاسة 545 شهيد	شبه حضرية	27
18	0	18	حريزي البشير	شبه حضرية	28
54	10	44	بوعافية العمري	شبه حضرية	29
1	0	1	سفي الطاهر	شبه حضرية	30
1	0	1	تقلعيت	ريفية	31
4	0	4	بلعيفة أحمد	ريفية	32
7	1	6	حنانة	ريفية	33
4	1	3	الحامة	ريفية	34
1	0	1	بلعروسي بن يحي	ريفية	35
1	0	1	توبو الجديدة	ريفية	36
5	0	5	جعافرة	ريفية	37
2	0	2	أولاد خليفة	ريفية	38
1	0	1	القلة	ريفية	39
0	0	0	المالين	ريفية	40

تبويب البيانات حسب المعالجة الإحصائية بـ χ^2 :

جدول رقم (04) يبين تبويب بيانات التسرب في التعليم الثانوي حسب جدول χ^2

		المتسربون حسب الجنس		حضرية	الوسط
		الإناث	الذكور		
المجاميع العمودية	559	128	431	ش. حضري	
		116.458	442.542		
	87	10	77	ريفي	الجغرافي
	18.125	68.875			
	26	2	24		
		5.417	20.583		
	672	140	532		
		المجاميع الأفقية			

* بما أن χ^2 المحسوبة (8.768) أكبر من χ^2 الجدولة (7.82) فإنه توجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، وعليه فإننا نرفض (H0) التي تنص على أنه لا توجد فروق في مستويات التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الثانوي ترجع لعامل المنطقة الجغرافية ونقبل (H1) التي تنص على أنه توجد فروق في مستويات التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الثانوي ترجع لعامل المنطقة الجغرافية.

الاستنتاج :

تأثرت مستويات التسرب المدرسي بالنسبة لتلاميذ السنة الأولى ثانوي بعامل طبيعة المنطقة الجغرافية وهذا خلافا لمستويات التسرب المدرسي بالنسبة لتلاميذ السنة الرابعة متوسط، وعليه فإن خصوصيات المنطقة الجغرافية (اجتماعيا، ثقافيا وماديا) أثرت في مستوى تسرب التلاميذ في السنة الأولى ثانوي خلافا لتلاميذ السنة الرابعة متوسط حيث لم يتأثر مستوى تسربهم المدرسي بخصوصيات المنطقة الجغرافية (اجتماعيا، ثقافيا وماديا).

ويفسر هذا بطبيعة الطور التعليمي في حد ذاته فالتعليم المتوسط يوافق سن التعلم الإلزامي تسمح فيه الفرصة للتلاميذ بالتمدرس إلى غاية تجاوز 16 سنة من العمر، بحيث يلتقون في آخر سنة من هذه المرحلة بامتحان شهادة التعليم المتوسط التي تعتبر محطة تقييمية لأداء التلاميذ وتكشف عن مدى أحقيتهم لمواصلة التعليم الثانوي.

أما من ناحية الفروق بين الذكور والإناث حسب الأطوار التعليمية (متوسط وثانوي) فإننا نجد بأن في المناطق الجغرافية شبه الحضرية والريفية وبالنظر إلى تواجد مؤسسات التعليم الثانوي بعيدة عن مقر السكن، وصعوبة التنقل إليها من جهة، والطبيعة الاجتماعية والثقافية للأسر الريفية وتحفظها عن تعلم الإناث خاصة بعد تجاوزهم السن الإلزامية للتعلم (16 سنة) يجعلهم يتساهلون في مسألة انقطاع البنات عن الدراسة واختيار مسارات أخرى غير الدراسة، ونفس الأمر حتى بالنسبة للذكور في هذه المناطق أين نجد أنهم يميلون أكثر بعد مرحلة التعليم الإلزامي لاختيارات مهنية وحرفية استجابة للأوضاع العائلية والأسرية في المناطق الريفية التي تحتم عليهم تحمل المسؤوليات في سن مبكرة مقارنة بأبناء المناطق الحضرية. كما أن المناطق الحضرية ونظرا لتعداد التلاميذ في المؤسسات التعليمية سواء أكانت متوسطات أو ثانويات فإننا نجد أنهم يتأثرون بالمثيرات الجانبية المشوشة للتعليم مثل الاستخدام غير العقلاني للإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة وقلة دافعيهم

للتعلم خاصة في مرحلة التعليم الثانوي، فضلا عن أن الاتجاهات الاجتماعية العامة توجي بأن التعليم لم يعد يضمن مسألة الارتقاء الاجتماعي لا من الناحية المادية ولا من الناحية المعنوية، بالإضافة إلى أن المؤسسات التربوية لم تعد تسير التطورات والاهتمامات الحديثة للتلاميذ و ميولاتهم وخاصة في ما يتعلق بانفتاحهم عن العالم ككل وليس فقط انفتاحهم عما يحدث في محيط المؤسسة.

كما أن السياسة الرسمية بين التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين يركزون على استيعاب التلاميذ المفصولين في التعليم المتوسط أكثر من تركيزهم على التلاميذ المفصولين في التعليم الثانوي ويظهر ذلك جليا من خلال مضمون المنشور الوزاري المشترك بين القطاعين رقم 01 المؤرخ في 08 أفريل 2010 المتضمن قبول وتوجيه تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط إلى مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي والذي يفتح آفاق التكوين والتعليم المهنيين أمام التلاميذ إلى مواصلة التعليم الثانوي في إطار إصلاحات المنظومة التربوية، كما تضمن هذا المنشور برنامجا إعلاميا لتعديل اتجاهات التلاميذ نحو التكوين المهني كبديل عن المسار الدراسي للحد من ظاهر التسرب المدرسي ولمنح فرصة للتلاميذ للاندماج في عالم الشغل وتحقيق التوافق الاجتماعي.

كما أنه ميدانيا يتم إعداد قوائم تحمل اسم ولقب كل تلميذ مفصول عن الدراسة وكذا العنوان تحول مباشرة إلى مصالح التكوين المهني للاتصال بهم بشكل فردي وعن طريق وثائق رسمية مختومة وموقعة من قبل المديرين التنفيذيين لقطاع التربية وكذا قطاع التكوين والتعليم المهنيين، وذلك بمقتضى القرار الوزاري المشترك بين القطاعين رقم 05 المؤرخ في 08 أفريل 2010 والمتضمن إنشاء مجالس القبول والتوجيه إلى مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي.

في حين أن القرار الوزاري المشترك رقم 06 المؤرخ في 08 أفريل 2010 والمتضمن إنشاء اللجنة الولائية المشتركة وتحديد تشكيلتها ومهامها والذي يهدف إلى متابعة وتقييم الأنشطة المشتركة بين القطاعين في إطار التكفل بالتلاميذ المفصولين من المؤسسات التعليمية وتمكينهم من المتابعة في اختصاصات مهنية توفرها مراكز التكوين المهني. كما أن آخر منشور مشترك بين القطاعين رقم 1387 المؤرخ في 26 جوان 2013 المتضمن وضع ترتيبات مكملة لجهاز توجيه التلاميذ إلى مساري التكوين المهني والتعليم المهني الذي يلزم مؤسسات التكوين المهني باستقبال التلاميذ المتسربين من المؤسسات التربوية والتكفل بهم إعلاميا وتمكينهم من تخصصات مهنية تتوافق مع استعداداتهم ورغباتهم.

المقترحات:

- التركيز على التربية المهنية انطلاقا من أول سنة في التعليم المتوسط.
- تفعيل البرامج الإعلامية لفائدة التلاميذ والأولياء بهدف إدماج التلاميذ المتسربين في مراكز ومعاهد التكوين المهني.
- العمل على استعادة مؤشرات الاستقرار في المناخ المدرسي خاصة ما تعلق منها بتلبية الحاجات النفسية والمعرفية و الاجتماعية للتلاميذ من تقبل وتقدير للذات وعلاقات اجتماعية يسودها التعاون، وكذا التقليل من مظاهر العنف في الوسط المدرسي بكل أشكاله المادية والمعنوية.
- وضع آليات للاستدراك وفقا لأسس بيداغوجية لإنقاذ التلاميذ الذين واجهوا مشكلات خلال السنة الدراسية.
- منح فرص إعادة السنة وفقا لمعطيات وشروط بيداغوجية وليس فقط وفقا لشرط السن.
- تفعيل أهداف التقويم المستمر الذي يسعى إلى تذليل الصعوبات أثناء التعلم وذلك لضمان أكبر الفرص للتلاميذ لمتابعة الدراسة.

قائمة الراجع:

1. الرشدان، عبد الله (2001) في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط.
2. النوري، عبد الغني (1988) اتجاهات جديد في التخطيط التربوي في البلاد العربية الدوحة، دار الثقافة، قطر، دط.

3. عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الهابس (2000) الرسوب وعلاقته بتحصيل الطلاب، حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد 16.
4. نوافل احمد سمارة، عبد السلام موسى العديلي (2008) مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية، دار المسيرة، عمان، الأردن.
5. عمر محمد التومي الشيباني (1971) تطور النظريات الأفكار التربوية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط2.
6. عبد الله رشدان والنعيم جعيني (2006) المدخل الى التربية و التعليم، دار الشروق، عمان، الأردن، ط2.
7. سليمان اشديفات (1991)العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي في مدارس البادية الشمالية الشرقية في الأردن من وجهة نظر المديرين والمديرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
8. سميرة احمد السيد (1998) علم اجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط3.
9. جاك ديلور (1996) التعليم ذلك الكنز المكنون، تقرير قدمته اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي و العشرين، اليونيسكو.
10. محمود عبد الحلیم منسي (2002) المدخل الى علم النفس التعليمي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، دط.
11. محمد محمود الخوالدة (2003) مقدمة في التربية، دار المسيرة، عمان، الأردن، دط.
12. العرض التربوي (2008) الهدر المدرسي، الجامعة الوطنية لموظفي التعليم لجنة التكوين المستمر، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

Réforme du système éducatif : Raisons d'être, démarche et mesures de pilotage

Dr. Khelifi Ammar .Maître Assistant vacataire

l'Institut Supérieur de l'Education et de la Formation Continue de Tunis

Résumé:

Le rôle de l'éducation est crucial dans le développement. Les systèmes éducatifs sont périodiquement objet de réformes et d'ajustements dictés par des contraintes, besoins et nouveaux enjeux sociétaux. Une réforme en profondeur doit s'effectuer en fonction des informations découlant d'un examen rigoureux de sa performance en ce qui concerne son organigramme, sa gouvernance, ses contenus, la gestion de ses ressources, son pilotage, etc. L'optimisation du système éducatif doit se référer incontestablement à des mesures, principes et stratégies devant être entreprises en amont, au travers et en aval de son fonctionnement tout en se référant aux apports des recherches scientifiques, des comparaisons internationales, des caractéristiques des meilleurs systèmes éducatifs et des études prospectives. Il doit être l'œuvre de toutes les parties prenantes. En effet, toute réforme doit mettre à l'œuvre des savoirs, des techniques et des compétences en rapport avec les besoins réels de la société, subir une phase expérimentale aboutissant à des mesures de régulation et/ou de validation. Toutefois, il reste ouvert à toute modification jugée utile tout au long de son fonctionnement.

Mots clés : réforme, prospective, gouvernance. GRH, organigramme,

1. Introduction

Le système éducatif occupe une place centrale dans le développement. Les réformes assignent à l'institution scolaire une fonction économique, sociale, culturelle et politique. Par sa double fonction en tant qu'outil et produit de la politique éducative, il est lieu d'expression de défis et d'attentes sociétaux. Pour y répondre, il doit être mis à jours en référence aux contraintes et aux intentions s'inspirant de nouvelles exigences et défis. Aujourd'hui, face à l'instabilité, aux mutations rapides, perpétuels, inattendus, incontrôlables et souvent violentes, l'humanité est exposée plus que jamais à des menaces et d'éventuels risques futurs qui obligent à les réfléchir et les anticiper rigoureusement. Un impératif d'urgence s'impose et rend indéniable la mise en œuvre d'une stratégie basée sur la prévision hypothétique du futur en termes de scénarios pour mieux gérer les incertitudes. Les pouvoirs publics, les gouvernements et les investisseurs ont la responsabilité de décider dans un avenir imprévisible et soumis aux risques de cette incertitude. La mise à jour d'outils susceptibles de diminuer l'imprévisibilité du futur s'avère indispensable. Au regard des missions confiées au système éducatif suscitées par les attentes sociétales, la démarche de la réforme ne cesse de générer des doutes et des incertitudes découlant des tâtonnements et des mesures souvent remises en question. Pour élaborer un système éducatif très performant voire excellent, il est crucial de déceler les contraintes du présent, identifier le niveau de sa performance, le comparer avec d'autres systèmes performants et élaborer les éléments d'une stratégie soutenue et susceptible de l'améliorer aussitôt que possible sur des bases solides et des références scientifiques lui procurant les qualités de pertinence, de validité, de fiabilité de durabilité et d'adéquation avec la réalité locale et internationale.

2. Le système éducatif est plus que la somme de ses parties ou sous-systèmes

En préambule, il est important de rappeler que la vision « rationaliste » renvoyant à la pensée gréco-latine et adoptée ultérieurement par Descartes (1637) use la décomposition des difficultés pour mieux résoudre les phénomènes. Par ailleurs, E. Morin en 1990, rejette cette vision réductionniste et invite à adopter une vision globale. Dans un monde caractérisé par des problématiques de plus en plus complexes, l'analyse, l'évaluation et la résolution d'une situation problématique doit indéniablement faire appel à un grand éventail de facteurs multidimensionnels. Il s'agit d'une vision globale qui se veut être exhaustive en tenant compte de tous les phénomènes qu'ils soient microsociaux ou macro sociaux.

Dans le contexte actuel caractérisé par une complexité accrue, il est indéniable à cet environnement de faire appel à de nouveaux développements théoriques susceptibles de mieux comprendre voire prédire les faits, les événements et les crises qui ne cessent de faire mal à la société. Socrate, dans "Phèdre" reproche à ceux qu'il qualifie de "mauvais découpeurs de viande", le fait de fractionner chacun des éléments constituant les objets. Plus longtemps après, le Gestalt (M. Wertheimer, K. Koffka et W. Köhler. 1910) fonde le principe général qui signifie que la « **totalité est plus que la somme de ses parties** ». En effet, l'esprit scientifique contemporain rejette toute analyse basée sur le découpage des objets et des systèmes.

En référence à la théorie de Ludwig von Bertalanffy (1940), nous pouvons considérer que le système éducatif comme tout système est constitué de cinq éléments.

- a. Des inputs qui entrent dans le système : pour le système éducatif, il s'agit notamment de l'élève, l'enseignant, les équipements et les services éducatifs, etc.
- b. Un processus, c'est à dire une suite d'opérations interactives au cours desquelles les inputs se convertissent en résultats souhaités.
- c. Des outputs constitués d'éléments plus élaborés qui ressortent du système scolaire
- d. L'environnement dans lequel est implanté le système. Pour un établissement scolaire, il s'agit des concurrents publics ou privés, ses clients, les formateurs, inspecteurs, mais aussi les instances administratives et gouvernementales ainsi que d'autres éléments propres à chaque pays. L'environnement ou le contexte en question sont plus ou moins favorables aux établissements scolaires ou aux autres entreprises.
- e. Des buts ou objectifs caractéristique de chaque système finalisé. Les établissements scolaires cherchent à développer le niveau de compétence des élèves en fonction de la politique éducative, des ressources et des moyens disponibles.

Afin de comprendre ce que désigne un système, il faut d'abord tenir compte de quatre concepts fondamentaux :

- L'interaction qui renvoie à l'idée d'une causalité non linéaire et qui est à l'origine de la rétroaction (ou feed-back).
- La totalité (ou la globalité). Même si le système est constitué d'un ensemble d'éléments, il ne s'y réduit pas, en d'autres termes, le tout est plus que la somme de ses parties.

L'organisation est au cœur même de la notion de système. Elle renvoie à l'agencement de la totalité régie par la répartition hiérarchique de ses éléments. La totalité propre au système éducatif se structure en constituant un processus qui associe tous les autres sous-systèmes. D'après Edgar Morin (1970) l'organisation « est l'agencement de relations entre composants ou individus qui produit une unité complexe ou système... elle assure la solidarité et la solidité relatives à ces

liaisons... l'organisation donc : transforme, produit, maintient » (Morin, Edgar, 1970. P. 103-104)¹

Généralement, deux types d'organisation sont possibles : l'organisation en modules, en sous-systèmes (ou organisation en réseaux) et l'organisation en niveaux hiérarchiques. Un système éducatif doit répondre aux caractéristiques des systèmes. Sa conception doit tenir compte de sa totalité, des notions d'interaction et d'organisation.

3. Le rôle crucial de l'éducation dans le développement

La réalité de la domination d'une économie de l'immatériel ne cesse de s'imposer et de remettre en question les vieilles approches qui s'attachent à l'idée selon laquelle le développement économique dépend uniquement des richesses matérielles. Actuellement, l'accent est mis sur des richesses abstraites et immatérielles. Il s'agit de l'intelligence, de la création, de la recherche, de la production, de la diffusion et de la conversion du savoir par le cerveau humain. Il y a un consensus aujourd'hui auprès des États, organisations et individus sur le rôle crucial du savoir et de l'apprentissage dans le développement des sociétés. L'attitude d'investissement importante dans la production du savoir et la fabrication de l'intelligence témoigne de l'intérêt manifeste des pays les plus riches à l'éducation. Les compétences des individus et la chance de leur employabilité en dépendent. En référence, à l'entreprise éducative dans la perspective de la théorie du filtre (Wiles, 1974 ; Arrow, 1973), il ressort que la lecture des inégalités entre les pays en termes d'éducation et de savoir s'avère pertinente puisque des fossés concernant le savoir marque une large distance entre les pays riches et ceux en voie de développement.

Parmi les régimes de croissance, Boyer (2002) cite « l'économie de la connaissance » et Guellec (2002) fait état de l'émergence d'une « économie du savoir ». Dans un contexte d'échanges mondialisés et de technologies globalisées, l'accès à l'information est devenu possible, moins coûteux et a favorisé l'investissement dans le capital de savoir. L'inscription dans cette société cognitive est désormais indéniable pour tous les pays. En ce sens, l'éducation et la formation s'avèrent des pivots d'importance majeure de développement humain et social et dans la lutte contre les inégalités des chances.

De la civilisation grecque à nos jours, passant par Platon, socrate, Kant, Rousseau et Hannah Arendt, les finalités de l'éducation sont au cœur de tous les projets sociétaux. Les questions posées se rapportent particulièrement au type de personne (qui) cible et son profil futur, aux raisons de la légitimité de l'intervention éducative et/ ou formative (pourquoi) mais aussi aux manières (comment) acceptées et les plus justifiées, aux moments les plus propices (quand) et les contextes ou les environnements susceptibles de réaliser le projet éducatif.

4. La réforme du système éducatif doit être permanente

Les questions de gouvernance et les réformes du système éducatif sont étroitement liées aux domaines du financement, de gestion des écoles, du recrutement et de répartition géographique des enseignants, de la planification de l'éducation, de l'évaluation, de la supervision ainsi qu'au faible rendement scolaire. Le système éducatif reste l'élément essentiel qui contribue à la production de la richesse immatérielle par le développement des esprits, des attitudes, des aptitudes, l'émancipation et la formation des ressources humaines utiles pour le fonctionnement de tous les secteurs de l'État. A chaque moment de son histoire, il est soumis à de nouveaux défis sociétaux ce qui rend indéniable une mise à jour de sa vision dans toutes ses composantes en faisant

¹ Edgar, Morin. La méthode I la nature de la nature, Points seuil, Essais, Paris, 1970 ? P. 103-104.

recours à une démarche émancipée de réflexion, de réforme, d'exécution, d'évaluation et de régulation. Il est toujours objet de réflexion et de mise à jour sous la pression des plusieurs facteurs.

5. Les actions en amont de la réforme :

5.1. Définition et gestion des contraintes :

Les réformes considérées comme étant des « entreprises humaines » (Perrenoud, 2003) sont exposées à de diverses contraintes qu'elles soient matérielles ou immatérielles. Certaines sont contrôlables alors que d'autres au contraire, elles sont incontrôlables. S'il est possible de fournir les budgets nécessaires à la mise en place et/ou l'amélioration des infrastructures indispensables, nous ne pouvons pas envisager la modification des lieux géographiques et la réalité démographique à court terme (Ibid). La croissance démographique dans des pays en voie de développement ou pauvres ne le permet pas en la présence de difficultés budgétaires même dans le cas des aides, subventions et programmes issus des organisations internationales ou d'autres ONG.

Certaines difficultés seront en mesure de ralentir la réalisation de la réforme. Celle-ci se heurte également à d'autres types de facteurs liés à l'absence de consensus sur la politique éducative, les grandes orientations sociétales, le curriculum devant piloter la réforme éducative ou à cause de diverses formes de résistance ou de refus de ces changements régis par différentes instances politiques, idéologiques, professionnelles, civiles, etc. La réforme éducative est un système d'action collective (Perrenoud, 2003) englobant plusieurs idéologies et logiques d'actions (Crozier et Friedberg, 1977 ; Friedberg, 1993).

5.2. Comparer avec des systèmes éducatifs de références :

En effet, il est indispensable de consulter les systèmes éducatifs innovateurs et performants pour en dégager les composantes, les points forts, les clés de réussite, les indicateurs d'innovation et les opportunités d'optimisation, leur pratique d'organisation, leurs éléments de gouvernance, leur performance, etc. Il est d'importance majeure de se documenter afin de comprendre la nature des mesures prises et procédures par lesquels chaque système a abouti à l'amélioration de sa performance et des résultats des élèves aux évaluations nationales (internes et externes) et internationales (PISA, TIMMS.etc.).

Dans les rapports des organismes internationaux (UNESCO, OCEDE, IEA, IPE), ceux effectués par la banque mondiale les résultats des études comparatives, il ressort que l'évaluation des politiques éducatives, des systèmes éducatifs et des établissements scolaires (Pelletier, Guy, 1998) sont les ingrédients de l'amélioration de leur efficacité, efficacité et degré d'équité. Dans le contexte international, il y un consensus entre les experts pour concevoir l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation en trois concepts-clés : l'efficacité, l'efficacité et l'équité (Sall et De Ketele, 1997). Faute de délimiter l'éducation dans sa dimension socio-économique, Gérard (2001) appelle à la prise en compte des dimensions pédagogique et conative. La première renvoie aux produits créés par le système éducatif qui peuvent être objet d'étude de l'harmonie entre les diverses dimensions du « savoir » et les processus d'enseignement/apprentissage. Quant à la dimension conative, elle désigne la dépense d'énergie investie par les apprenants et les formés des systèmes de formation se traduisant par leur l'aptitude à accroître le degré d'engagement dans les activités d'apprentissage et d'action.

5.3. Investir les résultats des études prospectives :

La démarche prospective est une approche pluridisciplinaire qui vise à explorer le futur. Son objectif consiste en la délimitation d'une gamme de scénarios possibles de l'avenir susceptibles d'améliorer la visibilité et le contrôle du futur. En ce sens, la prospective constitue l'approche

permettant de fournir les éléments essentiels permettant une définition raisonnable de l'avenir et rationalisant la prise de décision. Le regard sur l'avenir du système éducatif repose sur la compréhension de sa structure interne, des différents aspects de sa relation avec son environnement, des attentes et des stratégies de ses acteurs. Dans le but de réduire le degré d'incertitude du futur, la prospective se penche sur l'élaboration d'un champ de mutations probabilistes et d'évolutions possibles dans le but de mieux gérer l'avenir voire modifier le cours des événements dans le sens voulu et perfectionner la prise de décision.

117

Une étude prospective a les avantages de définir les différentes évolutions possibles d'un système donné en effectuant un algorithme basé sur l'analyse du système actuel (présent), les scénarios possibles (les futurs) et la conception de stratégies permettant le passage du présent au futur. Les facteurs propulseurs du futur sont repérables dans les variations et les évolutions qui se sont déroulées et celles du présent dans toutes ses formes. Elles peuvent être définies également, en partie seulement, parce que d'autres sont imprévisibles car elles découlent des transformations démographiques, des ruptures, crises et catastrophes, innovations, attitudes et projets de l'homme. Aujourd'hui, les chercheurs s'accordent sur la reconnaissance du caractère imprédictible des systèmes complexes et les possibilités accrues d'infléchir la dynamique des événements par les acteurs. Il est pertinent donc d'adopter, pour orienter la réforme éducative, une démarche anticipative qui repose sur la raison et les méthodes scientifiques dans la lecture du futur qui se veut la rigueur et la pertinence afin d'orienter la planification, l'amélioration et la régulation du système. Il convient de préciser que la prospection vise à explorer la diversité des futurs probables dans le cadre du qualitatif et du systémique (Moati, 2003). En effet, le futur du système éducatif n'est pas identifié mais l'homme est appelé à le prédire au moyen de la prospective qui désigne d'après Berger l'action de « réfléchir large et profond, penser à l'homme ». Elle consiste en « un regard sur l'avenir destiné à éclairer l'action présente » (Hatem, 1993, p.18.).

Il est incontestable donc d'identifier objectivement, par des arguments, les enjeux, les défis et les opportunités dans lesquels le système éducatif est enclavé tout en favorisant les conditions facilitatrices de la dynamique interne du système tout en tenant compte de son environnement dans ses dimensions nationales et internationales et ses différents rapports avec les autres dimensions sociétales. Il est crucial de déterminer les facteurs pouvant être à l'origine du changement, concevoir les évolutions possibles en les conversant en scénarios à partir desquels, on peut élaborer une stratégie de réalisation, l'évaluer pour éviter les failles et les inadaptations, la mettre en œuvre l'évaluer et enfin l'adapter. Par exemple, suite au faible engagement au travail, à la citoyenneté, à la préservation de l'environnement, il s'avère qu'il est crucial de focaliser davantage sur l'éducation aux valeurs et aux risques possibles pouvant menacer la société. Dans la réflexion sur la réforme éducative, les acteurs qui s'en chargent doivent se référer, entre autres, aux résultats des études prospectives et aux exigences de la gouvernance.

6. La réalisation de la réforme du système éducatif :

McKinsey (2010) affirme que les systèmes scolaires les plus performants reposent sur trois clés essentielles : la valorisation de la profession d'enseignants traduite par le recrutement des candidats les plus doués et qui ont les meilleurs talents, la mise à jour des compétences pédagogiques des enseignants, la prise en charge renforcée des élèves et des établissements scolaires en difficulté. Toutefois, il demeure très important de tenir compte également des éléments de ressources budgétaires, d'infrastructures, de gouvernance et du pilotage du système éducatif.

6.1. Processus et procédure de la réforme :

La réflexion est au cœur du discours devant aboutir à des propositions susceptibles d'être soutenues par des arguments scientifiques, politiques et socio-économiques concernant le projet

de la réforme éducative. Cette étape permet d'élaborer des propositions et des recommandations susceptibles de contribuer à l'amélioration souhaitée du système éducatif en question. Toutefois, ces mesures doivent être justifiées par le recours à des références scientifiques, aux résultats d'études comparatives, aux besoins effectifs du pays, aux enjeux sociétaux et aux apports des prospectives dans tous les domaines.

6.1.1. Consensus, planification des étapes de la réforme :

Il est évident que l'adhésion des acteurs et de composantes de la société concernée dans les réformes est une condition cruciale favorisant l'engagement dans sa mise en œuvre. En effet, elle est d'autant plus établie que la réflexion sur les enjeux sociétaux majeurs et la conception des finalités et des orientations est participative, basée sur un consensus et effectuée suivant une démarche pertinente qui fait recours à des débats préparatifs, des audiences, mais également à des mesures diagnostiques. Il s'agit bien évidemment d'avoir la culture experte de l'évaluation savante susceptible de donner de la rigueur scientifique aux résultats sur lesquels repose l'orientation, les transformations, l'intelligibilité et le pilotage des réformes éducatives.

En effet, les contenus des réformes éducatives sont souvent à l'origine de tensions, d'incertitudes et de conflits entre les parties prenantes et plus particulièrement au niveau de l'élaboration de la politique éducative et le curriculum. Ces tensions lorsqu'elles sont associées à des dissonances idéologiques peuvent induire dans impasses et finir par le blocage de la réforme. Toutefois, les contenus disciplinaires doivent répondre aux critères de la scientificité, de la pertinence, de l'efficacité et de l'utilité à la société et aux individus dans les niveaux local et universel. Mais les débats focalisant sur les disciplines qui gravitent autour des valeurs peuvent être outils d'endoctrinement et de manipulation aboutissent toujours à des tensions et des conflits. De ce fait, il est important de veiller à établir des consensus qui ne privent pas les apprenants des contenus de socialisation et les mettent à l'abri de toute déviation possible.

Les technocrates de la profession enseignante, du pilotage des établissements scolaires, mais également les experts politiques, juridiques, scientifiques et de la société civile sont des parties prenantes de ce travail afin d'assurer l'adéquation des finalités, des potentiels et la politique éducative avec les règles du droit (local et international) et des sciences pédagogiques, didactiques et disciplinaires et aux besoins effectifs de la société. Dans des cas (le cas des pays pauvres ou de système éducatif non performant, etc.), il sera fructueux de faire recours à des bureaux, experts et/ ou à des organisations internationales (UNESCO) pour fournir de l'aide dans la mise à jour des systèmes éducatifs.

6.1.2. Évaluer pour des décisions rigoureuses et pertinentes :

Dans le champ de l'enseignement, comme dans tous les autres domaines, l'évaluation du rendement constitue le facteur crucial permettant de fournir les informations pouvant orienter la réflexion sur les meilleures pratiques de pilotage du système éducatif. Dès la création du premier ministère de l'éducation américain en 1967, la publication annuelle « des statistiques et des observations informant sur l'état et les progrès de l'éducation » est obligatoire (Landsheere, 1994).

Toutefois, l'évaluation du système éducatif s'étend pour introduire la dimension sociale en tenant compte du facteur d'équité qui désigne « la façon dont les coûts et les avantages de l'investissement sont distribués parmi les différents groupes de la société » (Psacharopoulos et Woodhall, 1988, p. 259). Ce sont les économistes de l'éducation et/ou de la formation qui s'en occupent afin d'optimiser le rendement des systèmes d'une part au niveau des indicateurs de leur productivité exprimés en termes de produits atteints et de l'autre au niveau des indicateurs en rapport avec l'investissement et des coûts pouvant témoigner du degré d'efficacité du système (Paul Jean-

Jacques1999). Il s'agit d'effectuer des évaluations périodiques expertes sur l'établissement scolaire en rapport avec l'économie de l'éducation pour vérifier l'adéquation entre le rendement et la gestion des financements et mener les comparaisons locales et internationales visant à rationaliser les coûts.

Pour se faire, il est primordial d'instaurer la culture de l'évaluation et de pilotage pédagogique par l'audit (interne et externe) qui renforce le rendement de l'établissement scolaire et permettra d'orienter les stratégies de gestion des ressources humaines au moyen de l'évaluation et de l'encadrement. Selon le rapport McKinsey(2007), les leviers clés d'accroissement du rendement du système éducatif consistent en l'amélioration des pratiques pédagogiques, le partage des savoir-faire par les enseignants et la consolidation des marges de pilotage.

6.1.3. Mener les audits des établissements scolaires :

Les compétences d'audit doivent être intégrées dans le parcours de la formation à la profession responsables pédagogiques et administratifs dans toutes ces formes en focalisant sur l'audit participatif. Cette dernière consiste en l'analyse systématique et négociée orientée vers l'évaluation des fonctions de l'établissement devant contribuer à l'élaboration de recommandations d'amélioration (Lecointe, 1993). En effet, l'investigation d'audit exige un référentiel et un diagnostic permettant d'aboutir à des recommandations pertinentes de changement. Pour que cette tâche soit menée à bon escient, elle doit être confiée à des spécialistes d'experts et de chercheurs dans le domaine au sein d'une approche participative régie par un cahier de charge strict. Il s'agit d'un travail rigoureux instrumenté de collecte d'informations associant le qualitatif au quantitatif et recouvrant toutes les composantes du système éducatif dans ces dimensions matérielles (locaux, carte scolaire, budgets, sources humaines, etc.) et immatérielles (politique éducative, programmes, méthodes, manuels, temps scolaire, recrutement et formation des enseignants, des formateurs, et des responsables administratifs, production de l'information, etc.). Il est d'importance majeure d'identifier le niveau de performance initial du système actuel, ses points forts et ses déficiences pour rationaliser la prise de décision.

6.1.4. Concevoir un organigramme pertinent du management des sous-systèmes de l'éducation et de l'enseignement :

Pour décrire la structure d'une entreprise, établissement ou système, il est indéniable de concevoir un organigramme dans lequel sont visualisés les tâches, les responsabilités, les compétences, les liens fonctionnels, organisationnels et hiérarchiques. A ce propos, il existe de divers types d'organigrammes axés sur la gestion et la prévision. Il est important d'adopter un modèle qui tient compte de la bonne gouvernance et de la complémentarité entre les éléments de chaque sous-système, de ces derniers et le système.

Dans le domaine de l'éducation, il n'est pas efficace de concevoir l'éducation uniquement dans ces quatre cycles préscolaire, primaire, préparatoire et secondaire comme étant des sous-systèmes indépendants. Toutefois, l'enseignement supérieur ne doit pas être mis à l'écart du projet éducatif. Plutôt, une approche en termes de boucle est indispensable. En réalité, nous pouvons repenser le système éducatif dans ce cadre tout en serrant les liens entre ces sous-systèmes parce qu'ils partagent la prise en charge de l'individu pour l'aider à se réaliser pour son intérêt, celui de la société et de l'humanité en fonction d'un profil défini dans les curricula et les programmes. A ce propos, l'éducation doit être soumise dans le niveau régional à une seule autorité relevant de la gouvernance territoriale qui englobe l'éducation, la formation et l'enseignement supérieur.

6.1.5. Adopter la stratégie de la bonne gouvernance :

Le concept de gouvernance est de caractère multiforme, il est associé aux termes «gouvernail» et «gouvernement» qui désignent l'art de conduire et de gérer. Il a été utilisé en 1990 par des économistes et politologues anglo-saxons et par certaines institutions internationales (ONU, Banque mondiale et FMI). Le terme gouvernance est issu de l'expression «corporate governance» qui signifie la direction et/ou le management des entreprises.

L'appel à la mise en œuvre de la gouvernance émane des bouleversements dans les rapports entre le politique, l'économique et la société civile (Lacroix et St-Arnaud, 2012). Son usage s'inscrit dans un cadre idéologique en rapport avec l'accroissement du néolibéralisme. Il renvoie également aux différents types de crises de financement public dues à l'augmentation des dépenses publiques et à la réduction de l'augmentation de la productivité économique connue par les pays occidentaux (Hamel et Jouve, 2006). Une crise qui touche la démocratie et résulte de l'inefficacité et l'incapacité de l'Etat. Le terme gouvernance s'inscrit également dans le registre lexique administratif et celui de la gestion publique. Une bonne gouvernance désigne la mise en œuvre de l'équité, de la transparence, de la responsabilité et de l'engagement du gouvernement à permettre aux citoyens des possibilités équivalentes et des services équitables. La réforme fondée sur la gouvernance renvoie à un changement des processus de prises de décisions, de leur mise en œuvre dans une organisation ou une société (Rodrik, 2008). Toutefois, elle doit être basée sur une approche participative avec tous les intervenants dans le domaine (Kaufmann et al.2007). Un système éducatif qui se veut pertinent devra concevoir une pratique gouvernante réfléchie, appropriée au contexte, aux enjeux et aux défis majeurs de la société.

Actuellement, les systèmes éducatifs subissent de plus en plus les répercussions des évolutions internationales, des mutations politiques, des réformes administratives, des enquêtes, des résultats des évaluations locales et internationales, des pressions sociales, des exigences économiques et culturelles voire des recommandations dictées par des instances financières mondiales et des organismes internationales. La réforme éducative doit se référer aux résultats des recherches scientifiques, des apports des sciences du management, tenir compte de la multiplicité, de la diversité des parties prenantes, des contraintes liées aux contextes territoriaux, des types de rapports, de gestion des systèmes publics/privé et formel/ informel, des opportunités d'adoption et d'usage des potentiels matériels et immatériels

La gouvernance du système éducatif doit fournir les moyens et les procédures susceptibles de mettre en œuvre une communication permanente entre ses organes et plus particulièrement concernant sa dimension horizontale. La bonne gouvernance passe indéniablement par l'adoption des mesures, outils, stratégies du management public de manière adéquate avec les données contextuelles et budgétaires. Il s'agit d'instaurer une pratique participative entre ses acteurs, ses éléments, ses institutions et en ce qui concerne le partenariat avec la société civile, l'environnement socio-culturel, les ONG et les autres instances ayant rapport avec l'éducation, l'enfance, la formation et la recherche. Il est évident que chaque contexte est en partie spécifique et que son pilotage doit être approprié à ses caractéristiques. De ce fait, il est indispensable de confier une autonomie aux acteurs locaux de l'action pédagogique et administrative. La participation des collectivités territoriales s'exprime par un transfert effectif de responsabilités de l'État et des ressources vers ces collectivités. La pratique gouvernante doit passer par la contribution des associations, des entreprises et des organisations dans la mise en œuvre des projets éducatifs.

6.1.6. Appliquer les sciences de la GRH :

Dans un monde caractérisé par la dégradation de la situation économique et sociale, la politique de pilotage de la réforme de l'éducation doit reposer sur une stratégie fiable des ressources et la

réduction des coûts. Elle doit également être effectuée dans le cadre de la gestion par les résultats (GAR). Il convient de s'inspirer du cadre de Dakar dans la mise en œuvre de la gouvernance, la professionnalisation des métiers de l'enseignement, des technologies de l'information et de la communication et d'une stratégie d'évaluation et de suivi des progrès réalisés. Les mesures de recrutement, de formation et d'énumération des acteurs du système éducatif : enseignants, formateurs, directeurs d'établissements et agents doivent répondre aux critères de qualité. En effet, les programmes de formation doivent tenir compte des réalités locales en se référant aux résultats d'analyse rigoureuse des besoins appropriés aux différents cycles de la vie professionnelle.

6.1.7. Repenser le partenariat entre le secteur public et le secteur privé :

Dans la majorité des systèmes éducatifs, le partenariat entre secteurs privés et publics (PPP) diffère selon les pays. (OCDE, IE). Ces partenariats « occupent un espace situé entre les marchés publics traditionnels et la privatisation intégrale » (Grimsey et Lewis, OCDE, 2008). Dans le champ de l'éducation, c'est l'état qui assume la responsabilité dans l'offre des services publics. Le partenariat est un moyen facilitateur de l'introduction du secteur privé dans les services publics et devrait être axé sur les résultats et inclure la conviction de partage de risques. Il y a deux types de partenariats entre le privé et public : partenariat contractuel et multi partenariat (Multi Stakeholder Partnerships in Education, MSPE).

Le premier type permet l'implication du secteur privé dans l'offre d'un enseignement public. La société financière internationale classe les PP des formes de gestion d'écoles publiques, d'apport du secteur privé dans le processus éducatif, de chèques-éducation et enfin d'offre d'enseignement par des secteurs privés (IE, 2009). La multi partenariat renvoie aux sociétés multinationales engagées dans des programmes mondiaux sur l'enseignement en partenariat avec les agences de l'ONU (UNESCO, UNICEF), les instances financières internationales et les ONG. La politique éducative régissant le système éducatif doit indéniablement définir le cadre juridique de tous les types de partenariats entre le secteur privé et public dans le domaine de l'éducation et de la formation.

6.1.8. Redéfinir les standards d'apprentissage et de formation et les critères d'évaluation :

Parmi les éléments essentiels suscités dans l'élaboration de politiques éducatives, nous indiquons la manière d'agencer, d'architecturer et de décrire les compétences attendues des apprenants et les résultats escomptés de l'apprentissage. Il s'agit de définir de manière claire et pertinente des descripteurs dans les curriculums. Les caractéristiques de clarté, de simplicité, de brièveté sont sollicitées dans ce travail. Il est évident d'éviter les descripteurs qui laissent à interpréter la signification, illusoire ou déracinés de la réalité quant au contexte, discipline et caractéristiques des apprenants en question. Il est efficace d'élaborer les standards de la formation et de l'apprentissage, les habiletés et les comportements estimés être acquis par les apprenants résultant de la mobilisation des compétences décrites dans les programmes disciplinaires. Toutefois, il est à remarquer que certaines habiletés et comportements ne se traduisent pas souvent en termes de résultats. De ce fait, il est crucial de concevoir des outils d'évaluation fiables et adaptés à chaque discipline.

6.1.9. La mise à jour des contenus, des méthodes et des progressions :

Au sein des programmes officiels disciplinaires, les contenus doivent être appropriés au contexte culturel, aux attentes et besoins réels des individus et de la société, aux profils des élèves et aux progrès scientifique. Les mises à jour devront être effectuées pour qu'elles répondent effectivement aux besoins suscités par le progrès scientifique, les enjeux sociétaux, les exigences

du marché du travail et les besoins réels des entreprises. Les réajustements des contenus constituent un travail qui est toujours prêt à être effectué en fonction du progrès scientifique et des nouveaux défis sociétaux.

Dans ce processus, la conception de manuels scolaires et de guides méthodologiques doit reposer sur des critères et standards fixés mutuellement par l'institution et des experts dans les cahiers de charge qui doivent être mis à jour après chaque réforme partiel ou totalement modifiés par les réformes majeures. Il s'agit également de revisiter la conception de cycle, du temps scolaire, d'orientation et de l'éventail de filières et de spécialités académiques.

122

6.1.9.1. Eduquer aux risques majeurs :

Les caractéristiques générales du contexte géopolitique et socio-économique mondial résident essentiellement dans l'effondrement des cours du pétrole ayant à l'origine de l'instabilité des marchés financiers, des crises financières frappant certains pays, d'un ralentissement de l'activité économique, de l'accroissement des taux de chômage, de l'accroissement de conflits armés, des épidémies (Ebola en Afrique, Zika au Brésil), de la famine, etc.

Les chiffres de réfugiés et de victimes témoignent de l'absence d'une culture susceptible de permettre aux individus et aux familles d'en diminuer les répercussions. Un handicap relatif à tous les domaines est observé chez les familles ou ceux qui les prennent en charge. Le nombre de réfugiés, de pauvres, de sans-abris, de morts est lourd. Une faible gestion observée en cas de guerres, de catastrophes naturelles (sécheresse, inondations, les tempêtes, etc.), de pauvreté, de la sophistication des systèmes, du nucléaire, des déchets industriels, des insecticides utilisés dans la production agricole et de la surexploitation des richesses naturelles endommagent sérieusement l'écosystème et la biodiversité. La UNHCR déclare l'atteinte de chiffre record de déplacés et de réfugiés dans le monde suite aux conflits. Le monde devient de plus en plus exposé au terrorisme qui se propager partout dans le monde faisant émerger des problèmes sécuritaires néfastes et des coûts de plus en plus élevés. Les individus, enfants, adultes, femmes ou hommes sont face à d'énormes défis pour préserver leur bien-être et leur survie. Nous pouvons conclure que les compétences de bases servant à s'en sortir et délimiter au minimum les dégâts sont faibles voire absentes. En effet, le rôle des gouvernements est prépondérant, mais deux questions clés sont à poser : Pourquoi malgré les expériences vécues, les individus continuent à subir les répercussions lourdes de ces risques et demeurent dans une situation d'handicap ? Pourquoi, elles ne trouvent même pas comment quitter les zones de risques, prendre des mesures d'évitement de dangers, de se prendre en charge pour faire face aux divers problèmes ?

Les défis sociétaux, économiques, culturelles, environnementaux ne cessent de s'imposer et de se multiplier. Les répercussions de ces facteurs se démultiplient et leur aggravation s'accroît du jour à l'autre et constituent de graves menaces du bien-être de l'homme et des vivants voire de leur survie. En effet, on assiste à de diverses formes de guerres hydrauliques entre les pays suscitées par l'intérêt à l'eau devenu source de tensions et de conflits (Lasserre, 2007). L'homme et particulièrement dans les pays pauvres, se trouve dépourvu de moyens, de solutions pour faire face aux différents types de menaces auxquels il est exposé. Le système éducatif doit contribuer à l'éducation aux risques majeurs dans les programmes d'enseignement et de formation.

6.1.9.2. Mettre à jour l'éducation aux valeurs :

Aujourd'hui comme hier, les conséquences de la transgression des valeurs humaines, politiques, écologiques, olympiques, sont néfastes. La pression de la mondialisation, de la révolution technologique, des crises économiques et sécuritaires ne cessent de faire mal aux individus et à la société. Les dégâts écologiques témoignent d'une pratique économique et industrielle qui

n'accorde pas beaucoup d'intérêt à l'éthique du développement durable. C'est dans le contexte historique, politique, culturel socio-économique et technologique local et mondial que la réforme du système éducatif trouve sens et légitimité.

Le rôle des valeurs dans le développement économique et social a toujours été une préoccupation d'importance majeure de toutes les sociétés. En effet, il est essentiel de tenir compte l'algorithme du « système de valeurs » partagé. Le respect des valeurs de la société et des autres constitue une condition essentielle pour parvenir à la relativisation du concept de « valeur universelle » afin d'atteindre une véritable concertation culturelle entre les peuples au lieu d'insister sur leur adaptation dans une sorte d'imitation aveugle et réductionniste. La majorité de nos actes mobilisent des valeurs déterminées qui constituent des repères fondamentaux de la construction de l'identité individuelle et collective.

Dans un monde qui connaît une crise de valeurs sociétales (Arendt 1985), la réflexion sur les principes et les idéaux régissant les actions des individus et des groupes dans les différents domaines ne cesse de s'imposer dans un contexte en mutation perpétuel et d'une complexité accrue. Les changements lents ou brutaux témoignent de choix sociétaux, personnels ou collectifs visant un changement. Certains mouvements (révolution...) peuvent renvoyer à des conflits de valeurs et à des intentions de les améliorer d'une manière ou d'une autre. Les dimensions fondamentales des valeurs sont conflictuelles et consistent en l'opposition de l'ouverture au changement à la continuité et l'affirmation de soi au dépassement de soi (Schwartz, 2006). L'éducation aux valeurs par l'intermédiaire de la socialisation peut être définie comme étant le processus par lequel les individus apprennent les modes d'agir et de penser de leur environnement, les intériorisent et deviennent membres de groupes où ils acquièrent un statut spécifique.

A ce propos, deux types de socialisation sont évoqués : la socialisation primaire qui convient à la période de l'enfance effectuée par la famille, l'école, les groupes de pairs et les médias qui contribuent à la structuration de la personnalité sociale de l'enfant et à la socialisation secondaire qui intervient à la fin de l'enfance et favorise l'intégration des individus dans des groupes particuliers : entreprises, associations, partis politiques, syndicats... Dans cette socialisation, l'individu acquiert le langage, la culture, les valeurs (exemple : liberté, fraternité, égalité, fidélité, respect, tolérance, etc.), les normes (civisme, patrie, etc.) qui évoluent constamment dans le temps, les rôles et les statuts sociaux. En définitive, la socialisation est un processus indispensable à toute société du fait qu'il assure un consensus social, un système de valeurs et des modes de voir et d'agir.

L'enseignement des valeurs et l'éducation sont inséparables « car il fait partie de l'éducation » (Williams, 2000). C'est dans cette perspective que l'intégration des valeurs dans les programmes et les contenus disciplinaires s'avère indispensable. Les apprentissages disciplinaires et transversaux, les techniques d'animation et les méthodes pédagogiques doivent contribuer de manières intentionnelles et méthodiques à la fois au développement des compétences et à l'engagement aux valeurs de la société et de l'humanité. Qu'elles en soient conscientes ou pas, les écoles participent à l'enseignement des mœurs et des valeurs sociétales et culturelles ainsi qu'à la formation des idées des élèves et des points de repères liés à la bonne conduite. Les écoles, au moyen de certaines disciplines scolaires, visent à la socialisation des élèves en favorisant des situations leur permettant d'acquérir le sens de la responsabilité civique, des conduites citoyennes et des attitudes positives envers eux-mêmes et les autres. Il n'est point vrai que l'apprentissage est uniquement constitué de compétences et de connaissances scolaires parce que les programmes scolaires insistent explicitement sur l'enseignement aux valeurs du civisme, de responsabilité, de tolérance, de dialogue, de paix, d'honnêteté, etc. Dans les disciplines de socialisations (éducation

religieuse, civique, histoire, géographie), les valeurs constituent le fondement même de l'apprentissage.

Les programmes officiels d'un système éducatif doivent inclure à la fois des compétences, des connaissances et des attitudes-clés qui caractérisent l'esprit civique et la formation aux valeurs que les écoles sont censées à initier et modeler par et pour les élèves. Il est crucial de favoriser les conditions de l'exercice des droits civiques et l'appel aux devoirs et responsabilités de citoyenneté dans les manuels et la vie scolaires dans lesquels devrait figurer les qualités personnelles souhaitables chez le citoyen comme le respect, la responsabilité, l'équité, l'honnêteté, la compassion, l'empathie, la solidarité, la tolérance, la démocratie, etc.

6.1.9.3. Focaliser sur des apprentissages variés et adaptés aux besoins :

Les types d'apprentissage doivent être en rapport avec le progrès scientifique, technologique et en harmonie avec les aptitudes à la vie quotidienne. Les prospectives prédisent les besoins de la société et les experts de la réforme décrivent les types de profils qui y répondent le mieux en fonction de l'étude future de la demande des cadres et des gens spécialisés dans les différents domaines.

Il est crucial donc que les apprentissages doivent reposer sur les compétences de la vie, s'effectuent au sein de situations problèmes, visent la prise de décision, le travail en équipe, la création, l'autonomie, la responsabilité, la citoyenneté, l'éthique et l'engagement dans le cadre du développement durable.

7. La mise en œuvre et le pilotage du système éducatif :

7.1. Phase d'expérimentation, de recueil du Feedback et de régulation :

Au cours de sa mise en œuvre, le système éducatif se trouve mis à l'expérimentation et les équipes intervenant dans l'évaluation et la proposition des réformes continuent à accompagner l'application des mesures dictées par la nouvelle réforme et en évaluer l'impact pour collecter les informations susceptibles de renforcer les applications voire réguler certaines pour assurer son bon déroulement. Une réforme ne consiste pas en un travail achevé mais elle reste enchâssée entre la pratique et le suivi en permanence. C'est dans un contexte réel en mutation continue et rapide que les pilotes des réformes restent vigilants pour mieux contrôler le déroulement du système éducatif et en tirer les conclusions qui en découlent.

7.2. Des régulations par improvisation experte :

L'improvisation n'est pas toujours une réponse négative ou inadaptée à la gestion des scénarios et risques imprévisibles parce qu'elle constitue une intervention qui par son orientation vers le renforcement de la fiabilité et l'augmentation du degré de la qualité du service doit forcément être experte, c'est-à-dire fondée sur des références contextuelles liées au cas et aux résultats d'analyse rapide, fiable et argumentée. Dans le cadre organisationnel, on accorde à l'improvisation quatre caractéristiques fondamentales : elle constitue un processus d'adaptation (Preston, 1991,) fait appel aux ressources disponibles (Cunha et al., 1999), exige combiner ce potentiel de manière innovante (Rerup, 2001) et enfin elle doit aboutir à la prise d'une décision simultanée à l'action (Moorman et Miner, 1998) et bien évidemment dans un temps très limité. Dans son sens de « bricolage », l'improvisation sollicite l'intuition, la créativité et l'originalité (Ciborra, 1996 ; Ryle, 1979 ; Simon, 1987) et elle consiste en un outil de réflexion et de prise de décision devant entrepris face à l'incertitude que subissent les organisations modernes (Hatch, 1999).

Quel qu'en soit le paradigme de l'improvisation : lorsqu'elle désigne le décalage par rapport au fonctionnement régulier et prévu de l'organisation (Clegg et al., 2002) ou elle est admise comme une pratique indissociable à l'action (Ciborra, 1996 ; Weick, 1993), l'improvisation doit être

effectuée avec beaucoup de réflexion sur les stratégies, la gestion, les mesures et procédures entreprises pour intervenir sur la déviance et mettre à jours certains protocoles de déroulement des systèmes qu'ils soient politiques, socio-économiques, environnementaux, éducatifs, tec.

L'improvisation est un élément crucial à la gestion de crise parce qu'elle fournit une décision face à l'incertitude du « Que faire ? » (Crossan et al., 2005 ; Cunha et al., 1999) mais elle peut être à l'origine de certaine complexité (Chédotel, 2005) lorsque les acteurs se trouvent sous tensions, pressions émotionnelles (Dawes et al., 2004) et responsabilité en perdant le contrôle sur les conséquences (Chédotel, 2005). Il est à remarquer également que l'improvisation n'assure pas la cohérence de l'action collective (Chédotel, 2005 ; Roux-Dufort et Vidaillet, 2003) et plus particulièrement lorsqu'elle ne se réalise pas au sein d'une démarche participative.

8. Conclusion :

Le rôle crucial de l'éducation dans le développement dans toutes ses dimensions fait admettre que l'amélioration du système éducatif doit constituer l'une des priorités gouvernementales et civiles dans toutes les sociétés. La nécessité des réformes éducatives émanent des changements sociétaux qui seront à l'origine de nouveaux besoins, enjeux et défis. Cette action doit reposer sur des principes et procédures dotés d'expertise, de gouvernance, de partenariat entre toutes les parties prenantes, politiques, civiles et professionnelles.

Un système éducatif qui se veut très performant et pertinent doit faire preuve de compatibilité avec la réalité dans le terrain, répondre aux besoins sociétaux et individuels, s'engager dans la bonne gouvernance et l'interaction fluide avec ses sous-systèmes et les autres systèmes. Il est indéniable pour les réalisateurs de la réforme éducative de tirer profil des résultats des études prospectives multidimensionnelles, politiques, scientifiques, techniques, socio-économiques, écologiques, sécuritaires, etc. Les feed-back auxquels ils parviennent associés aux résultats d'auto-évaluation, d'audit ou de mise à l'épreuve externe servent d'indices de réflexion et de régulation à tous les stades du fonctionnement du système éducatif. C'est pour ses raisons que cette tâche doit être confiée à une équipe multidisciplinaire pour conjuguer le politique, aux sciences de l'éducation, de l'administration et de la gestion, savoirs et techniques d'évaluation des systèmes éducatifs, à l'économie de l'éducation, etc.

Références bibliographiques :

1. Bouvier, a. (2007). La gouvernance du système éducatif, PUF ? (Politique d'aujourd'hui), 2007 Bernard Toulemonde
2. Rapport de l'économie immatériel
3. http://www.iesf.fr/upload/pdf/economie_de_l_immateriel.pdf
4. Ammar Khelifi. Rapport au savoir et attribution de la performance scolaire. Mémoire de mastère, FSHST, 2010.
5. Université El Manar selon The African Economist.
6. <http://theafricaneconomist.com/africas-top-100-universities-2015/#.V0I7otThDDc>.
7. Cros, F. et Adamczewski, G. (dir.) (1996) L'innovation en éducation et en formation, Bruxelles, De Boeck.
8. Demailly, L. (1998) Évaluer les établissements scolaires : le cas de l'Académie de Lille, in Pelletier, G. (dir.) L'évaluation institutionnelle de l'éducation, Montréal, Éditions de l'AFIDES, pp. 101-118.
9. Demailly, L. (dir.) (2000) Évaluer les politiques éducatives. Sens, enjeux, pratiques, Bruxelles, De Boeck.
10. Develay, M. (dir.) (1995) Savoirs scolaires et didactiques des disciplines, Paris, ESF.

11. Duru-Bellat, M. et Henriot-Van Zanten, A. (1999) Sociologie de l'école, Paris, Armand Colin, 2e éd.
12. Gather Thurler, M. (1994 a) L'efficacité des établissements ne se mesure pas : elle se construit, se négocie, se pratique et se vit, in Crahay, M. (dir.) Évaluation et analyse des établissements de formation, Bruxelles, De Boeck, pp. 203-224.
13. Gather Thurler, M. (1994 b) Relations professionnelles et culture des établissements scolaires : au-delà du culte de l'individualisme ?, Revue française de pédagogie, octobre-novembre, n° 109, pp. 19-39.
14. Gather Thurler, M. (1998 a) Vers une autonomie accrue des établissements scolaires. Les nouveaux défis du changement, in Pelletier, G. et Charron, R. (dir.) Diriger en période de transformation, Montréal, Éditions AFIDES, pp. 103-120.
15. Gather Thurler, M. (1998 c) Manager, développer ou évaluer la qualité de l'école , in Pelletier, G. (dir.) L'évaluation institutionnelle de l'éducation, Montréal, Éditions de l'AFIDES, pp.83-99.
16. Gather Thurler, M. (2000 a) Innover au cœur de l'établissement scolaire, Paris, ESF.
17. IE https://download.ei-ie.org/Docs/WebDepot/200909_publication_Public-Private-Partnership-in-Education_fr.pdf

Le financement des PME au sud-ouest tunisien : Entre les potentialités actuelles et les défis à surmonter

Dr.Mohamed Taher KRAIMA/Université de Sfax- Tunis

Sami Boudabbous/Professeur d'enseignement supérieur. ESC –SFAX- Tunis

Résumé :

Malgré l'intérêt substantiel que représente le paradigme du capital social comme ressources externes au profit des PME, encore peu d'études empiriques ont été menées sur cette base, que ce soit dans les pays développés ou dans les pays en voie de développement comme la Tunisie. Ce constat semble en contradiction avec le poids du capital relationnel comme ressources financières au profit des PME de ces pays. La plupart des entrepreneurs ont tendance à être soumis à l'influence de leur capital relationnel et aux dynamiques des rapports sociaux y afférentes pour l'accès au financement de leurs affaires. La présente recherche s'intéresse directement au rôle du capital social de l'entrepreneur dans le financement de l'entreprise dans la région du sud-ouest tunisien afin de répondre à la question suivante : Quel est la place des relations sociales dans le financement des PME ? Quels sont les défis à surmonter ?

Un modèle conceptuel a été élaboré pour cette fin résumant les différentes hypothèses de recherche. Les hypothèses ont été testées auprès de 50 entrepreneurs dans la région du sud-ouest tunisien. Les résultats de cette recherche montrent d'abord l'influence positive du capital social de l'entrepreneur sur l'accès aux ressources financières, néanmoins, il ya des défis à surmonter.

Mots clés : Capital social, ressources informationnelles, ressources financières, structure financière.

Abstract:

Despite the substantial interest that represents the social capital paradigm as external resources in the profit of SME (Small Medium Entreprise) a relatively limited number of empirical research has been done on this paradigm either in developed or developing countries like Tunisia. This observation is in contradiction with the importance of relational capital as financial resources for SME businnes in these countries. Most entrepreneurs are subject to the influence of their relationnel capital and the inherent dynamics of social relationship for the access to the financing of their business . The current research specifically and directly investigates the role of the entrepreneur's social capital in the financeing of SME businesses in the South-Western region of Tunisia. It aims at answering the following questions : Which is the place(square) of social relationships in the financing of the SME? Which are the challenges to be surmounted ?

A conceptual framework was developed for this purpose to state the various hypotheses of the research. This hypotheses were then tested in a sample of 50 entrepreneurs in the South-Western region of Tunisia. Results indicate at first a positive influence of the social capital on access to ressource financial, nevertheless, there are challenges has to surmount.

Keywords : Social capital, informational resources, financial resources, financial structure.

I. Introduction

Pour réussir le lancement d'un projet, l'entrepreneur doit disposer de moyens et de ressources. Or très souvent, les projets, nouvellement créés, souffrent le plus souvent d'un manque manifeste de moyens, en plus d'un manque de légitimité dû à l'handicap de nouveauté « The liability of newness », à l'incertitude et plus encore à la rareté des ressources disponibles. Ce constat a, d'une part, mis en avant l'importance de connaître les modalités de financement des PME industrielles et les liens qui peuvent s'établir entre la structure financière, celle de l'organisation de l'entreprise et la personnalité de son propriétaire dirigeant, et a suscité, d'autre part, nombreuses recherches sur l'entrepreneuriat et les PME industrielles.

Signalons de prime abord que pour la création de l'entreprise, et pour le développement de ses activités, l'entrepreneur a besoin de mobiliser ses relations, tant les relations personnelles sont d'une grande utilité pour l'individu qui cherche à réaliser un financement aisé de son entreprise. En effet, les liens avec des personnes influentes, des amis ou des membres de la famille ainsi que les réseaux de relations découlant de ces contacts servent à trouver ou à changer d'emploi (Granovetter, 1973, 1985; Lin et Dumin, 1986).

Dans ce sens, plusieurs études ont montré que le capital social conduit au succès professionnel des cadres d'entreprises, en renforçant leur pouvoir et leur statut (Lin, Ensel, & Vaughn, 1981; Krackhardt, 1990; Burt, 1992; 1997).

En sciences de gestion, la littérature sur le capital social connaît un développement ostensible. La théorie du capital social repose sur l'argument selon lequel les réseaux de relations sociales constituent une source précieuse pour la conduite des affaires (Nahapiet et Ghoshal, 1998; Burt, 1992) et permettent aux entrepreneurs d'élargir leur champ d'action, d'économiser leurs moyens et d'accéder à des ressources externes et opportunités exclusives (Aldrich et Elam (1995). Pour Baron et Brush (2000, p.3), : "A high level of social capital helps entrepreneurs gain access to venture capitalists, potential customers and other persons who play a role in their ultimate success"

Pour sa part, Boutaleb (1998) soutient qu'en Tunisie, le capital social, sous forme de relations personnelles et de liens de parenté, est beaucoup sollicité. Tous les travaux sur le capital social confirment son utilité. Ainsi, la création, l'insertion et la réussite d'une d'entreprise dépendent du capital social de l'entrepreneur, notamment des relations particulières qu'il entretient avec le milieu des affaires (Denieuil, 1992; Elloumi, 2000).

Tout ceci pose des questions sur les PME industrielles tunisiennes qui cherchent, auprès des organismes et des banques, les moyens financiers de leur développement ; ce qui incite à étudier l'apport des différentes modalités financières de l'entrepreneuriat industriel et les conditions d'accès des entrepreneurs aux ressources de financement. Ces investisseurs doivent prendre conscience de l'intérêt des sources de financement, dans l'entretien et le maintien du cycle de vie de l'entreprise (Saublens, 2006).

L'objectif de cette recherche est d'étudier l'impact du capital social sur le financement des PME. Ainsi une importance particulière est accordée au rôle des relations dans l'accès au financement par ordre d'importance.

À ce niveau, nous sommes en droit de nous demander jusqu'à quel degré les relations personnelles de l'entrepreneur auraient-elles des répercussions mesurables sur les PME tunisiennes ? Y-a-t'il des défis à surmonter ?

II. Du capital social aux potentiels des ressources financières : Une revue de littérature

L'accès au financement est décrit comme l'un des principaux obstacles que les entrepreneurs doivent affronter. Trouver de l'argent pour le démarrage de l'entreprise est le plus grand défi auquel font face les entrepreneurs. Nombre d'entre eux y investissent d'abord une partie, voire la totalité de leurs propres économies.

En cours de route, la plupart des entrepreneurs doivent considérer d'autres sources de financement : la famille, les amis, les banques, les fournisseurs, etc.

129

Toujours est-il que les petites et moyennes entreprises sont parmi celles qui « souffrent » le plus de ces problèmes de financement. En effet, pour une grande partie, les PME sont des entreprises individuelles ou familiales qui investissent des capitaux personnels et n'ayant pas, ou insuffisamment, accès au marché public de capitaux. Ces entreprises ne peuvent pas arriver à se procurer l'argent nécessaire au financement de leurs besoins en fonds de roulement. Ce problème est de taille puisque, généralement, pour les banquiers, les PME demeurent des partenaires plus risqués que les grandes entreprises qui possèdent des actifs importants, ce qui permet la garantie de leur solvabilité.

Pour la réduction de l'intensité des problèmes financiers qui risquent fort de compromettre l'avenir des affaires, l'entrepreneur utilise ses relations personnelles pour la mobilisation des fonds nécessaires à l'entreprise. Il peut compter sur des relations privilégiées avec les responsables des institutions de crédit pour l'obtention d'un meilleur accès aux ressources financières. Ceci peut se traduire par le fait d'obtenir rapidement et à moindre coût les fonds et les ressources financières (liquidités, facilités de paiement, crédits, etc.).

Des études (Fafchamps 1998; Lehmann et Neuberger, 2001; Uzzi, 1997) ont montré que les relations interpersonnelles entre l'entrepreneur et le banquier ont des effets positifs sur les conditions de crédit.

Généralement, les gens ne prêtent de l'argent qu'à quelqu'un en qui ils ont un minimum de confiance, à des personnes avec qui ils entretiennent des liens étroits tels que les parents ou les amis intimes. Une personne qu'on ne connaît pas très bien peut en effet procurer des informations utiles tant que ceci est sans préjudices pour elle. Mais, cette personne ne s'aventurera jamais à nous prêter de l'argent si elle n'a pas une certaine confiance en nous.

Lehmann et Neuberger (2000) montrent que les relations sociales, formant des indicateurs du degré de confiance entre l'entrepreneur et le banquier, ont des effets positifs sur les conditions de crédit ainsi que sur le niveau de risque assumé par l'entrepreneur. Dans une étude réalisée sur des PME allemandes, Harhoff et Korting (1998) ont prouvé que la confiance mutuelle a un impact significatif négatif sur le taux d'intérêt d'une ligne de crédit. D'Auria et al (1999) reconnaissent que l'étroitesse de la relation banquier / entrepreneur constitue le déterminant principal du taux d'intérêt en Italie. Jenssen et Greve (2001) ont constaté que les liens forts entre les entrepreneurs et les banquiers facilitent l'accès de ces derniers au financement.

Les entrepreneurs qui sont liés à leurs banquiers par des relations interpersonnelles fortes peuvent, ainsi, accéder plus facilement et à moindre coût aux ressources financières grâce à la confiance interpersonnelle qui caractérise ce type de liens.

Nous pouvons avancer ainsi l'hypothèse suivante :

Hypothèse 1 : Les liens forts entretenus par l'entrepreneur avec leurs banquiers permettent un meilleur accès aux ressources financières.

Par ailleurs, toute action est déterminée par le milieu social d'origine. Selon Arrègle, Durand et Very (2004). L'acte d'entreprendre peut être envisagé comme la manière de s'insérer dans une trajectoire familiale. C'est l'influence de la famille qui sera développée même si la notion de socialisation renvoie à bien d'autres institutions et relations sociales.

En effet, c'est la famille qui transmet le « goût » d'entreprendre et qui peut être une source de financement (Boutillier et Uzinidis, 1999).

Selon les mêmes auteurs, l'acceptation d'une transmission sociale du « goût d'entreprendre » a plus ou moins de résonances selon le milieu d'origine. Ceux qui l'acceptent sont en premier lieu les individus dont les parents exercent des métiers qui renvoient déjà à ces différentes qualités : créateurs d'entreprises, indépendants ou cadres dirigeants. Pour l'explication de leur volonté de s'installer à leur propre compte, les entrepreneurs issus de milieux ouvriers ou artisans préfèrent décrire un environnement marqué par la valorisation du poids du travail comme source d'épanouissement et d'estime de soi. D'autres évoquent la représentation sociale du monde des affaires.

Les déterminants sociaux à l'engagement dans une carrière d'entrepreneur se rapportent aussi à la distribution des ressources pour mener à bien un projet de création d'entreprise qui reste inégalement réparti selon le milieu social d'origine.

Ainsi, la famille est mobilisée comme source de financement pour le futur entrepreneur. En effet, les créateurs d'entreprises issus des familles relativement aisées n'hésitent que rarement à appeler leurs proches pour la subvention de leur projet de création (Arrègle; Durand et Very, 2004). Ceci relève d'une forme d'ambition sociale ou du désir de préserver un certain statut, puisque l'acte d'entreprendre reste une manière de se positionner par rapport à son histoire familiale.

Nous pouvons avancer ainsi l'hypothèse suivante :

Hypothèse 2 : Les liens forts entretenus par l'entrepreneur avec la famille permettent un meilleur accès aux ressources financières.

Le capital social est un phénomène qui se nourrit des expériences de l'individu. Ce concept peut, en fait, s'étendre sur des champs sociaux divers tels que les carrières des individus et leurs itinéraires migratoires, les institutions, les communautés. Le capital social ne réside donc pas seulement dans les relations entre les acteurs (ensemble des valeurs de confiance, de coopération et de réciprocité (Solow, 2000), ou entre ces derniers et leur environnement (capacités d'entretenir des contacts et de développer un carnet d'adresses) (Coleman, 1990), **il faut considérer également les trajectoires de l'individu et sa carrière comme ressources convertibles en capital économique** et non pas seulement ses connaissances personnelles, ses compétences linguistiques et ses qualités charismatiques, comme le souligne Glaeser (2001, p. 40).

La question de l'entrepreneuriat relève-t-elle des expériences migratoires qui conduiraient l'émigré à disposer de fonds et de compétences contribuant à la création d'une entreprise dans sa ville natale ? Cependant, l'expérience migratoire passée de l'entrepreneur a comme ressource convertible en capital économique qui se croise avec d'autres provenant de la société et de considérer, en effet, la carrière et l'expérience migratoire comme l'une des composantes du capital social de l'entrepreneur.

Plusieurs travaux soulignent la contribution des transferts de fonds des émigrants tunisiens dans le commerce, les services, les petits métiers et les créations industrielles en Tunisie (Mahjoub, 1996; Bel Hadj et Boubakri, 1996).

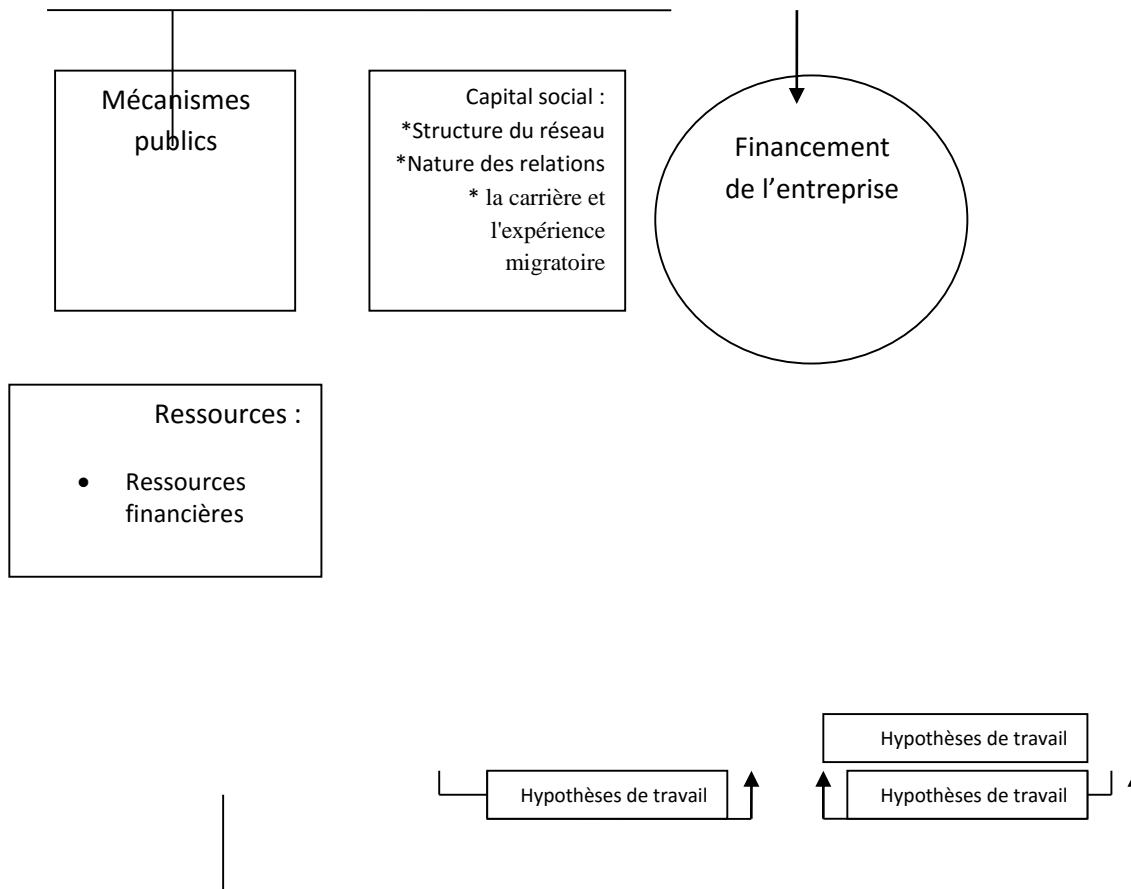
Dans un travail de recherche examinant l'impact de l'expérience migratoire qu'ont vécue en Europe des entrepreneurs tunisiens sur leur orientation vers la création d'entreprises privées en Tunisie, Jean-Pierre Cassarino (1997) souligne l'importance des ressources (financement, connaissance du marché et de ses contraintes, networking, relations entretenues) lors de l'expérience migratoire, dans le développement des activités entrepreneuriales et la formation de réseaux transfrontaliers : sous-traitance, partenariat (Cassarino, 1997).

Alice (1999) montre que 26% des travailleurs tunisiens qui sont rentrés avant 1986 créent des entreprises à leur retour en Tunisie avec leur épargne.

Nous pouvons avancer ainsi l'hypothèse suivante :

Hypothèse 3 : la carrière et l'expérience migratoire comme l'une des composantes du capital social de l'entrepreneur ont un impact sur le financement des PME.

Fig.1 : Modèle conceptuel de l'étude



III. Méthodologie de recherche

Pourquoi un échantillon par Quota ?

Dans cette recherche, nous n'avons pas pu constituer une base certaine de sondage. Le problème de la représentativité statistique (selon la méthode probabiliste ou aléatoire) ne se pose donc pas pour les raisons suivantes:

- L'annuaire des entreprises industrielles de l'API apparu sur le site électronique suivant (www.tunisianindustry.nat) fait apparaître l'absence (dans l'annuaire) de micros entreprises dont les emplois varient entre 2 et 9. Ceci fait qu'on ne peut pas utiliser cet annuaire comme base exhaustive de sondage pour sélectionner les unités de l'échantillon de notre recherche.
- L'hétérogénéité de la population cible, les entreprises industrielles et leurs chefs (les entrepreneurs) : il s'agit d'une population diversifiée que ce soit au niveau de la structure des entreprises (taille, âge, activités, modèles technologiques, etc.) ou du profil de leurs chefs (niveau d'instruction, âges, etc.) ; ce qui nous empêche de sélectionner un échantillon aléatoire nécessitant l'homogénéité de la population cible (Cefai, 2003 ; Gilles, 1994).
- Les entrepreneurs n'ont pas la même chance de faire partie de l'échantillon constitué, ce qui nous empêche de disposer d'une base certaine d'unités (entrepreneurs) à interviewer. Cette difficulté est due essentiellement à leurs déplacements et engagements professionnels.

Pour ces raisons, nous choisissons de représenter quelques caractéristiques de la population mère (les entreprises industrielles) dans l'échantillon enquêté et nous suivons donc les étapes suivantes :

♦ S'assurer des variables de taille et d'âge de l'entreprise comme règle centrale pour constituer l'échantillon avec une répartition plus ou moins équivalente à celle de la population mère. C'est-à-dire tenir compte de la prédominance, d'une part, des entreprises de petite taille, soit **61%** pour les petites entreprises (dont les emplois varient entre 10 et 49) et garder le même pourcentage des moyennes entreprises (dont les emplois varient entre 50 et 499) soit 36% et, d'autre part, du nombre important des micros entreprises (dont les emplois varient entre 2 et 9), soit d'un taux de **20%** de l'ensemble des échantillons enquêtés.

♦ Avoir une part majoritaire des entreprises qui se sont créées depuis **2000 : 32%** des entreprises enquêtées tout en représentant une catégorie d'entreprises qui ont vu le jour durant la période allant de 1970 jusqu'à 1989, avoir une part majoritaire pour le gouvernorat de Gafsa avec un pourcentage de 57.04%.

♦ Diversifier les unités sélectionnées ; pour ce faire, nous avons pris comme autre variable le secteur d'activité sans avoir pu représenter les mêmes pourcentages dans l'échantillon.

Dans ce cadre, une enquête a été menée, durant l'année 2012, sur un échantillon de 50 entreprises issues des gouvernorats de Gafsa, Tozeur et Kebili. Pour les besoins de notre recherche, nous avons choisi l'entretien, c'est-à-dire des séances de discussion directe avec les entrepreneurs. Les données recueillies ont été traitées par le logiciel SPSS version 11. Seuls les premiers responsables des entreprises visitées ont répondu à nos questions. Pour l'élaboration de notre entretien, nous avons mené une pré-enquête exploratoire. Par la suite, des questions d'enquête ont été développées, validées puis pré-testées dans le but de vérifier la vraisemblance des hypothèses de recherche avancées.

La version initiale de quelques questions a été pré-testée auprès de quinze personnes plus ou moins familiarisées avec le sujet et la problématique. Ceci a permis la reformulation des questions jugées

ambiguës ainsi que le retrait des questions jugées redondantes ou peu pertinentes à la vérification des hypothèses de recherche.

IV. Résultat de recherche

Le capital social est un phénomène qui se nourrit des expériences chez individus. Ce concept peut, en fait, s'entendre sur des champs sociaux divers tels que les établissements bancaires, le rôle de la famille, les amis, les carrières des individus et leurs itinéraires migratoires. À ce stade, nous avons examiné l'expérience professionnelle et migratoire à l'étranger, chez les entrepreneurs interviewés, et le niveau d'exploitation de cette expérience dans le financement de l'activité.

IV.1. Les sources de financement

➤ Les expériences professionnelles antérieures des entrepreneurs

À la question de savoir si les entrepreneurs enquêtés ont eu des expériences professionnelles passées et qu'ils ont les exploités pour le financement de leurs entreprises, nous avons recueilli les données suivantes :

- Exploitation du travail passé pour le financement et la création des entreprises

Tableau 1 : Étude du lien entre les modalités « financement de l'entreprise » et les modalités « expérience passée »

Khi-deux	Test de significativité	Degré de liberté	Rho de Spearman
42,593	0.000	1	0.923**

(**p<0.01)

Le test de khi-deux démontre l'existence d'une relation entre le financement de l'entreprise et l'expérience passée. En fait, la corrélation non paramétrique (Rho de Spearman) entre le financement de l'entreprise et l'expérience passée est égale à Rho= 0.923 (P<0.01 et N = 50), cette corrélation est nettement élevée. En fait, la majorité des entrepreneurs interviewés (soit 34 % de notre échantillon) ont travaillé avant de créer leurs propres projets, et ils ont profité de leurs expériences professionnelles passées pour financer leurs propres entreprises. Ces profits sont sous forme d'avoir financier et/ou sous forme de compétences professionnelles acquises dans le secteur dans lequel le créateur d'entreprise développe son projet. Alors que 32% seulement n'ont jamais profité de leurs expériences professionnelles passées pour financer leurs créations.

Nous pouvons déduire que l'expérience professionnelle, avant la création de l'entreprise, est un élément déterminant. Il encourage les entrepreneurs à tenter l'aventure entrepreneuriale tout en profitant des compétences acquises durant l'expérience professionnelle (les connaissances des procédés de travail, la maîtrise de la technologie, etc.). Ainsi, l'expérience passée peut contribuer à offrir des fonds nécessaires pour financer le projet soit totalement ou partiellement. Cependant, et selon les réponses recueillies, la majorité des entrepreneurs dépourvus d'expérience antérieure arrivent souvent à faire réussir leurs projets.

➤ Les expériences migratoires des entrepreneurs

-Exploitation d'expérience d'immigration à l'étranger pour le financement de l'entreprise

Tableau 2 : Lien entre les modalités « financement de l’entreprise » et les modalités « expérience d’immigration à l’étranger»

Khi-deux	Test de significativité	Degré de liberté	Rho de Spearman
20,623	0.000	1	0.642**

(**p<0.01)

134

Le test de khi-deux montre l’existence d’une relation entre le financement de l’entreprise et l’expérience d’immigration à l’étranger. En fait, la corrélation non paramétrique (Rho de Spearman) entre le financement de l’entreprise et l’expérience d’immigration à l’étranger est égale à $Rho = 0.642$ ($P < 0.01$ et $N = 50$), cette corrélation est élevée. En fait, la majorité des entrepreneurs interviewés ont exploité l’expérience à l’étranger pour le financement de leurs entreprises, ce qui conforme notre hypothèse qui indique que la carrière et l’expérience migratoire comme l’une des composantes du capital social de l’entrepreneur ont un impact sur le financement des PME. Seulement quelques entrepreneurs qui n’ont pas mentionné l’importance parfaite de l’expérience de l’immigration à l’étranger dans le financement de l’entreprise. À ce propos, M N-Z dit : « j’ai appris l’imprimerie en France, j’ai bénéficié de l’expérience et du financement », Mr K-B ajoute : « ...bien sûr car j’ai obtenu de l’argent et de l’expérience, puisque j’ai d’ailleurs travaillé dans le secteur de la forgerie moderne, ce qui m’a bien aidé à créer mon propre projet ».

M S-Z nous a dit : « j’ai travaillé dans le domaine du commerce en 1984, en Italie ».

Dans ce contexte M M-R dit : « ... j’ai immigré vers la Suisse où j’ai gagné de l’argent », M A-M affirme : « ... Mon but, c’est l’étude en matière de technique, cette migration m’a aidé que ce soit sur le plan théorique ou sur le plan pratique, ce qui m’a aidé à créer mon projet ».

Au contraire, des entrepreneurs ex-immigrés n’ont pas bénéficié de leurs expériences migratoires pour financer leurs entreprises créées. Dans ce cadre, M M-H dit :

« J’ai visité l’Italie afin de valoriser les matériaux et non dans le but de travailler, j’ai visité aussi l’Arabie Saoudite ». D’après les réponses des entrepreneurs, l’expérience de

l’émigration jouit d’une importance absolue. En fait, cette expérience non seulement présente un moyen de collecte des fonds pour le financement des projets, elle présente aussi une bonne occasion pour la transmission des procédés de travail et de management, surtout dans les domaines où il y a utilisation massive de la technologie à haut niveau. Nos résultats confirment ceux de Cassarino (1977) qui a souligné qu’il y avait un certain lien entre l’expérience migratoire et le développement d’une activité entrepreneuriale après le retour, de même, nos résultats confirment ceux de Chihi (2010) qui a signalé l’importance de l’expérience migratoire dans le financement des PME. De ce fait, l’émigration n’est elle-même pas indépendante des ressources du capital social des entrepreneurs. Il apparaît en fait que la réussite de ces entrepreneurs à développer une activité économique dans leur ville d’origine est due, pour une part, à l’investissement et à la mobilisation de leur **capital social individuel** (expériences migratoires et professionnelles passées). Les ressources de ce capital (fonds, qualifications et savoir-faire) ont été engendrées par la capacité des entrepreneurs à ajuster et à mener des motivations, des comportements et des parcours professionnels et migratoires pour parvenir à leurs fins.

➤ **L'environnement social**

Les relations sociales (la famille et l'Etat) : il importe d'estimer à sa juste valeur l'influence des relations sociales de l'entrepreneur, quelle que soit la nature sur la création et le financement de l'entreprise. Dans notre analyse, nous distinguons deux types de relation sociales : informelles (la famille, les amis etc.), d'une part, et les relations institutionnelles ou formelles.

Les résultats de notre recherche sont :

Tableau 3 : Lien entre les modalités « financement de l'entreprise » et les modalités « les aides auprès de la famille »

Khi-deux	Test de significativité	Degré de liberté	Rho de Spearman
23,958	0.000	1	0.692**

(**p<0.01)

Le test de khi-deux montre l'existence d'une relation entre le financement de l'entreprise et les aides auprès de la famille. En fait, la corrélation non paramétrique (Rho de Spearman) entre le financement de l'entreprise et les aides auprès de la famille est égale à Rho= 0.692 (P<0.01 et N = 50), cette corrélation est très élevée.

Lors de démarrage, certains entrepreneurs ont été encadrés par leur famille, particulièrement par leurs parents, et ont hérité quelques fonds de leur famille, à titre d'exemple, terrain, immeuble, argent, local, etc. À ce propos M A, tourneur industriel dit : « mon père m'a trop aidé, et puisque mon frère est ingénieur, il m'a bien aidé surtout matériellement et moralement, ils m'ont bien encouragé », Mr S-J, menuisier, affirme : « ma famille m'a aidé au niveau de la matière première, elle m'a encouragé puisque ce domaine a été lucratif, surtout mon père qui m'a appris le métier juste après la fin de mes études primaires ».

M H-H, menuisier, dit dans ce contexte : « puisque mon père est le propriétaire de ce projet, j'ai appris la menuiserie, et je l'ai trouvé tout prêt ».

M M-A, propriétaire d'une imprimerie dit : « mon père m'a assisté sur tous les plans ». M M-H, tourneur dit : « mon père a présenté son terrain comme gage pour la banque afin d'obtenir un crédit ». M M-B-B, propriétaire dirigeant d'une huilerie, affirme : « j'ai hérité l'huilerie de mon père, mes frères aussi m'ont aidé comme il se doit », alors que Mlle H-H, propriétaire d'une usine de recyclage de plastique dit : « mon père a participé au niveau des réglementations administratives, alors que mon oncle m'a aidé financièrement ».

M R-R dit : « ...la famille m'a aidé financièrement », Mr A-S boulanger affirme : « j'ai hérité la boulangerie de mon père », M M-R propriétaire d'une huilerie répond à notre question : « oui au niveau du financement du projet ».

Dans la même ligne d'idées, M A-M, menuisier, nous dit : « ...mon père était le propriétaire du local, il me l'a offert ». M S-Z menuisier, dit : « effectivement, mon père m'a bien aidé, il m'a offert un terrain et une maison, moi j'ai exploité mes avoirs financiers pour acheter le matériel », M M-R propriétaire d'une huilerie dit : « mon grand frère m'a aidé au niveau du travail surtout en hiver », M C-G, propriétaire d'une imprimerie affirme : « ...plus ou moins, ma famille m'a aidé moralement ».

Ainsi, selon les réponses recueillies, plusieurs entrepreneurs ont reçu des aides au niveau de la phase de démarrage, ce qui facilite et pousse l'entrepreneur à engager des relations avec les clients et avec les fournisseurs et à avoir le souffle nécessaire et une grande patience pour s'introduire dans le marché. D'une manière générale, la famille est mobilisée comme une source pour le futur entrepreneur. Ainsi, les créateurs d'entreprises issus de familles relativement aisées n'hésitent que rarement à appeler leur proches pour la subvention de leur projet de création (Arrègle ; Duvand et Very, 2004). Au fond, qu'il relève d'une forme d'ambition sociale ou du désir de préserver un statut social, l'acte d'entreprendre reste une manière de se positionner par rapport à son histoire familiale. Dans le cas des pays africains, Chaze et Traoré (1994) soulignent que les réseaux relationnels de la famille sont souvent exploités pour identifier une possibilité d'activité, trouver un maître, ils constituent la base sur laquelle se bâtissent les circuits d'approvisionnement et commercialisation des produits de l'entreprise. Selon Mesfar (2014), dans une étude réalisée sur échantillon des entreprises dans la région de Sfax, la famille intervient d'une manière remarquable dans l'aménagement de l'entreprise. Cependant 36% de l'ensemble de l'échantillon n'ont pas reçu d'aide de leurs familles et préfèrent s'orienter vers leurs amis. C'est ce que montrent les réponses à la question de la contribution des amis dans le financement des entreprises créées.

Tableau 4 : Relation entre les modalités « financement de l'entreprise » et les modalités « les aides auprès des amis »

Khi-deux	Test de significativité	Degré de liberté	Rho de Spearman
16,555	0.000	1	0.575**

(**p<0.01)

Le test de khi-deux montre l'existence d'une relation entre le financement de l'entreprise et les aides auprès des amis. En fait, la corrélation non paramétrique (Rho de Spearman) entre le financement de l'entreprise et les aides auprès des amis est égale à $Rho = 0.575$ ($P < 0.01$ et $N = 50$), cette corrélation est moyenne. En fait, d'après les réponses des entrepreneurs interviewés, les aides reçues par les entrepreneurs auprès des amis ont été sous forme d'argent et de compétences professionnelles.

À ce propos, H-H nous a dit : « ils m'ont aidé pratiquement dans le travail », mais M S-Z affirme : « En 1993, j'ai emprunté une somme de trois cent dinars auprès de mon ami », alors que M M-A dit : « Mes amis m'ont aidé professionnellement ».

La majorité des entrepreneurs enquêtés, soit 78%, n'ont pas bénéficié d'aides auprès de leurs amis, c'est pour cela qu'ils se sont orientés vers les banques tout en exploitant leurs connaissances pour bénéficier des crédits bancaires.

En fait, on remarque d'après les réponses des entrepreneurs l'importance du capital social relationnel dans la survie des PME. En fait, les entrepreneurs utilisent leur capital social pour les aider à résoudre le problème de financement pour démarrer une entreprise. Une des principales sources de financement des entrepreneurs, à part leurs propres épargnes et les prêts bancaires, sont les amis proches (Bygrave and Hunt, 2005).

Tableau 5 : Relation entre les modalités « financement de l'entreprise » et les modalités « les mécanismes de financement public »

Khi-deux	Test de significativité	de	Degré de liberté	Rho de Spearman
21,618	0.000		1	0.664**

(**p<0.01)

137

Le test de khi-deux montre l'existence d'une relation entre le financement de l'entreprise et les mécanismes de financement public. En fait, la corrélation non paramétrique (Rho de Spearman) entre le financement de l'entreprise et les mécanismes de financement public est égale à Rho= 0.664 (P<0.01 et N = 50), cette corrélation est élevée. En fait, d'après les réponses des entrepreneurs interviewés, Nous relevons que 82.6% des entreprises financées par des crédits bancaires, se sont orientées vers des crédits indivis, c.-à-d., elles ont choisi une seule banque pour obtenir leurs financements, alors que 17.4% seulement ont contracté des crédits obligatoires tout en s'adressant à deux banques à la fois. Les entrepreneurs se sont dirigés, très souvent, vers la banque nationale d'agriculture (BNA), l'union européenne bancaire (UIB), la société tunisienne bancaire (STB) et ATTIJARI BANQUE. Toutes ces banques, ce sont des sociétés commerciales et jouent un rôle déterminant dans le financement de l'économie. Cependant, ce qui différencie une banque par rapport à l'autre est le taux de la marge bénéficiaire appliqué. Pour tout le reste, toutes les banques sont assujetties aux circulaires de la banque centrale tunisienne en ce qui concerne les délais de l'octroi des crédits (3 ans, 7 ans, 20 ans et plus), ainsi que le taux du marché monétaire (TMM) à savoir (TMM+ 2%, TMM+2.5%, etc.).

D'où l'importance que l'entrepreneur doit chercher à améliorer ses relations avec le milieu externe de son entreprise.

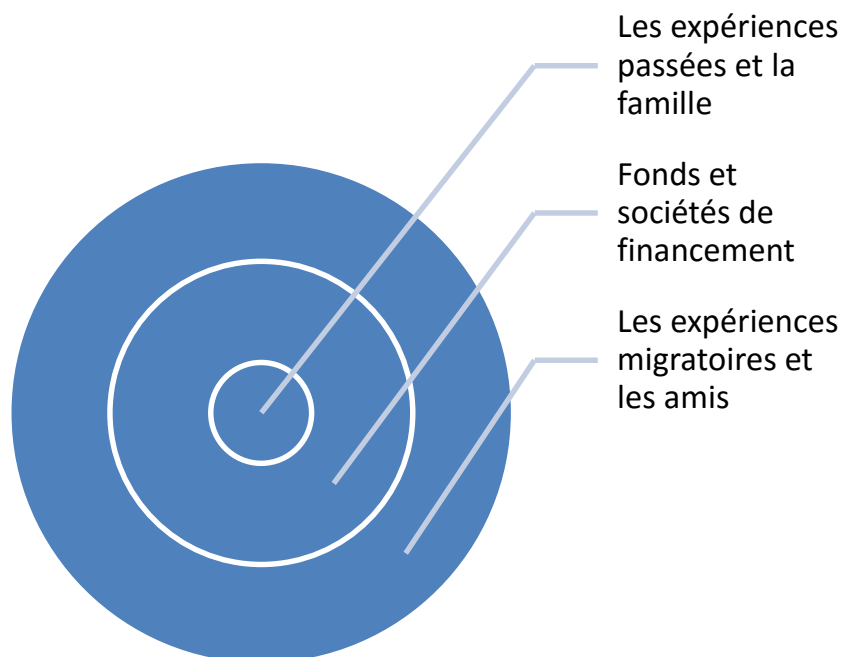


Figure 2 : Classement des sources de financement selon le niveau d'importance

Ce schéma récapitule les sources de financement qui sont à la disposition des entrepreneurs selon leurs niveaux d'importance. Ainsi, on note en premier lieu, la présence d'expériences passées et la famille qui jouent un rôle primordial dans l'incubation et l'encouragement des nouveaux créateurs d'entreprises, en offrant les aides nécessaires tel que le financement du projet. En second rang, on trouve les fonds et les sociétés de financement ; ces mécanismes de financement revêtent une importance remarquable dans le financement des PME. Par ailleurs, la présence d'expériences migratoires des entrepreneurs et les aides auprès des amis ont des effets positifs sur la viabilité de l'entreprise comme le montre notre recherche.

IV.2. Problème de financement de l'activité entrepreneuriale

Après avoir posé la question « Quelles difficultés financières avez-vous rencontré lors de la phase de création de votre entreprise ? », ce qui est remarquable, c'est que la majorité des réponses sont similaires et partagent les mêmes difficultés. En effet, M-C déclare : « ...le problème le plus grave, c'est que le montant mobilisé ne répond pas à tous les besoins, ce qui nécessite d'avoir d'autres ressources de financement... », M-R annonce : « le problème, c'est que le traitement du dossier du prêt auprès de la banque a pris beaucoup de temps, ce qui a perturbé et retardé la date de départ de mon entreprise... », M-K dit : « parmi les difficultés financières, c'est qu'il y a des charges obligatoires non estimées, ce qui me pose un problème, etc. ».

Ce qui ressort de ces réponses, c'est que le côté financier est primordial dans la création de l'entreprise. Ainsi on ne peut pas lancer n'importe quelle tâche sans assurer les fonds nécessaires pour faire face aux obligations de production (matières premières, paiement des ouvriers, location, etc.).

Parmi les causes de retard d'octroi des crédits demandés par les PME, c'est qu'il n'y a pas les garanties demandées par les bailleurs des fonds, ce qui représente un obstacle auquel plusieurs entrepreneurs doivent chercher des solutions pour le surmonter.

Tableau 1 : Les raisons de non bénéficier d'un crédit bancaire

Réponses	Fréquence	Pour cent	Pourcentage cumulé
Vous n'en aurez pas besoin	4	14,8	14,8
Vous ne souhaitez pas vous endetter	3	11,1	25,9
Vous n'avez pas osé	2	7,4	33,3
Vous étiez sûr (e) que vous ne l'obtiendrez pas	18	66,7	100,0
Total	27	100,0	

Parmi 27 entrepreneurs qui n'ont pas bénéficié de crédits bancaires sollicités, la majorité de l'échantillon (66.7%) mentionnent qu'ils cherchent à avoir des crédits bancaires, mais le problème c'est que les montants demandés ne sont pas accompagnés par des garanties suffisantes (hypothèques, etc.) pour bénéficier d'un prêt au bon moment. Un autre problème peut aussi surgir lorsque les anciens crédits ne sont pas encore remboursés, et qu'il y a un besoin pressant

d'autres crédits. Ceci peut aggraver la situation aussi bien pour la banque que pour l'entreprise. Il ne reste pas moins que le plus remarquable reste que les entreprises cherchant à avoir des crédits ont besoin le plus souvent, en phase de création, ce qui montre la faiblesse des garanties offertes par les entreprises aux établissements bancaires pour ceux qui n'ont pas pu avoir les prêts sollicités.

Tableau 2 : Obtention de financement bancaire

Réponses	Fréquence	Pour cent	Pourcentage cumulé
Depuis la création	9	18,0	18,0
Après la création	41	82,0	100,0
Total	50	100,0	

À la question: « pensez-vous être capable d'obtenir ce financement bancaire facilement et par l'intermédiaire de qui ? », force est de constater que la majorité des entrepreneurs, soit 82%, ont mentionné qu'après la date de création des entreprises, ils ont eu des crédits bancaires plus facilement que lors de la création. Nombreuses causes sont considérées telles que les résultats de l'activité et le chiffre d'affaire. En outre, c'est la confiance mutuelle qui compte pour avoir d'autres crédits, surtout devant le respect des délais de paiement et les échéances : ceci concerne les anciens promoteurs d'entreprises. Pour les nouveaux créateurs, M M-Y dit : «... je connais quelqu'un qui connaît le chef de l'agence pour m'aider à obtenir ce prêt », M-Z dit : « ...il y a parmi mes parents quelqu'un qui a un pouvoir politique et que je peux solliciter pour m'aider au niveau du financement de mon projet... ».

Mais le problème le plus remarquable qui, de notre point de vue, peut mettre certaines situations en péril, c'est que nombreux investisseurs ne savent pas avec certitude leur besoin financier à chaque stade de travail, soit en raison de leurs faibles compétences en estimant leurs réels besoins, soit à cause de l'ambiguïté de la situation où il n'y a pas d'ambitions claires pour eux en ce qui concerne l'avenir de l'entreprise. Ce constat est devenu clair après avoir posé la question « pensez-vous être capable d'estimer les besoins financiers du projet dans chaque stade de travail ? »

Tableau 3: Répartition des entrepreneurs interviewés selon la possibilité d'estimer les besoins financiers

Réponses	Fréquence	Pour cent	Pourcentage cumulé
Capacité évidente	18	36,0	36,0
Tâche impossible	32	64,0	100,0
Total	50	100,0	

Pour les nouveaux créateurs, le fait d'être incapable d'estimer les besoins financiers peut être un obstacle de poids pour bénéficier d'autres mécanismes de financement offerts par l'Etat et qui nécessitent des études de projet et des plans bien déterminés et qui sont coûteux. Mais les causes restent, selon l'enquête, l'instabilité du travail, du marché, le manque d'expérience et des moyens nécessaires, l'asymétrie de l'information, la concurrence, etc.

Les réponses aux estimations concernant le fait d'être capable de bénéficier des mécanismes de financement de PME mis en évidence par les autorités tunisiennes pour stimuler la création d'entreprises dans les différents secteurs économiques se présentent comme suit :

Tableau 4 : Répartition des entreprises enquêtées selon la garantie de l'intervention des mécanismes de financement des PME

Réponses	Fréquence	Pour cent	Pourcentage cumulé
Confiance présente	20	40,0	40,0
Objet de doute	30	60,0	100,0
Total	50	100,0	

En effet, 60% des entrepreneurs interviewés indiquent qu'ils sont incapables de garantir qu'ils bénéficieront des mécanismes de financement des PME mis en œuvre par les autorités tunisiennes. Les causes les plus citées portent sur la transparence, le manque d'information vis-à-vis des entrepreneurs concernés et le faible niveau de sensibilisation. D'autres entrepreneurs ajoutent que dans quelques mécanismes de financement, il y a manque de crédibilité ; leurs contributions restent insuffisantes par rapport aux attentes des entrepreneurs. À ce propos M M-Z nous a dit : « il n'y a pas de transparence en ce qui concerne les formes d'aide et les agents concernés », M M-Y dit : « à mon avis, il n'y a pas de mécanismes qui aident les nouveaux créateurs », M M-T dit : « ces mécanismes ont certainement un rôle dans l'encouragement de l'entrepreneuriat, mais très peu de gens sont touchés ».

Relevons que certains entrepreneurs ne savent pas qu'il existe des mécanismes de financement et de soutien à la création d'entreprises. Il y a par conséquent un manque d'informations manifeste, qui peut avoir des effets négatifs sur la création d'entreprise dans le sud-ouest tunisien.

V. Conclusion

Au niveau de cette recherche, nous avons analysé l'ensemble des données qualitatives et quantitatives recueillies auprès des entrepreneurs interviewés. En effet, nous avons déterminé les facteurs qui influencent le développement de l'entrepreneuriat tels que le système politique, les conditions économiques favorables et le niveau de motivation des entrepreneurs interviewés. En effet, d'après notre recherche, il est apparent que la région du sud-ouest tunisien souffre de plusieurs insuffisances très diverses. Nous citons, entre autres, la faible incubation des PME par les établissements publics sur le plan organisationnel et financier ce qui nécessite des programmes de mise à niveau qui traitent toutes les conditions économiques caractérisant la région. Par ailleurs, le niveau de motivation des entrepreneurs est relativement faible, ce qui nécessite plus de sensibilisation sur le rôle des nouveaux promoteurs dans la création d'entreprises comme entités économiques qui contribuent à la création d'emploi. Par ailleurs, nous avons identifié les sources de financement mises à la disposition des PME. Ces ressources pour le financement de l'activité entrepreneuriale sont de nature différente telles que les mécanismes de financement public, le rôle de la famille, les amis, l'exploitation de l'expérience des immigrés à l'étranger. En effet, malgré la présence de nombreux défis liés au financement de l'entrepreneuriat tels que l'absence de garanties nécessaires par les nouveaux promoteurs, le faible niveau d'estimation des besoins financiers etc, nous constatons que tous les facteurs qui forment le capital social ont un rôle déterminant dans l'offre de ressources au profit des PME.

En fait, nos résultats vont de paire avec les travaux signalant la présence d'effets négatifs associés au capital social, dans la même piste la plupart des chercheurs suggèrent le présentent comme un formidable outil de développement (Putnam, 1993b, 1995b ; Sullivan et Bélanger, 1998 ; Fukuyama, 1995 ; Woolcock, 1998 ; Coleman, 1988, 1990) ; ce qui a contribué à cette appropriation du concept par les individus de l'intervention sociale.

Au niveau de la recherche empirique et plus précisément dans les travaux de Portes et ses collaborateurs (Portes, 1998 ; Portes et Landolt, 1996 ; Portes et Sensenbrenner, 1993), on remarque d'une manière claire la présence d'effets jugés pervers associés au capital social.

Selon Lévesque (2000), les inconvénients peuvent renvoyer à une exclusion possible dans des collectivités fermées dont les liens sont forts et qui peuvent avoir tendance à exclure les agents qui lui sont étrangers. Par ailleurs, des normes fortement imposées peuvent conduire à un nivellement par le bas qui peut entraîner des effets négatifs.

Enfin, le capital social peut être monopolisé par des groupes d'individus, et leur unique fin est de desservir à ce niveau l'intérêt global ou « public » (Portes et Sensenbrenner, 1993 ; Portes et Landolt, 1996 ; Woolcock, 1998).

En bref, les aspects du capital social ne nient pas que ce dernier possède un profil négatif. En effet, l'exploitation rationnelle du capital social impose de tenir compte des effets dits pervers et qui ont des répercussions fatales sur le capital social. Néanmoins, le côté positif de ce dernier reste, sans doute, le plus dominant, ce qui nous invite à être plus optimiste sur l'exploitation du capital social dans le domaine économique et bénéficier de tous les atouts possibles.

Références bibliographiques :

- **ARMENDIZ B., SZAFARZ A., (2011)**, "On Mission Drift in Microfinance Institutions", in Armendariz, B., Labie, M. (dir.), The Handbook of Microfinance, World Scientific Publishing, London-Singapore.
- **BEL HAJ ZEKRI A., BOUBAKRI H. (1996)**, « Investissements des émigrés en Tunisie et nouveaux lieux de fixation », in Mobilité et investissement des émigrés : Maroc, Tunisie, Turquie, Sénégal. Mamung, E. (direction), Paris : L'Harmattan.
- **BOUTALEB N. (1998)**, « Construction sociale tribale entre le changement et la continuité. Sud-est tunisien de l'intégrité tribale à l'intégration nationale », Thèse de doctorat d'Etat en Sciences Sociales, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis.
- **BURT R.S. (1992)**, "Structural holes, the social structure of competition", Cambridge Harvard University Press.
- **BURT R.S. (1997)**, "The contingent value of social capital", Administrative Science Quarterly, 42, pp. 339-365.
- **BOUTILLIER S., UZUNDIS D. (1999)**, « La légende de l'entrepreneur : le capital social, ou comment vient l'esprit d'entreprise », Edition La Découverte & Syros, Paris, p.110.
- **BYGRAVE W., HUNT S. (2005)**, "Global Entrepreneurship Monitor", 2004 Financing Report. Wellesley-London: Babson College and London Business School.
- **CHABAUD D., MESSEGHEM K., SAMMUT S. (2010)**, « Vers de nouvelles formes d'accompagnement ? » Revue de l'Entrepreneuriat, vol.9, n°2.



- **CASSARINO J.P. (1997)**, « Les entrepreneurs privés tunisiens et leur expérience migratoire passée en Europe: la formation de réseaux », Correspondances, février, n°44. Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, Tunis.
- **CHIH Y. (2010)**, « L'entrepreneuriat tunisien issu de l'émigration : caractéristiques et ressources », Cahiers de sociologie économique et culturelle. Tunisie
- **COLEMAN J.S. (1988)**, "Social Capital in the Creation of Human Capital", American Journal of Sociology 94, pp S95-S120. Reproduit dans Dasgupta et Serageldin (1999), pp.13-39.
- **COLEMAN J.S. (1990)**, "Foundations of social theory Cambridge, Mass" , Belknap Press of Harvard University.
- **DENIEUIL P. (1992)**, « Les entrepreneurs du développement », Editions l'Harmattan.
- **ELLOUMI W. (1999)**, « Etude comparative des environnements hostiles et propices à la création d'entreprises : cas Sfax-Gafsa », Mémoire de DEA, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Sfax.
- **FAFCHMPS M. (1999)**, "Ethnicity and credit in African manufacturing", in Journal of Development Economics, Vol. 61, pp. 205–235.
- **FUKUYAMA F. (1995a)**, "Social capital and the global economy", Foreign Affairs, 74, pp.89-103.
- **GRANOVETTER M. S. (1973)**, "The Strength of Weak Ties", American Journal of Sociology, 78:(6), pp.1360-1380.
- **GLAESER E., AL. (2002)**, "An economic approach of social capital", The Economic Journal, 112 (November). Blackwell Publishers, pp. 437-458.
- **HAROFF D., KORTING T. (1998)**, "Lending relationships in Germany: Empirical evidence from survey data", Journal of Banking and Finance 22, pp.1317-1353.
- **KRAIMA M.T. (2016)**, "Capital social et modes de financement des PME : schéma théorique et application au cas tunisien », thèse de doctorat en méthodes financières et comptables, Université de Sfax Tunisie.
- **LEHMANN E., NEUBERGER D. (2001)**, "Do Lending Relationships Matter?", Evidence from Bank Survey Data in Germany, in Journal of Economic Behavior and Organization, vol. 45, n° 4, pp. 339-359.
- **LEVESQUE M., DEENA W. (1999)**, « Le concept de capital social et ses usages », Lien social et politiques, RIAC, printemps, pp. 23-33.
- **LIN N., VAUGHN J., ENSEL W. (1981)**, "Social resources and occupational status attainment", Social Forces, 59(4), pp. 1163-81.
- **LIN N., AL. (1981)**, "Social resources and strength of ties: structural factors in occupational status attainment", American sociological review, 46 (4), pp. 393 – 405.
- **LIN N., DUMIN M. (1986)**, "Access to occupations through social ties", Social Networks, 8, pp. 365-385.

- **MAHJOUB A. (1996)**, « Migration: aspects démographiques et macro-économiques », in: Migration internationale: contenu, effets, enjeux. Cahiers de CERES (Centre d'études et de recherches économiques et sociales), n°16, série Géographie, Tunis.
- **MESFAR S. (2014)**, « Le capital social familial du dirigeant et le management stratégique de l'entreprise familiale », Thèse de Doctorat en Science de Gestion, Université de Sfax Tunisie.
- **OMRI A., FRIKHA M. (2012)**, “ Haw entrepreneurs identify opportunities and acces to external financing in tunisian'micro-entreprises ?” African journal of business Management, vol. 6, n°12, pp. 4635-4647.
- **PORTES A., SENSENBRENNER J. (1993)**, “ Embeddedness and Immigration : notes on the social determinants of economic action”, American Journal of Sociology, 98, pp. 1320-1350.
- **PORTES A., LANDOLT P. (1996)**, “The Downside of Social Capital” , American Prospect, 26 , pp. 18-21.
- **PUTNAM R.D. (1993b)**, “The Prosperous Community : Social Capital and Public Life”, American Prospect, 13, pp.35-42.
- **PUTNAM R.D. (1995b)**, “Bowling alone : American's declining social”, Journal of Democracy, vol 6 ,no1, pp. 65-78.
http://muse.jhu.edu/demo/journal_of_democracy/v006/putnam.html
- **SAUBLENS C. (2006)**, « Toutes les sources de financement ne sont pas identiques. Accès au financement par les PME », EURADA (European Association of Development Agencies) . www.eurada.org , p .3.
- **SOLOW R. (2000)**, “Notes on social capital and economic performance”, in Dasgupta P., Serageldin, I: Social Capital: A multifaceted Perspective. Washington DC, World Bank, pp. 6-9.
- **TCHAKOUTE-TCHUIGOU H., (2010)**, « Formes juridique et performance des institutions de microfinance », Finance Contrôle Stratégie, 13(3), pp. 39-60.
- **UZZI B. (1997)**, “Social structure and competition in interfirm networks: the paradox of embeddedness”, Administrative Science Quarterly, 42(1), pp.37-69.
- **WOOLCOCK M. (1998)**, “Social capital and economic development : towards a theoretical synthesis and policy framework” , Theory and Society, 27 , pp. 151-208.

New Paradigm in reading the biography of Prophet Muhammad...

(With some practical examples)

Dr. Ruqaiya Alalwani/ Associate Professor College of Arts
University of Bahrain

Abstract:

The purpose of this study is to set an integrated paradigm for reading the biography of the prophet, by presenting the personality traits of the Prophet Muhammad (SAWS) to the modern-day world. Many thinkers and scholars sought to study the biography of the noble Prophet (SAWS). Yet, many of them treated his biography and legacy as religious sermons and spiritual guidance texts unrelated to the modern human issue of urbanization, civilization, or reform for mankind. However, the Prophet (SAWS) was conscientious to basic social, political, religious, and historical issues of humanity.

Therefore, a deep knowledge of the jurisprudence in the Prophet's biography (SAWS) as well as deep cognizance of modern life and its challenges is needed today. The cognitive frame of what the Prophet's biography has offered to humanity, and what it can offer today, is absent from many previous studies. Thus, this study seeks to set a model that links the Prophet's (SAWS) methodology of carrying out change and reform, through his biography, to the problems of the world of today. The study provides an accusative presentation free from subjective emotional tones through reviewing certain problems as Prejudice and *Hijra*.

Keywords: Prophetic Biography, Today's World Problem, Prejudice and *Hijra*.

1.1 Aim and Objective of the Study:

This study is an attempt to move the discourse about the Prophet's biography (SAWS) away from defensiveness and rebuttals, towards a demonstration of the Prophetic strategies and applied principles in dealing with all issues of humanity whether past, present, or future.

Any researcher in the biography of the Prophet (SAWS) brings out an enormous amount of historical facts through which he can apprehend the virtues, illustrious deeds, and attributes of the noble Prophet (SAWS). However, probing undue detail occasionally impedes the onset to a general comprehensive image and rarely allows for a clear understanding of the precise relationship between all these details.

Therefore, this study does not depend on the sayings accounting the Prophet's (SAWS) attributes, morals, tolerance, fairness, and mercy only. Rather, it provides an accusative presentation free from subjective emotional tones through reviewing certain problems as Prejudice and *Hijra*.

1.2 Importance of the Study and its Unique Contribution:

This study stands apart from other studies on the personality of the Prophet (SAWS) through its novel approach and contribution to a cognitive development and a strategic perspective not clearly evident in some previous studies.

Much of the modern-day research on the personality of the noble Prophet (SAWS), the nature of his mission, the personal panoramas of his life, his conducts, and his virtues, is written from historical dimension. The discussion usually accepts a defensive tone with regard to the

Prophet's biography, and adopts the methodology of response to the falsehoods and suspicions directed to diverse aspects of his biography (SAWS). Thus, it loses focus on the intended recipients.

This study doesn't follow this defensive methodology. Instead, in response to current human conditions which demand an objective scientific demonstration of Islam, the Prophet's teachings, and the traits of his personality (SAWS), deliver realities and contemplate on them, without any attempt to inflict a viewpoint on the recipient.

Hence, the aim is to exhibit an incorporated study and develop rational talks that extends beyond all comparative studies, defensive ideas, and accusations; positive talks on the Prophetic biography, which talks about its civilizational panoramas and originative contributions to the development of human thought and wisdom.

This may offer the world a chance to realize the human values in the Prophetic biography and its applicability to intellectual, psychological, behavioral, and civilizational facets of life.

The world can then recognize the eternal contribution of the Prophet's (SAWS) personality to humankind through its ability to inspire social, cultural, and religious behavior.

2. Message of the Prophet to the Modern Day World:

2.1 Preface:

Today, the entire world is living a time of crisis; not limited to one aspect of life, but clouding most of life's fields. (W. Roepke, 1998). People are suffering from an uninterrupted series of moral, intellectual, social, political, and economical disasters.

In addition, several wars and conflicts are threatening peace in the entire world. Wars have a big social impact: family disintegration, poverty, ignorance, moral degradation, and lack of security and stability. All these crises require deliberate efforts to search for methods of salvation for humanity. The world of today longs for peace; inner and outer peace, security, and stability in the midst of all these deteriorating conditions.

After profound consideration, Arnold Toynbee announced that "Humanity is suffocating itself by a strangulating crisis, which is no less destructive than the two world wars, and the future is alarming. He added that a man-made catastrophe is likely to occur; which will destroy the biosphere and eliminate the entire human race." He emphasized that this was just a probability and that there were other options for mankind. (A. Toynbee, 2003)

Moreover, Toynbee notes that the material powers of Man have increased to a degree that turns him into a threat to the biosphere, while his spirituality has taken a downturn. Toynbee believes that the only rational salvation for humanity is to go through a spiritual revolution to cure the illnesses of our modern society. He emphasizes that Man is a form of matter (a body); but that he also has a conscious spirit. Thus, he is able to choose between good and evil.

He continues that "social ills can never be addressed by mere institutional changes. According to Toynbee, "Every social institution is based upon a particular philosophy or religion which determines its "goodness" or "badness." Humanity is sorely in need of a new spiritual basis to revive its institutions and social structures. Voices from all over the world have been echoing that our world is in great need for faith." (A. Toynbee, 2003)

2.2 Prophetic biography Protects the World against Prejudice?

Through his judicious approach, the noble Prophet (SAWS) was able to eradicate the centuries old tribalism from the Arabian Peninsula. Moreover, Armstrong discusses how the noble Prophet (SAWS) was able to extirpate tribalism which dominated the lives of the Arab tribes before Islam. The tribe member killed, plundered, and robbed only out of loyalty to the tribe. She also threw light on the accomplishments of the Prophet (SAWS) in the field of social reform, and emphasized that such accomplishments could not have been achieved had they not been grounded on spiritual solutions capable of touching human emotions and effecting change. (K. Armstrong, 2006)

Armstrong believes that that this spiritual power converted the Arab impulse to fight and wage war into a desire to think, meditate, and reflect on the power of the Creator, His generosity, and His munificence. People started to feel responsibility towards self and others; something sorely missing in today's world.

The dialogue was one of the main tools used by the noble Prophet (SAWS) to cure the disease of prejudice and rescue humans from the vortex of discrimination. Dialogue is a means for fostering coexistence and positive interaction between civilizations, in an atmosphere of mutual respect. Purposeful and controlled dialogue is one of the most effective means to vaccinate societies against prejudice. Direct communication softens the rigidity of stereotypes and corrects misconceptions. It also enhances the emotional bonds and harmony between different groups.

“This tool is needed, especially in Muslim countries where minorities of different faith live. Through rapprochement and communication, positive interactions, and mutual recognition are achieved. The Prophetic biography contains several examples of commercial and cultural exchanges between Muslims and believers of other doctrines in the community of Al Madeena. Thus, cases of discrimination were rare despite the racial and religious mix in the community.” (M. Diane, 2009)

Dialogue is the perfect means for interacting in this human world. It should not be confined among people of the same opinions, ideas, or doctrines.

The noble Prophet (SAWS) was keen to extend the bridges of dialogue and communication throughout the community of Madina between the various groups who lived there. He fought against the preconceptions and stereotypes which threatened to ignite conflict and partisanship from time to time.

Since prejudice is an acquired attitude, it can be tamed or mitigated to a large extent. This can be achieved through edification, indirect advice, and community awareness programs. Education and public programs can play a positive role in encouraging rapprochement between different groups, especially those who share the same community.

Dialogue and communication do not require direct contact and conversation. It can be through mutual participation in community projects and/or business ventures. Through such participation, interaction and exploration of the other's capabilities and ideas can occur. Undoubtedly, a purposeful dialogue is still essential for unleashing the spirit of tolerance and coexistence, and for the consequent intellectual and civilizational cross-pollination.

Moreover, the applied research in psychology and education conducted by Jean Piaget proved that “Cognitive progress and intellectual enrichment can only be achieved through the involvement of the individual in situations of disagreement and confrontation with others of different ranks and trends. Thus, we deduce that any cognitive conflict produces intellectual enrichment if the views of the conflicting sides, about the process of knowledge acquisition are different.” (J. Torres & M. Ash, 2007)

Dissonance creates increased consciousness. On one hand, the individual feels that his interpretive system is not compatible with the requirements. Thus, he overrides deceptive intuition, preconceptions, and direct and shallow sensory knowledge by rectifying his viewpoint in accordance with the facts, and rationalizing the facts through constant challenging dialogues.

On the other hand, the individual recognizes different opinions and views, which is important for subduing self-centeredness which impedes the proper growth of his mind. A child usually overrides his self-centeredness at the age of seven.

The subjective elements are the most pivotal elements in the human character. When a person overestimates himself, tends to treat others as inferior, and feels the absolute superiority over them, he rejects the recognition of others; and thus, tyranny originates. Moreover, the spirit of self-interest and selfishness dominates and the individual tries to monopolize everything for his own benefit. This leads to meaningless disputes and conflicts.

The historical analysis of past civilizations reveals that the nations who were able to develop, evolve, and establish civilizations were those who succeeded in creating an atmosphere of homogeneity, coexistence, and understanding between the various groups, nationalities, sects, and religions within their midst. This atmosphere pervaded all psychological, social, and political aspects. Thus, their survival was due to their ability to realize human reconciliation and peace.

2.3 Uniformity and Sense of Community:

The Islamic nation established by the prophet Muhammad (SAWS) is living proof of the ability of his teachings to unify the different elements of the human fabric into compatible frames working together in community development, improved quality of life, and the application of social justice without conflict or violence.

“The first Muslim community was able to participate fully in the intellectual, scientific, and cultural exchange with others while retaining its identity and values. Thus, prominent figures from other religions contributed to the establishment and growth of the Islamic civilization. Diversity was never a reason for conflict, collision, and dispute with others at any time throughout the Islamic history. A culture which sees nothing beyond its interests is the theoretical prelude to the development of aggressive individuals who cannot accept beliefs different from their own; and thus, seek to make them void.” (Zeitlin & M. Irving 2007)

The practice of dialogue is a type of self-reform, which cures the soul from the toxins (of the culture of aggression). It is an essential step towards the rescue of individuals and societies from the flood of intellectual tyranny practiced by those who claim to be proprietors of the truth. Dialogue can open the doors to mutual understanding based on mutual respect and it allows the exchange of views necessary to get past the crisis stage. Then relationships between individuals and nations can improve.

Islam was the first religion to call for dialogue between different religions and civilizations. The Islamic civilizational rapprochement with other civilizations was established on firm values; the first international interaction of its kind in history.

From the Islamic perspective, the world is a global civilizational forum whose members are nations of distinctive civilizations. Thus, a common civilizational base exists among these nations, even while each has its typical civilizational features which preserve its identity.

Dialogue with other nations is an indispensable tool for any civilization which seeks to achieve growth and development. It is well-known that cultural cross-fertilization is achieved through

exchange of knowledge, translation, and adoption of new thoughts and ideas. Every civilization combines its own contributions and innovations with that copied or transferred from others.

This results in an enhanced civilization which is transmitted to other nations in turn. No civilization has ever evolved without building on the accomplishments of others. Thus intellectual cross-fertilization, interaction, and cultural give-and-take are prerequisites for a great civilization.

Muslims were never isolated from other ancient civilizations. Cultures combined and married in constant and continuous steps. Ideas and knowledge were filtered and developed to form the unique Islamic heritage.

“The Islamic civilization was a global and open human civilization capable of accommodating all peoples and cultures. Thus, preserving the identity and civilizational individuality of a nation does not mean isolation from other civilizations, superiority over others and rejecting their human achievements. The entire history of civilization is the fruit of the accumulated efforts of human activity throughout history.” (Y. Farid, 2010)

Undoubtedly, dialogue is one of the most important means of civilizational interaction between nations; and this is not limited to oral dialogue. Ibn Rushd held a dialogue with Thomas Aquinas and other Western philosophers hundreds of years after their death through his writings and thesis.

Coexistence means that all parties believe that the world accommodates everyone, and that cooperation in utilizing its resources is essential; it is the one common objective for the entire human race without regard to nation, color, religion, or sect.

2.4 How Prophet Muhammad Helped Binding Humans:

Binding humans to a certain global vision is important; it is the first historical move to achieve social change and build cultures. The noble Prophet (SAWS) was the first to create this bond. He linked every Muslim to the great civilizational objectives of Islam and the world; thereby replacing the ancient narrow objectives of the Jahiliya, its prejudices, and its tribal bonds of loyalty. The efforts of the noble Prophet (SAWS) in this regard were well-organized, wisely planned and balanced.

The famous historian Bernard Shaw emphasizes this fact. According to Shaw, “Islam is the only religion which accommodates change; thus, it can appeal to every Age. Prophet Muhammad was far from being an enemy of Jesus; he should be called the savior of humanity. Shaw believed that a man like Muhammad could definitely tackle all problems of the world, and bring peace and happiness to the entire humanity, if he took control.” (C.F. Robinson)

“I have always held the religion of Muhammad in high estimation because of its wonderful vitality. It is the only religion which appears to me to possess that assimilating capacity to the changing phases of existence which can make it appeal to every age. I have studied him - the wonderful man and in my opinion (he is) far from being an anti-Christ, he must be called the Savior of Humanity. I believe that if a man like him were to assume the dictatorship of the modern world, he would succeed in solving its problems in a way that would bring it the much needed peace and happiness: I have prophesied about the faith of Muhammad that it would be acceptable to the Europe of tomorrow as it is beginning to be acceptable to the Europe of today.” (Shaw, 1936)

3. Problem faced by World Today and Guidance from The Prophetic Biography for their Solution:

3.1 Prejudice in Society:

Everywhere we look, we see differences in wealth, power, and status. Some groups have higher status and greater privilege than others. This inequality in the system is what we call social stratification. In this unequal social system, there is often unfair treatment directed against certain individuals or social groups. This is referred to as prejudice, it can be based on many different characteristics—age, gender, weight, ethnicity, religion, or even politics. For example, prejudice and discrimination based on race is called racism. Often times, gender prejudice or discrimination is referred to as sexism. Discrimination is often the outcome of prejudice—a pre-formed negative judgment or attitude. Prejudice leads people to view certain individuals or groups as inferior.

“Let’s first look at where discrimination can occur. In the workplace, there is sometimes wage discrimination. An example of gender wage discrimination is when an employer pays a woman less than a man for the same work. We can see that wage inequalities occur prominently along race and gender lines. We can also see that men earn more than women, on average, and Whites earn more than Blacks and Hispanics regardless of gender. Over time, it seems like both the gender and ethnic wage gaps are gradually narrowing. Increases in education levels or improved social policies could all contribute to a decrease in salary inequalities.” (S. Plous, 2011).

Certain groups in society are less powerful than others. Sociologists refer to those who do the discriminating as the dominant group. This dominant group is the group with the most power, greatest privilege, and highest social status. This does not mean that the dominant group is the majority group in terms of numbers. A small dominant group can still hold power over the majority. On the other hand, minority groups are people who are singled out for unequal treatment and who see themselves as objects of collective discrimination. These minority groups are often marginalized. This means they are confined to an unimportant or the powerless position within a society. Marginalized groups are socially excluded, disadvantaged, and often at the fringe of society.

3.1.1 How Prophet Muhammad presented a Lesson of Equality:

Before the advent of Islam, such prejudice was also present in Arab society. Prophet Muhammad, was the first who abolished all such differences in the society. The Prophet Muhammad (peace be upon him), during his Last Sermon in Minâ, said: “O people! Your Lord is one Lord, and you all share the same father. There is no preference for Arabs over non-Arabs, nor for non-Arabs over Arabs. Neither is their preference for white people over black people, nor for black people over white people. Preference is only through righteousness. Then he said: “Have I conveyed the message?” and the people declared that he had.” (Musnad Ahmad - 22391)

When we study the history of the Muslim peoples, we find that one of the hallmarks of Islamic civilization – where it historically surpassed all others – is its universality. Islamic civilization realized the greatest level of interracial and interethnic integration that existed in the world. It offered every nationality and ethnic group the chance to participate fully in the development and cultivation of the civilization that they shared.

3.1.2 Religious freedom was key to Muhammad’s ‘Muslim nation’:

Prophet Muhammad believed that freedom of religion and civic rights were important components of “Muslim nation,” according to an analysis of the prophet’s covenants with Christians. Craig Considine, a lecturer in Rice University’s sociology department, studied “The Covenants of the

Prophet Muhammad with Christians” and found that these agreements established freedom of religion and civic rights for Christians living within the “*ummah*” (Arabic for “community”). He argues that the covenants can be used to develop a stronger democratic partnership between Muslims and Christians in the Islamic world and elsewhere.

His analysis appears in the journal *Religions*. (Considine, 2016)

“These covenants were designed to protect and even defend peaceful Christian communities, not attack them,” Considine says. “The research clearly shows that contemporary Islamic states that mistreat and discriminate against Christians cannot be justified in light of Prophet Muhammad’s covenants.” ‘I grant security to them’.

“The Prophet Muhammad did not want to inflict harm on Christians, nor interfere or encroach on their privacy or private property. For the state to give preference to one or more groups means devaluing citizens based upon their ethnic or cultural backgrounds.” (Considine, 2016)

3.3 The Qur’anic Perspective on Immigrants: Prophet Muhammad’s Migration and Its Implications in Our Modern Society:

The term for migration in Islam is *hijra*. The active participle of the word is *muhajir*. The Islamic tradition contains two related terms as well. They are: *ghurba* and *ghari*. Both terms have a connotation of being a stranger in a certain place. The difference between *hijra* and *ghurba* is that *hijra* involves permanent relocation while *ghurba* can be either permanent or temporary. There is a very famous Arabic statement in this regard, “The stranger is blind even if he has eyes,” which indicates the vulnerability of the stranger and suggests that the stranger needs help and guidance.

Migration can take place for many reasons: economic, religious, or simply for relocation. Islam has witnessed various waves of migration. The Qur’an speaks of oppressed and weak people on earth and suggests that they could migrate from their oppressed positions to another land of God. The verse says, “Was not the earth of God spacious enough for you to flee for refuge?” (Al-Nisa, v 97). The verse indirectly suggests that those who have authority should take care of refugees, since it speaks of God as the owner of the land. Therefore, the worldly owners and authorities should feel closeness and openness to those who are destitute and oppressed and therefore open the doors of their borders for them. The verse continues, “as for the helpless men, women and children who have neither the strength nor the means to escape, God may pardon them. Surely God pardons and forgives. Those who migrate for the sake of God shall find many places for refuge in the land in great abundance” (Al-Nisa, v 99-100). Therefore, according to Islamic teaching, every part of the earth is God’s land. Although today we have put up borders in order to divide nations and stop the flow of emigration and immigration from one land to another, in the teaching of Islam all lands belong to God and all people are servants of God. A similar statement which indicates that the entire land belongs to God is found in one of the sayings of the Prophet: “God has made the entire face of the earth as a Mosque for me and its soil as pure.” (Rehman, 2001)

Today, there are Muslim immigrants in many parts of the world, in the United States of America as well as Europe. Similarly, there are many Islamic countries that receive immigrants from different parts of the world. The most interesting and well-known journeys of migration in the history of Islam are the three famous occurrences that happened in early Islam.

These early migrations were religiously oriented. In other words, Muslims migrated for religious reasons. In the city of Mecca, Prophet Muhammad and his followers were persecuted by his opponents for their new religion. In order to have a safe place, they needed to migrate.



The first migration came when new converts, particularly a marginalized social class who converted to Islam, faced severe persecution. Slaves and women were at greater risk. By torturing them, the Meccan elite believed that they would discourage the weaker people. In fact, the opposite became true, because the persecution increased their loyalty to the Prophet and to their faith. Realizing their painful situation, the Prophet asked them to migrate to Abyssinia. Therefore, this migration was made at the request of the Prophet Muhammad, although he himself did not participate in it. This particular event is also considered one of the early encounters between Muslims and Christians, when Muslims received support and encouragement from the Christian king. Abyssinia was a Christian kingdom which Muhammad thought would be a safe refuge for his followers.

In approximately 617 C.E., the sixth year of the Prophet's prophethood, about eighty-three members of Muhammad's community, male and female, under the leadership of the Prophet's cousin Ja'far bin Abu Talib, left the city of Mecca for Abyssinia, including some prominent figures who would later be caliphs in Islam, such as Uthman bin Affan and his wife. Although they were followed by the idol worshippers and through diplomacy, they were asked to return, after several conversations with them, the Abyssinian King Negus and his religious advisors, convinced of the immigrants' innocence, refused to return them to the Meccans. This honest and kind behavior of the king and his monks received praise in the Qur'an and was the occasion of certain Qur'anic verses. The king's good behavior toward immigrants became an important reference for later Muslim-Christian relations.

The largest and the most important migration in the history of Islam is the migration of the Prophet from the city of Mecca to the city of Medina, 280 miles north of Mecca. Because of the significance of this migration, it marked the beginning of the Islamic calendar. The Prophet did love his hometown, Mecca. When he needed to leave, he turned back to the city of Mecca and said, "O Mecca! I know you are the most blessed of the land of God. If your people did not force me to leave I would never have left you." It is also narrated that the Prophet prayed the following prayer while he migrated: "Lord, you have taken me from the most blessed city. Please, take me to another blessed city." Prior to the migration, the Prophet and Muslims were all singled out by the elite in the city of Mecca. The wealthy merchants of Mecca imposed a severe economic boycott against the Prophet and his followers for three years. It is believed that out of this economic boycott came starvation, and the Prophet's wife, Khadija, died. The Prophet called this "the year of grief." (Husayn, 1976)

One of the important aspects of this migration was the request that came from the people of Medina. They wanted the Prophet to migrate to their town in order to stop the ongoing tribal warfare. Muhammad's peace-making skill prompted the people of this city to go to him with such a request. Therefore, the Prophet asked his companions to migrate one by one.

Eventually he and his close friend, *Abu Bakr*, who would later be the first caliph of Islam, migrated under a great risk of being attacked or killed. A man had been offered one hundred camels if he could find Muhammad and his friend and kill them before they migrated. The Prophet successfully finished his painful migration, a long journey made on the back of a camel. After arriving at the city of Medina, which was a multicultural and multi-religious city, the first thing he did was to establish the foundations for an interconnected society where people could live peacefully with one another. Muslims made up only fifteen percent of the Medina's population when Prophet Muhammad migrated to the city.

The population was otherwise made up of Arab idol worshippers, members of the Jewish tribes, and a few others. Successfully, he brought a peaceful life to the conflicting tribes through an

important document that he developed the Constitution of Medina or the Medina Charter, in which equality between all members of society, regardless of religion, was established.

There is no doubt that the Muslims who migrated from Mecca were financially weak because they had to leave everything behind in Mecca. They were unable to carry their possessions with them. Their poverty and weakness was to be solved through the wisdom of the Prophet. Because there were Muslim citizens in Medina prior to the immigrants' arrival, the immigrants were called *muhajir*. In order to integrate immigrants with the local Muslims, the Prophet declared brotherhood between every immigrant and local Muslim, and he asked the local Muslims to help the immigrants. This historical brotherhood in Islam is called *mu'kh't*. Such a unique event created two important groups in the history of Islam who became the subjects of praise in the Qur'an: *Muhajirun* and *Ansar*.

“According to the tradition, the Prophet named one Ansar and one Muhajirun, and he declared them brothers and sisters. Ansar shared their money and their farms with their brothers to the extent that the immigrant Muslims received legal rights from the inheritance of their Ansar brothers. When one of the Ansars died, his Muhajirun brother would be his heir. Some of the immigrants were very honorable and did not want to ask for help. Instead of asking for assistance, they would say, “show me the way of the marketplace.”

The brotherhood the Prophet declared brought prosperity and solidarity to the community. It was not only a material cooperation, but a spiritual one as well. For example, the brotherhood would listen to the Prophet in turn. When one of them needed to go to work, he would ask his brother or sister to wait for the Prophet's companionship in order to receive what the Prophet had said, so that the one who was not working could share the Prophet's words with the one who was working. The Prophet's brotherhood also helped to create a warm environment for immigrants and to strengthen society.

The Prophet achieved a full inclusion of immigrants: for example, Africans and women were folded into the hierarchical society. The declaration of brotherhood between members of these two communities was not random. The Prophet looked at their characteristics, their spiritual compatibilities, and even their tastes, and he declared brotherhood and sisterhood between these two segments of society. It took five months for the Prophet to get to know them well. The Qur'an refers to their earlier situation when it says, “Remember when you were enemies. God has united your hearts and through his grace you have become brothers” (Al-Imran, v 103).

Considering the modern-day needs of immigrants, through this declaration of brotherhood, the Prophet successfully solved two major problems that immigrants face: housing and food. He asked *Ansar* to share their houses with their brothers, and they did: they would divide their houses in half and give the second part of their brothers and sisters. Also, they shared their food. This helped immigrants to stand on their own feet. The most interesting part of this brotherhood is that it was not bound by force but by conviction. When the helpers shared their houses and food with the immigrants, they were doing it from their own will and from the depth of their hearts, without being forced. Until the Qur'anic revelation came and put new legal regulations on inheritance, the tradition of being each others' heirs remained. This tradition became an example of generosity throughout the history of Islam.

The tradition of brotherhood that the Prophet established to prevent several possible conflicts. It prevented animosity based on tribalism and racism. It also prevented arrogance based on wealth. A compassion and respect developed between immigrants and helpers. One can argue that this declaration of brotherhood can be considered one of the most important and exemplary practices of integrating disparate fragments of society in human history.

At this juncture, it is important to elaborate on the implications of this tradition in our modern-day context. Today, we witness a great number of immigrants around the world.

Particularly, in recent years, immigration laws have become much more severe. What one can see and learn from historical events in Islam is that administrators can provide a warm and good environment for immigrants in order to integrate them with the regular citizens, as the Prophet did in the city of Medina.

It is very important for the future of the world to strengthen the relationships between citizens and newer immigrants, as well as between immigrants as employees and their employers. The power of the country comes from the vivid enthusiasm of hard working immigrants.

If this good environment is created, one can be sure that the enthusiasm and the potential power of immigrants will be dramatically strengthened and the economy and social harmony will boom as a result.

In conclusion, the practice of the Prophet with regard to immigrants in the early history of Islam can be taken as an example of our modern-day approach to migration and immigrants. The teaching of Islam has very important foundations for providing mutual help among immigrants and citizens. The Qur'an and the sayings of the Prophet contain many examples of peaceful societies made of immigrants as well as regular citizens.

Conclusion & Results:

Prophet Muhammad's status as a role model is important not only from the perspective of the individual, but also from the social perspective. It's binding features and determination of methods must be considered from these two perspectives. Prophet Muhammad's status as a role model is not limited to his life or to a certain time period, provides a unifying force in the Muslim world.

This study presents a cognitive methodological structure to introduce the personality of the noble Prophet (SAWS) to the contemporary world. This is done through a discussion of the accomplishments of the Prophetic message and the Prophetic biography for the entire human race, and an analysis on how this legacy can be used to address the challenges faced by the world nowadays; migration as a case study.

The most important conclusions of this study can be summarized as follows:

- Re- evaluation of the methods for presenting the Prophetic biography is a necessity. The biography of the Prophet (SAWS) is not a set of sporadic educational stories and religious sermons, but is a strategic plan of action characterized by its comprehensiveness, interdependence, and integration. Thus, it is capable of changing and reforming the various aspects of human life.
- The Prophetic biography offers an integrated methodology for tackling the problems of humanity at all times and in all places. This was achieved in the past and can be achieved again. History bears witness to the success of his values in curing the most severe ills of humanity; the condition of discrimination and immigrant's concerns....etc.
- The importance of study, research, and strategic planning in order to stimulate social and diplomatic interaction and cooperation between community organizations regionally and internationally, and to strengthen the bonds between cultural figures and organizations in the East and West with the goal of resolving common global issues.
- The importance for Muslims to play an effective role in presenting ideas to resolve the problems of humanity, especially with regard to economic and social issues.

- The importance of developing the culture of dialogue locally and internationally while focusing on the topics that concern the international community; thus paving the way for Muslim scientists and thought leaders in various fields to contribute to the solution of world problems and concerns.
- The importance of promoting a positive international public opinion about the legacy of Prophet Muhammad and its ability to contribute to solutions for the problems of the contemporary world. This can be achieved by applying the grand civilized values in the noble Prophetic biography in a well planned step by step approach, starting with the individual, i.e. every Muslim should personify the Islamic values.
- Encouraging Muslim scholars to study the Prophetic biography from all aspects, and its approach in applying Islamic civilization values. This should give valuable lessons on their application in our current challenging conditions.
- The need for reconsidering the methods of presenting the Prophetic biography in the school curriculum; abandoning the methods of memorizing and indoctrination and introducing methods of analysis and deduction. Students should be trained in applying the values of the Prophetic biography to address the problems and issues of their communities.

References :

- Arnold Toynbee, 2003; A Study of History, translated by: Nicola Zyada, Al Ahlia for Publishing and Distribution, fourth edition, Beirut.
- Considine, Craig. 2016. "Religious Pluralism and Civic Rights in a 'Muslim Nation': An Analysis of Prophet Muhammad's Covenants with Christians." Religions 7(15): 1-21.
- G. B Shaw, 1936; The Genuine Islam, Singapore, Vol. 1, No. 8.
- Fazlur Rehman Shaikh; 2001. Chronology of Prophetic Events. London: Ta-Ha Publishers Ltd. pp. 91
- Haykal, Husayn (1976), The Life of Muhammad, Islamic Book Trust, pp. 217–218, ISBN 978-983-9154-17-7
- Hobolt, Sara B.; Brug, Wouter Van der; Vreese, Claes H. De; Boomgaarden, Hajo G.; Hinrichsen, Malte C. (2011-09-01). "Religious intolerance and Euroscepticism". European Union Politics. 12 (3): 359–79. doi:10.1177/1465116511404620. ISSN 1465-1165.
- Ibn Kathir. Ibid. Volume 2, p. 224.
- K. Armstrong, 2006; Muhammad: A Prophet For Our Time (2006)
- Morgan, Diane (2009). Essential Islam: A Comprehensive Guide to Belief and Practice. ISBN 978-0-313-36025-1. Retrieved 4 July 2012
- Plous, S. "The Psychology of Prejudice". Understanding Prejudice.org. Web. 07 Apr. 2011
- C.F. Robinson, Uhud, Encyclopedia of Islam
- Torres, J. and Ash, M. (2007). Cognitive development. In Encyclopedia of special education: A reference for the education of children, adolescents, and adults with disabilities and other exceptional individuals. Retrieved from http://search.credoreference.com/content/entry/wileyse/cognitive_development/0
- Wilhelm Roepke, 1998; The Social Crisis of Our Time, Library of Conservative Thought, 1998. The Moral Foundations of Civil Society



Younos, Farid (2010). Islamic Culture. Cambridge Companions to Religion. AuthorHouse. p. 15. ISBN 978-1-4918-2344-6.

Zeitlin, Irving M. (2007). The Historical Muhammad. John Wiley & Sons. ISBN 978074565488.

L'approche psychologique dans l'œuvre d'Avicenne

Dr. KAZI-TANI Lynda/Université de Mustapha Stambouli – Mascara (Algérie)

157

Résumé:

Ce travail se veut une modeste contribution au vaste chantier de reconsidération des illustres savants qu'a connu la civilisation arabo-musulmane à travers les siècles de son passé scientifique glorieux, en mettant la lumière sur le plus célèbre d'entre eux « Avicenne », qui a brillé par son génie et qui a illuminé, durant des siècles entiers la scène du savoir et de la recherche dès le moyen âge. La qualité de ses travaux et autres découvertes lui ont valu la reconnaissance de ses pères, tant sur les terres arabes qu'en Occident, où ses œuvres philosophiques et surtout médicales ont été enseignées durant plusieurs siècles à des générations d'étudiants en médecine dans les plus grandes universités européennes.

Le présent article tentera de mettre en évidence l'apport scientifique d'Avicenne dans un domaine un peu oublié par les recherches actuelles, qui est celui de la psychologie, notamment celui des maladies mentales et psychiques selon la conception de l'époque, et qu'Avicenne a longuement abordé et traité dans son Canon de la médecine.

Mots clés : Civilisation arabo-musulmane, Avicenne, Canon de la Médecine, psychologie, maladies mentales et psychiques.

Introduction:

De tout temps, ce prodige de la médecine a attiré l'attention des chercheurs et autres historiens des sciences, de toutes origines et de tous bords, ils se sont intéressés à ce savant unique qui s'est distingué par sa culture encyclopédique et son intelligence hors pair, en effet il excella dans nombre de domaines scientifiques, artistiques et littéraires, parmi lesquels la physique, les mathématiques, la botanique, la philosophie, la grammaire, la géométrie, la géologie, la médecine, la gynéco-obstétrique, l'ophtalmologie, la pharmacologie, l'astronomie, la poésie, la psychologie, la musicologie, sans oublier la politique et le vizirat qu'il a dû exercer bien malgré lui, afin de subvenir à ses besoins et garantir sa sécurité et celle de ses proches.

La vie d'Avicenne:

Abou Ali Hocein Abdullah Ibn Sina, dit Avicenne est né à Afchana (ville dans l'actuel Ouzbekistan) près de Boukhara, en l'an 370 de l'hégire (980 ap. J. C.), et mort à Hamadan (ville au nord de la Perse) où son tombeau s'y trouve toujours. Il décède un vendredi du mois de Ramadan en 428 de l'hégire (1036 ap. J.C), d'une affection gastrique alors qu'il n'avait que cinquante-huit ans.

L'essentiel des informations que nous avons sur la vie privée d'Avicenne nous est parvenu par le biais d'un manuscrit authentique, une sorte de livre de bord qui fut rédigé en langue arabe par son fidèle ami et disciple Abou Obeïd el-Jozjani (أبو عبيد الجوزجاني) qui vécut à ses côtés vingt-cinq années durant¹ et grâce à qui un grand nombre de manuscrits d'Avicenne ont été recueillis et donc sauvés de l'oubli. On y apprend notamment que son père était administrateur d'une petite ville à

¹Gilbert Sinoué, Avicenne ou la route d'Ispahan, folio, éd Denoël, 1989, p 11.

côté de Boukhara, puis devint préfet de Khamaithan, aux environs d'Afchana (ou Afshana), d'où est originaire la mère d'Avicenne. Par la suite, toute la famille alla s'installer à Boukhara, où débuta l'éducation d'Avicenne qui disait lui-même qu'à l'âge de dix ans il apprit les 114 sourates du Saint Coran, et qu'à l'âge de seize ans il assimila toutes les connaissances scientifiques médicales connues à son époque. Il répétait, à ce sujet, que la médecine n'était assurément pas une science difficile¹. A l'âge de dix huit ans il réussit à guérir le prince samanide² de Bokhara Nouh Ibn-Mansour qui le choisit par la suite comme vizir, et qui pour le récompenser, lui permit d'accéder à la très riche bibliothèque de son palais royal qui renfermait de précieux ouvrages et beaucoup de traductions des savants grecs qu'Avicenne voyait pour la première fois. C'est ainsi qu'il fit la rencontre d'illustres médecins et philosophes grecs tels qu'Hippocrate, Galien et surtout Aristote, qui sans aucune contestation reste son maître-penseur, un témoin (indirect) des commentateurs (Alexandre d'Aphrodise – Thémistius - Jean Philon)³.

Avicenne vécut donc au IV^e siècle de l'hégire, la période du règne abbasside la plus florissante du point de vue des sciences et de la connaissance, même s'il n'en allait pas de même sur le plan politique et sécuritaire. Le marché du savoir était en plein essor, les savants abondaient et les bibliothèques étaient emplies de la production du génie des savants musulmans et des traductions des œuvres des savants des autres nations établies sur ordre des califes et des vizirs⁴.

Ce personnage remarquable de la civilisation arabo-musulmane ne s'est pas contenté de son intelligence innée et de sa mémoire hors norme pour bâtir ses connaissances encyclopédiques et se former dans tant de disciplines, en effet il étudia les écrits de grands médecins et philosophes de toutes origines, tels qu'Al-Farabi (surnommé « le Second Maître » faisant référence à Aristote qui, quant à lui, était surnommé le « Premier Maître »), Al-Rhazi, Abulcassis, et aussi étonnant que cela puisse paraître, le prophète Mahomet par l'intermédiaire du Coran⁵. Il assistait aussi aux réunions organisées par les grands maîtres de l'époque, tels qu'Al-Masihi en médecine, et Al-Natili en philosophie, afin de parfaire ses connaissances. Ce boulimique du savoir et de la lecture consacrait la nuit à ses grands ouvrages, le jour aux affaires de l'État, où il acquiert une solide réputation. Plusieurs fois ministre, il jouit d'une telle influence qu'il devient l'objet de pressions, sollicitations, jalousies, tantôt poursuivi par ses ennemis, tantôt convoité par des princes adversaires de ceux auxquels il veut rester fidèle⁶. La convoitise des princes qui le voulaient comme vizir et médecin personnel de leurs cours a fait augmenter sa côte auprès des palais princiers qui se battaient pour l'avoir en leur sein. On rapporte à ce sujet ces paroles attribuées à Avicenne qui dit :

لما عظمت فليس مصر واسعي ولما غلا ثمني عدمت المشتري

« Quand j'étais important, nulle terre n'était assez vaste pour m'accueillir

Et quand mon poids s'est affirmé, je n'ai plus trouvé d'acheteur.

¹Gabriel Racle, Avicenne le "Prince des Savants", l'EXPRESS, Septembre 2015 (<http://www.lexpress.to/archives/15850/>).

² Samanides: Dynastie iranienne qui régna en Perse et en Transoxiane de 874 à 999. (<http://www.larousse.fr/encyclopedie/groupe-personnage/Samanides/142901>).

³ Jules Janssens, L'Avicenne Latin, Leuven University Press, 1999, Belgique, p89.

⁴ Abdel Rahman Abdel Rahman Al-Naqib. (1993). AVICENNE (IBN SINA) (370 h/980– 428 h/1037) Perspectives. Paris, UNESCO, vol. XXIII, n° 1-2, p 52.

⁵ Khaloughi Shahin. La médecine orientale à travers Avicenne. <http://www.ordre.pharmacien.fr>.2009, p5.

⁶ Ibid, p3.

Ibn-Sina a eu une vie intense, prise par les charges successives (vizir et médecin), la recherche (traduction et compilation) et la confection de son œuvre capitale¹ : le Canon de la médecine.

Les compétences médicales, philosophiques et autres de cette grande figure de la médecine arabe lui valurent plusieurs surnoms parmi lesquels : Le prince des savants, le prince des médecins ou encore Cheikh el-Raïs. "Son nom illustre figure au fronton de grands centres hospitalo-universitaires dans divers pays du monde : à Rabat, à Tunis, au Koweït et en France². Il est probablement le médecin le plus cité, dans le monde médical moderne³ et certainement un des meilleurs symboles de l'universalité des connaissances et du savoir.

159

L'œuvre d'Avicenne :

Longue est la liste des ouvrages rédigés par Avicenne tant ses centres d'intérêts étaient nombreux, sa bibliographie établie par Abdurrahman Badaoui⁴ lui rapporte deux cent quarante deux titres, quant à celle faite par le père Georges Chehata Anawati⁵, elle comporte deux cent soixante seize livres. La majeure partie de ses ouvrages ont été rédigés en langue arabe, mais les historiens ont recensé vingt trois livres écrits en perse, sa langue maternelle, parmi lesquels : Danesh-Nâma (Le Livre de science) qui est un ouvrage philosophique. Quant aux œuvres rédigées en langue arabe on peut citer : kitab el-Shifa' (Livre de la guérison de l'âme), kitab el-Nadjat (Le Salut ou Livre de la délivrance), kitab el-Icharat wal Tanbihat (Livre des signes et des avertissement), mais l'œuvre maîtresse qui a fait la célébrité éternelle d'Avicenne et qui a écrit son nom en lettre d'or sur les frontons des universités et autres hôpitaux et institutions, partout dans le monde, est sans nul doute « Al-Qanoun fi'l tibb » ou Canon Medicinæ (Lois de la médecine).

Quant à son style, qu'il soit en prose ou en poésie, Avicenne employait un langage limpide où se révèle une profonde connaissance de la syntaxe et de la logique interne du langage. De plus, ses ouvrages, en prose ou en vers, dénotent également une connaissance certaine de la langue arabe⁶. Son souci de la transmission du savoir l'amena à mettre en vers des abrégés destinés aux étudiants en médecine afin de donner au sérieux de ces études une teinte de légèreté.

Le Canon de la médecine :

Le Canon d'Avicenne est sans nul doute l'œuvre traduite de l'arabe (exception faite du Coran) qui eut le plus d'impact sur la pensée philosophique et l'avancée scientifique au moyen âge, en Orient comme en Occident.

Cet ouvrage remarquable tant par sa qualité rédactionnelle que par la quantité importante d'informations s'y trouvant, resta durant des siècles, l'inspiration première et la base fondamentale de l'enseignement médical dans nombre de facultés européennes, telles que celle de Montpellier en France, et de Louvain à Bruxelles en Belgique.

¹ Nabhani. (1980). Les philosophes de l'Islam, éd. SNED, Alger, p29.

² Mazlik Paul, Avicenne et Averroès, Médecine et biologie dans la civilisation de l'Islam, Vuibert, Paris, 2004, p11.

³ Zouaoui Boudjeltia. La médecine arabo-musulmane et son enseignement aux siècles d'or, l'exemple d'al-Râzî, l'un de ses meilleurs représentants! Histoire de la médecine revue médical Bruxelles, 2008, p140.

⁴ Abdurrahman Badawi (1917-2002), philosophe et homme de lettre égyptien. Il fut l'élève du célèbre orientaliste Louis Massignon. Il est l'auteur de "La transmission de la philosophie grecque au monde arabe" ainsi que de centaine d'autres livres et travaux rédigés en arabe, Français, Anglais, Espagnol et Allemand.

⁵ Georges Chehata Nawati (1905-1994), philosophe égyptien de confession catholique, il cofonda "l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales" (IDEO). Il est l'auteur de "Essai de Bibliographie avicennienne".

⁶ Arefeh Hedjazi, La revue de TEHERAN, Mensuel culturel iranien en langue française. Avicenne et les mots. n°48, Novembre 2009, p3.

Il s'agit d'une encyclopédie médicale volumineuse répertoriant et décrivant toutes les maladies connues à cette époque, notamment la psychiatrie. Elle contient cinq volumes (soit 1 million de mots) rédigée de façon très didactique, en courts paragraphes qui est une magnifique tentative visant à coordonner la doctrine d'Hippocrate et de Galien avec les concepts biologiques d'Aristote. Ce projet encyclopédique n'a pas été neuf mais sa mise en œuvre sous sa plume (d'après la littérature le canon a été dicté par Avicenne et écrit par son disciple, el-Jozjani), abouti à un ouvrage dont l'apport le plus riche réside moins dans l'observation clinique et les recommandations thérapeutiques que dans son effort pour penser de manière systématique la médecine dans un cadre rationnel¹.

On y observe une grande fidélité et une honnêteté scientifique sans faille, car Avicenne- contrairement à beaucoup d'érudits d'Espagne au moyen-âge - citait toujours ces références en attribuant à leurs auteurs d'origines les opinions et autres citations qu'il a emprunté aux anciens tels que Galien qui est le plus cité dans le Canon (plus de deux cent fois), Hippocrate (une vingtaine de fois), Rufus (une trentaine de fois) et Paul (une dizaine de fois). Il cita aussi ses prédécesseurs qui ont contribué à l'essor de la civilisation arabo-musulmane tels qu'Al-Razi, Al Kindi et Hunayn ibn Ishak qui était un célèbre médecin et traducteur du neuvième siècle, ce dernier fut surtout connu pour l'impressionnante quantité d'ouvrages grecs qu'il avait traduits vers les langues perse et arabe, en médecine, philosophie, astronomie et mathématiques. Il dirigea un temps Bayt el-Hikma (La Maison de la Sagesse) de Bagdad, et laissa une terminologie scientifique remarquable pour son époque.

Et quand Avicenne ignorait la source exacte d'une information quelconque, il disait: d'après les anciens, des gens, des médecins, les savants, etc.

Cet ouvrage monumental se compose de cinq parties, présentées comme suit :

Volume I - Description des principes généraux et des théories de la médecine, la physiologie, l'étiologie, la symptomatologie, la diététique, la médecine préventive, la psychothérapie, la thérapeutique. On y trouve aussi un panorama de l'anatomie, et de la pathologie des différents organes.

Volume II - Classification des médicaments simples par ordre alphabétique, avec description des propriétés thérapeutiques de chacun. Ce volume traite de l'élaboration des médicaments, ainsi que de la pharmacologie

Volume III - Description détaillée des maladies localisées du corps, de la tête aux pieds accompagnée d'une proposition thérapeutique pour chaque maladie organique.

Volume IV - Concerne plutôt les maladies générales, fièvres, blessures, empoisonnements et soins cosmétiques.

Volume V - Se propose comme un formulaire rapportant les prescriptions médicales et les préparations médicinales : énumération de 760 médicaments².

La traduction du Canon:

Le nombre de traduction du Canon d'Avicenne effectuées en Europe reflète certainement l'importance qu'il avait suscitée au sein des milieux scientifique, philosophique et religieux européens au moyen-âge. Il fût traduit pour la première fois en latin - langue savante de l'époque-

¹ Khaloughi Shahin, ibid, p8.

² Salvador Gomez Nogales, Comment Ibn Sin devint Avicenne, Le Courrier de l'UNESCO, Octobre, 1980, p39.

par Gérard de Crémone, puis le Canon d'Avicenne fut encore traduit 87 fois, la plupart du temps en latin et ce fut essentiellement en Espagne, en Italie et en France.

Sa première version imprimée vit le jour à Naples en 1491 puis à Venise en 1544 et à Rome en 1593. Il fut même traduit en hébreu au treizième siècle et imprimé à Milan un peu plus tard.

Les œuvres d'Avicenne ont été réimprimées jusqu'au dix-huitième siècle¹ quant à la première version imprimée du Canon en langue arabe, elle ne vit le jour qu'à la fin du seizième siècle, en Italie.

La psychologie chez Avicenne:

Dans sa quête incessante de soigner l'être humain, Avicenne s'est attelé dans beaucoup de ses œuvres médicales et philosophiques à guérir le corps humain de ses maux, que leurs causes soient visibles et tangibles, touchant les organes humains, ou discrètes, affectant les facultés mentales et psychiques de l'homme, et c'est justement ce second point qui nous intéresse plus particulièrement dans notre étude.

Bien que cette branche ne constituait pas une discipline à part entière à l'époque de la rédaction du Canon de la Médecine, l'étude de la psychologie humaine a suscité l'intérêt des plus grands savants arabes et musulmans, certains l'abordant d'un côté éducatif, d'autre d'un côté religieux, d'autres encore d'un côté purement médical, Avicenne n'avait négligé, quant à lui, aucun de ces trois aspects de l'âme humaine, s'inspirant au tout début de ses recherches des grands philosophes grecs tels qu'Aristote, puis du Saint Coran, et pour finir des grands penseurs arabes comme l'illustre Razès. Ainsi il étudia la perception (الإدراك الحسي), la sensation (الإحساس), les rêves (الأحلام), l'imagination (التخيل), la mémoire (الحافظة الذاكرة), l'hallucination dans ses deux formes : visuelle (رؤية الأشباح الكاذبة) et auditive (سماع الأصوات الكاذبة), et d'autres aspects encore de la psychologie humaine qu'on ne peut tous énumérer.

S'il est une preuve indiscutable de l'intérêt d'Avicenne pour la psychologie, c'est bien le poème qu'il lui consacra, intitulé « Poème de l'âme² » (قصيدة النفس) et dans lequel il dit :

Tombée du plus élevé des deux, une colombe est en toi, noble et fière

Nul voile ne la cache et pourtant nul regard, même d'initié ne la voit.

Malgré elle en toi, peut-être souffrira-t-elle un jour de te quitter.

D'abord révoltée, elle a peine à s'adapter, puis s'est habituée à ce corps pour elle désert et vide

Elle a fini, je crois, par oublier son monde originel dont elle était inconsolable.

Elle a quitté pour toi son séjour céleste pour tomber en ce terrain aride.

La lourde matière s'est attachée à elle et elle a vécu en ton corps, ruine périssable.

A évoquer sa vie au monde des esprits, elle pleure des larmes sans fin.

Et Jette sa plainte sur ces vestiges, jouets des quatre vents.

L'épais réseau l'enserme, une cage la tient éloignée de l'immense maison

Jusqu'au moment du départ vers le foyer des âmes et le champ sans mesure

Alors séparée de ton corps de poussière désormais seul.

¹ Le Bon Gustave, La civilisation des arabes, éd. IMAG, Syracuse, 1969, p388.

² Il existe cinq manuscrits anciens de ce poème avicennien à la Bibliothèque Nationale de Paris.

Elle dormait et, le voile levé, voit ce que ses yeux de sommeil ne pouvaient voir.

Elle roucoule alors du sommet du Haut-Mont, la Connaissance y porte les plus faibles.

Qu'est-elle descendue des cieus vers ce bas-monde misérable ?

Son Intention reste cachée au plus subtil entendement des hommes¹.

Ce poème a été traduit plus d'une fois, il existe notamment la traduction de l'orientaliste français le Baron CARRA de Vaux, qui a été publiée à la fin du dix-neuvième siècle.

Dans ce poème, Avicenne entend décrire la chute de l'âme, d'un monde supérieur vers le corps humain, puis sa rupture avec ce dernier par la mort, ultime séparation.

Approche avicennienne des maladies mentales et psychiques:

Avant d'aller feuilleter le Canon à la recherche des maladies mentales et cérébrales que son auteur y a traité, il est important de signaler que la notion de « maladie mentale », à cette âge avancé de la pensée scientifique dans la civilisation arabo-musulmane, n'était pas tout-à-fait celle qu'on connaît aujourd'hui, en effet beaucoup d'études manquait de rationalisme et d'esprit scientifique et critique, allant jusqu'à voir la main du diable derrière certaines maladies, telles que l'épilepsie (مرض الصرع) appelée alors la maladie des dieux "Mal sacré", à une époque où les charlatans et les sorciers avaient encore beaucoup d'influence sur les esprits faibles en Occident, où on brûlait dans des bûches les aliénés avec les hallucinés, les mélancoliques et les hystériques par ordre de l'Eglise, qui régissait alors tous les aspects de la vie en Europe médiévale, alors que sur les terres musulmanes les aliénés étaient traités avec respect dans les Bimaristans (بيمارستانات).

Plus étonnant encore, l'amour était considéré comme une maladie, Razès, par exemple, préconisait l'éloignement de l'être aimé comme seule solution pour éviter la dépression, et même Avicenne a abordé dans son Canon de la médecine l'amour passion (مرض العشق) comme un mal qu'il fallait guérir afin d'éviter que le patient ne tombe dans la mélancolie. Pour la détecter, il partait de l'observation des irrégularités des pouls. Il y raconte à ce sujet qu'un jour, chez un jeune homme (neveu d'un shah) qui se morfondait d'une mystérieuse maladie qu'aucun médecin de la cour royale n'avait su guérir, avec des symptômes apparents tels que la pâleur et le mutisme, Avicenne a commencé à étudier les traits de la pathologie. Ce qui l'a frappé dès le premier abord, c'est l'expression de grande mélancolie et d'infinie tristesse qui dormait dans ses yeux cernés (...) Il a abordé le chapitre de sa vie amoureuse et a remarqué une accélération du pouls au fur et à mesure que les questions se précisaient : il a commencé à lui parler d'une ville, des différentes rues, des habitants de la rue, et enfin du nom d'une jeune fille. Avicenne lui a murmuré alors dans les oreilles des mots que personne n'a entendus. Il s'est produit une réaction tout à fait curieuse : les yeux du jeune homme se sont empués de larmes. Le prince des savants s'est redressé et a annoncé avec un sourire : "Tu souffres d'une maladie aussi sacrée que la science que je pratique, elle frappe sans discrimination princes, mendiants, adolescents et vieillards. Ce qui la rend unique, c'est que de la souffrance qu'elle peut engendrer peut naître aussi le bonheur. Cette « maladie » est l'Amour"².

Il traita aussi, dans son Canon la manie (الهوس), appelée également aliénation mentale³, la démence qu'il explique par le déficit intellectuel et les troubles affectifs, le délire qui s'accompagne, selon lui de troubles hallucinatoires auditifs (الهلوسة السمعية) et visuels (الهلوسة البصرية) plus ou moins

¹ Reza Davari, "une pensée novatrice", Le Courrier de l'UNESCO, Octobre 1980, n°9, p27.

² B. Ben Yahia, Avicenne médecin, sa vie, son œuvre, Revue d'histoire des sciences et de leurs applications, Tunis, 1952, v5, n°4, p355.

³ Khaloughi, ibidem, p 08.

importants et un certains nombre d'anomalie des fonctions nerveuses et psychiques telle que la lycanthropie qui est une variété de mélancolie errante, appelée chez les anciens le "kutubuth"¹(القطرب). Les malades qui en sont atteints sont caractérisés par une mobilité continuelle, fuient les hommes et aiment la solitude².

Plus étonnant encore, Avicenne classe dans la même rubrique que le délire (الهذيان), l'anxiété (القلق) et la démence (الجنون) l'insomnie (الأرق), le cauchemar (الكابوس), l'amnésie (فقدان الذاكرة) et l'idiotie (البلاهة).

Concernant le traitement de nombre de maladies mentales et psychiques, Avicenne – tout comme son prédécesseur Razès qui fut musicien- conseillait le recours à la musicothérapie (العلاج بالموسيقى) afin de soigner des troubles psychomoteurs ainsi que certaines difficultés relationnelles, ne dit-on pas que la musique adoucit les mœurs!

Conclusion:

Ce long périple à travers la longue histoire scientifique de la civilisation arabo-musulmane nous a certainement permis de mettre en exergue la capacité de cette dernière à enfanter des érudits et des génies qui ont laissé leurs empreintes dans le monde du savoir et de la recherche scientifique, et Avicenne en est le parfait exemple. Ce médecin philosophe a consacré sa vie à la science, s'illustrant dans nombre de domaines comme celui de la psychologie où il œuvra, dans la limite des moyens de l'époque, à lui donner un caractère scientifique. Cependant, il est à signaler, d'un point de vue purement scientifique, que le résultat des recherches menées par Avicenne dans ce domaine, n'a pas toujours fait l'unanimité dans le monde de la psychologie, encore moins dans celui de la psychiatrie, certes on lui reconnaît le fait d'avoir contribué à détacher certaines maladies neurologiques et cérébrales de l'explication occulte de la sorcellerie et du charlatanisme qui régnaient alors en maître, mais le manque flagrant de moyens techniques et scientifiques de son époque ne lui a pas toujours permis d'aller au bout de ses recherches, s'éloignant ainsi, de temps à autres, de la rigueur scientifique et se contentant trop souvent de la simple observation des symptômes de la maladie.

Mais cela n'enlève rien au mérite d'Avicenne de s'attaquer au domaine psychologique, à un moment de l'histoire humaine où les recherches psychologiques étaient plus gouvernées par la religion, la philosophie et la sorcellerie que par le rationalisme et l'expérimentation.

Bibliographie:

*Livres :

Cordonnier Jean-Louis, (1995). Traduction et culture, éd. Didier, France.

Foz Clara, (1998). Le Traducteur, l'Eglise et le Roi, éd. Les presses universitaires d'Ottawa, Canada.

Godfryd Michel, (2009). Vocabulaire psychologique et psychiatrique, éd.puf, coll Que sais-je ?, Paris.

Koribaa Nabhani, (1980). Les philosophes de l'Islam, éd. SNED, Alger.

Le Bon Gustave, (1969). La civilisation des arabes, éd. IMAG, Syracuse.

Marmion Jean-François, (2012). Histoire de la Psychologie, éd. Sciences Humaines, France.

¹ L'équivalent arabe de la mélancolie errante vient du nom d'un petit animal bougeant à la surface de l'eau stagnante.

² Marmion Jean-François, Histoire de la Psychologie, éd. Sciences Humaines, France, 2012, p 10.

Mazlik Paul, (2004). Avicenne et Averroès, Médecine et biologie dans la civilisation de l'Islam, Vuibert, Paris.

Sinoué Gilbert, (1989). Avicenne ou la route d'Aspahan, éd Denoël, Espagne.

Ulysse Trélat, (1839). Recherches Historiques sur la Folie, Paris, J-B. Baillière édition.

*Revue:

B. Ben Yahia, (1952). Avicenne médecin, sa vie, son œuvre, Revue d'histoire des sciences et de leurs applications, Tunis, v5, n°4, pp 350-358.

Reza Davari, (1980). "Une pensée novatrice", Le Courrier de l'UNESCO, Octobre 1980, n°9.

Salvador Gomez Nogales, (1980). "Comment Ibn Sin devint Avicenne", Le Courrier de l'UNESCO, Octobre 1980, n°9.

*Webographie :

Abdel Rahman Abdel Rahman Al-Naqib. (1993). AVICENNE (IBN SINA) (370 h/980– 428 h/1037) Perspectives. Paris, UNESCO, vol. XXIII, n° 1-2.

Arefeh Hedjazi, (2009). La revue de TEHERAN, Mensuel culturel iranien en langue française. Avicenne et les mots. N°48, Novembre 2009 (13/8/2014. 14 :24).

Gabriel Racle. (2015). Avicenne le "Prince des Savants", l'EXPRESS, Septembre 2015 (<http://www.lexpress.to/archives/15850/>).

Khaloughi Shahin. La médecine orientale à travers Avicenne. <http://www.ordre.pharmacien.fr>.

Samanides: Dynastie iranienne qui régna en Perse et en Transoxiane de 874 à 999. (<http://www.larousse.fr/encyclopedie/groupe-personnage/Samanides/142901>).

Zouaoui Boudjeltia. (2008). La médecine arabo-musulmane et son enseignement aux siècles d'or, l'exemple d'al-Râzî, l'un de ses meilleurs représentants ! Histoire d la médecine revue médical Bruxelles.



جميع الحقوق محفوظة

لمركز جيل البحث العلمي © 2017

ISSN 2311-5181